دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011- 2017)

Role of the Arab League in Solving Arab Issues

(2011-2017)

إعداد الطالب

عماد عمر محمد عبد الكريم

إشراف

الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

قسم العلوم السياسية

جامعة الشرق الأوسط

آب، 2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا الطالب عماد عمر محمد عبد الكريم أفوض جامعة الشرق الاوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العليا عند طلبها.

الاسم: عماد عمر محمد عبد الكريم

التاريخ: 2018.9.1

التوقيع:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011-2017)"، واجيزت بتاريخ 2018/8/11

الاسم	اعضاء لجنة المناقشة	مكان العمل	التوقيع
أ.د عمر الحضرمي	مشرفاً و رئيساً"	جامعة الشرق الاوسط	
د. محمد بني عيسى	عضواً داخلياً	جامعة الشرق الاوسط	
د. وليد أبو دلبوح	عضواً خارجياً	الجامعة الاردنية	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي لا يُحمد على مكروه سواه، الذي أعانني على إتمام رسالتي ووفقني لما هو خير.

بأصدق المشاعر وبكلمات طيبة نابعة من قلب وفيّ، أقدم شكري وامتناني لمن كانو سبب في استمرار واستكمال مسيرتي العلمية، الى جميع اساتذة كلية الاداب والعلوم - قسم العلوم السياسية / جامعة الشرق الاوسط، وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي، أقدم لكم أجمل عبارات الشكر والامتنان من قلب فاض بالاحترام والتقدير لكم.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي ووضع ملاحظاتهم القيمة لإتمامها، متمنياً لهم الصحة والعافية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى صاحب القلب الطيّب، إلى صاحب النفس الأبيّة، إلى من حارب وساهم الكثير مِن أجلي... أبي العزيز.

الى هبة الرحمن، الى مَن جهدت وضحيت لأجلي، الى من ذاقت ألوان الشقاء كي تربيني، الى نبع العطاء... أمي العزيزة.

الى من ناضلت من أجل سعادتنا، وكابدت مشاق الحياة كي تخدمنا، الى من وقفت بجانبي في جميع أوقاتي، فشكراً لك من أعماق قلبي على عطائك الدائم... زوجتي العزيزة.

الى من وقفوا بجانبي دوماً، الى من كانوا لي خير عون وسند وناصح، الى من شدوا من أزري دوماً... أبنائي وأخوتي الأعزاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

التفويض..... ب
قرار لجنة المناقشة ..... ج
الشكر والتقدير ..... د
الإهداء..... ه
فهرس المحتويات..... و
الملخص ..... ح
Abstract ..... ط
الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها..... 1
المقدمة:..... 1
مشكلة الدراسة:..... 4
فرضية الدراسة:..... 4
أسئلة الدراسة:..... 4
أهداف الدراسة:..... 5
أهمية الدراسة:..... 5
حدود الدراسة:..... 5
محددات الدراسة: 6
مصطلحات الدراسة:..... 6
الأطار النظري والدراسات السابقة 9
منهجية الدراسة: 25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني جامعة الدول العربية والتحديات التي تواجهها في إدارة الأزمات العربية وحلّها..... 26

المبحث الاول جامعة الدول العربية: نشأتها، ميثاقها، أهدافها ومبادئها..... 27

المبحث الثاني التحديات والمؤثرات التي تواجه الجامعة العربية في إدارة الأزمات العربية وحلّها..... 39

الفصل الثالث دور جامعة الدول العربية في التعاطي مع المتغيرات السياسية العربية..... 50

المبحث الاول مدى جدوى وفاعلية دور جامعة الدول العربية أزاء الاحداث السياسية العربية..... 51

المبحث الثاني التأثيرات العربية والاقليمية والدولية على مواقف جامعة الدول العربية تجاه القضايا العربية..... 61

الفصل الرابع جامعة الدول العربية وطبيعة التعامل مع التحديات التي واجهتها في ادارة الازمات العربية..... 69

المبحث الأول مدى فاعلية تعاطي جامعة الدول العربية مع الازمات العربية..... 70

المبحث الثاني مستقبل دور جامعة الدول العربية تجاه القضايا العربية السياسية والاقتصادية..... 107

الفصل الخامس الخاتمة، النتائج والتوصيات..... 116

اولاً: الخاتمة..... 116

ثانياً: النتائج..... 119

ثالثاً: التوصيات..... 121

قائمة المصادر والمراجع..... 122

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011- 2017)

إعداد: عماد عمر محمد عبد الكريم

إشراف الأستاذ الدكتور: عمر الحضرمي

الملخص

بحثت هذه الدراسة في دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية (2011-2017) التي واجهت العالم العربي في عهد وما بعد عهد ثورات الربيع العربي، وهدفت الدراسة الى بيان تأثير السيادة في نجاح او فشل دور جامعة الدول العربية في حل الازمات العربية، والى توضيح أهم التحديات التي واجهت جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية خلال الفترة (2011-2017).

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي التاريخي والتحليلي الوصفي، والمنهج الوظيفي الذي يتطرق إلى وظيفة المنظمات الدولية والإقليمية، تبنت الدراسة فرضية مفادها إن نجاح المنظمات الدولية أو الاقليمية في أداء وظائفها يرتكز على وجود علاقة إرتباطية بين مواثيق هذه المنظمات وبين الإرادات السياسية للدول الأعضاء في تطبيق هذة المواثيق وتنفيذها. ومما توصلت اليه الدراسة في نتائجها ان دور الجامعة العربية كان ولا زال انعكاس لأرادات الانظمة السياسية وحكامها، وليست انعكاسا لأرادات الشعوب بالمطلق،وان الجامعه استخدمت كادأة لتحقيق مصالح فردية من قبل الاعضاء الاقوى،أقترحت الدراسة بعض آليات وتوجهات ينبغي لجامعة الدول العربية ان تعمل بها مثل أنشاء مجلس له ثقله السياسي الحقيقي مكون من قادة الدول الاعضاء ليتبنى الية تعمل على تسوية النزاعات سلميا، بحيث يملك اتجاهين سياسي دبلوماسي والاخر قضائي، و ان تستحكم على قوة عسكرية تحت ولاية الجامعة، والعمل على وجود آلية للتكامل في مختلف المجالات .

الكلمات المفتاحية: جامعة الدول العربية، الأزمات العربية، ثورات الربيع العربي، السيادة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Role of the Arab League in Solving Arab Issues

(2011-2017)

Prepared by: Imad O. Mohamed

Supervised by: Prof. Dr. Omar H. Hadrami

Abstract

This study examined the role of the League of Arab States in solving the Arab issues (2011_2017), which faced the Arab world in the era and post-Arab spring revolutions. The study aimed to demonstrate the influence of sovereignty on the success or failure of the role of the Arab League in solving the Arab crises, Challenges facing the Arab League in resolving Arab issues during the period (2011-2017).

The study used the analytical and historical analytical method descriptive, and the functional approach to the function of international and regional organizations, the study adopted the hypothesis that the success of international or regional organizations in the performance of their functions based on the existence of a correlation between thecharters of these organizations and the political will of Member States in the implementation of these conventions and their implementation The study concluded that the role of the Arab League was and remains a reflection of the wills of the political regimes and their rulers, and not reflections of the will of the people at all, and that the university was used as a tool to achieve individual interests by members The study suggested some mechanisms and orientations that the Arab League should work on, such as establishing a council with real political weight, composed of leaders of the member states, to adopt a mechanism to settle disputes peacefully,so It has two political and diplomatic directions and the other is judicial. It has to rely on a military force under the university's jurisdiction and work on a mechanism for integration in various fields.

Keywords: Arab League, Arab crises, Arab spring revolutions, Sovereignty.

www.manaraa.com

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

تعتبر جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الأقليمية التي نشأت في النصف الأول من القرن المنصرم، وذلك مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة. فقد تأسست الجامعة العربية في الثاني والعشرين من شهر آذار عام 1945 في ظروف دولية وعربية صعبة. وتتميز الجامعة العربية عن غيرها من المنظمات بأنها تجمع بين دول تقع ضمن رقعة جغرافية واحدة، تسكنها أمة عربية واحدة، ذات تاريخ وتراث واحد، ولغة وحضارة واحدة، وآمال وطموحات مشتركة، وتجربة استعمارية متقاربة. نص ميثاقها على أنها تأسست إستجابة للرأي العام في الوطن العربي. وهي منذ نشأتها والى وقتنا الحالي تواجه صراع التوازن بين الإرادات السياسية المتناقضة الثلاث، وهي إرادة الفكر القومي، وإرادة القطرية القومية، وإرادة القوى السياسية التي تسعى إلى منع قيام أي إتحاد عربي من شأنه أن يمس مصالحها المتشبعة داخل المنطقة العربية.

ومع منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين تكون الجامعة الدول العربية قد أتمت عامها السبعين على نشأتها التي توّرخ نشأة النظام الإقليمي العربي، وتطبعه بالسمة المتفردة التي ميزته ثم لازمته، تلك القومية ذات الطابع العربي. واتسعت عضويتها من سبع دول عربية في أواسط الأربعنيات من القرن العشرين، لتشمل اثنين وعشرين دولة عربية هي مجموع الدول الأعضاء في النظام الإقليمي العربي. واجتازت عدة مراحل تطور، وعاصرت محاولات مختلفة لإعادة الهيكلية هي مراحل ومحاولات عاكسة لجهود تحديث النظام الإقليمي العربي نفسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن جامعة الدول العربية هي منظمة إقليمة تعمل على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسق خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، من أجل تحقيق التعاون الجماعي وحماية الأمن القومي العربي، وحفظ استقلال الدول الأعضاء، واحترام سيادتها، و العمل العربي المشترك في حدوده الدنيا.

هذا، وقد برز دور جامعة الدول العربية تجاه العديد من الأحداث العربية والإقليمية، حيث تعاملت- وما تزال - مع القضايا والتحديات التي واجهت وتواجه الدول العربية على الصعيد الداخلي والخارجي، ولم يقتصر دورها على فض النزاعات، بالاعتماد على وسيلتي الوساطة والتحكيم، وإنما قامت بالمساعي الحميدة، وتقصي الحقائق، وإرسال لجان التحقيق والتوفيق وفق المادة "5" من ميثاقها لسنة 1945، والتي تنص " لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازاعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة او سيادتها أو سلامة اراضيها، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذا وملزما.وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينهما الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته.ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهما. وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء".

ولا شك فإن مقارنة سجل جامعة الدول العربية في التعاطي مع المنازعات العربية يوضح أنها، على وجه الإجمال، أكثر كفاءة من الأمم المتحدة في التعامل مع تلك المنازعات. فليس لدى الدراسة مثال واحد لنزاع عربي خالص تمت تسويته تماما في إطار الأمم المتحدة، بينما لدى الدراسة العديد من الأمثلة التي تم التوجه نحو حلها في إطار جامعة الدول العربية، ودون تدخل الأمم المتحدة. والواقع أن هذا النمط يعكس قدرة الجامعة على توفير نوع من الاتفاق العام، ولو على الحد الادنى، بين دول الأعضاء حول القضايا الأساسية رغم حساسيتها إزاء التدخل الأجنبي في قضاياها (محافظة وآخرون، 1983: 179).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى مدار سنوات عُمْر الجامعة ظهر العديد من المنازعات العربية- العربية التى أرهقت الجامعة وأعضاءها، وكانت عائقاً أمام تطوير منظومة العمل العربى المشترك إن لم تكن أهم معوقاته على الإطلاق. وسعت جامعة الدول العربية، فى حدود الاختصاصات والسلطات المكفولة لها من الميثاق، لتسوية هذه المنازعات، فتارة يحالفها التوفيق وتارة يستعصى عليها، سواء لأسباب تتعلق بقصور فى نظام تسوية المنازعات أم لأسباب تختلقها أطراف النزاع أو حتى أطراف خارج النزاع. وكلما كان الفشل حليف جامعة الدول العربية فى هذا الشأن وجهت إليها الاتهامات، وكان كل إحباط وفشل يصيب النظام الإقليمى العربى لايرجع إليها (حجازي، 2012: 3).

وبالرغم من أن قيام جامعة الدول العربية كان في حد ذاتة يعبر عن كثافة العلاقة بين وحداته وأطرافه، واعترافا ضمنيا من الدول المؤسسة بأنها تشكل منظومة دولية متميزة، إلا أن ممارسات الحكومات العربية يرينا كيف أن مسيرة النظام والمنظمة القائمة على رعايته، لم يكونا على درجة من التوفيق والانتظام وهما يعملان صوب الأهداف المعلنة في مواثيقها ووثائقها، أحيانا بسبب تغليب المصالح القطرية على القومية، وأحيانا أخرى بسبب الاختلاف في تقدير عقيدة النظام، أو بسبب التنافس على قيادة النظام، وفي غالب الأحيان التدخل القوي من المحيط الدولي في توجهات النظام وسياساته واستقطاب وحداته وأطرافه. وهنا لابد من إدراك أن قدرة المنظمة تأتي من حجم التوافق بين أعضائها (الحديثي، 2001: 60).

من جهة أخرى فإن كل ما قامت به جامعة الدول العربية مؤخرا هو في الواقع اتخاذ قرارات ضد الأعضاء فيها، حيث سهلت الموافقة على مشاركة قوات حلف الأطلسي عام 2011 في ليبيا، وما تدعو إليه من تدخلات دولية في سوريا لم يوقفها، إلا الفيتو الروسي والصيني في مجلس الأمن. ويمكن وضع ذلك كله في إطار أن نظاما عربيا قاسيا لا يريد الخروج من الوضع الراهن أو التنازل عن أية سيادة قطرية لسيادة الجامعة، الأمر الذي سيقود كما يبدو، إلى المزيد من استبداد النخب السياسية العربية، وإلى عزوف المجتمع الدولي عن التحدث مع جامعة الدول العربية إلا كونها ممرا للتدخل الخارجي في الوطن العربي (الحضرمي،24:2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول طبيعة الدور الذي مارسته جامعة الدول العربية تجاه التغييرات السياسية التي تعرضت لها العديد من البلدان العربية خلال الفترة (2011-2017) بغية تفسير حالة التردد والتراجع في مواقف جامعة الدول العربية عن أداء دورها المناط بها تارة وحزمها في مواجهة بعض الأزمات العربية تارة أخرى، بمعنى آخر تفسير حالة التذبذب في مواقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية في المنطقة. على أثر ذلك تسعى الدراسة لتسليط الضوء على موقف جامعة الدول العربية من المتغيرات السياسية العربية خلال تلك الفترة (2011-2017).

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية "مفادها إن نجاح المنظمات الدولية أو الاقليمية في أداء وظائفها يرتكز على وجود علاقة إرتباطية بين مواثيق هذه المنظمات وبين الإرادات السياسية للدول الأعضاء في تطبيق هذة المواثيق وتنفيذها".

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الأجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الاول: ما التحديات التي واجهت دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية؟

السؤال الثاني: ما الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية؟

السؤال الثالث: ما مدى فاعلية دور جامعة الدول العربية في إدارة الازمات العربية في ظل التحديات التي تواجهها؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

الهدف الأول: تحديد التحديات التي واجهت دور جامعة الدول العربية في أدارة الازمات العربية.

الهدف الثاني: التعرف على آلية عمل جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية.

الهدف الثالث: الوقوف على مدى فاعلية دور جامعة الدول العربية في أدارة الازكات العربية وحلها في ظل التحديات التي تواجهها.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تبرز أهمية الدراسة من ناحية دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية وتحليل النتائج لأهم قضاياها خلال الفترة (2011-2017)، حيث يستفيد الباحثون السياسيون منها لأنها تسعي لتقديم تحليل عميق لدور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية خلال تلك الفترة.

الأهمية العملية: إن الدراسة ستكون ذات فائدة كبيرة لصناع القرار والساسة والباحثين في دور جامعة الدول العربية وحل القضايا العربية إذ يمكنهم من خلال الدراسة الوقوف على أهم القضايا العربية خلال الفترة الاخيرة، والدور الذي لعبته جامعة الدول العربية في حلها، وبالتالي وزن حالة النجاح وحالة الفشل. وستقدم الدراسة معلومات جديدة عن أهم التحديات التي واجهت جامعة الدول العربية خلال الفترة (2011-2017).

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: اقتصرت هذه الدراسة على الفترة الزمنية (2011-2017).

- الحدود المكانية: الدول العربية التي شهدت ومازالت تشهد حالة عدم الاستقرار.

- الحدود البشرية: الشعوب العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات الدراسة:

واجه الباحث عدد من الصعوبات والمعوقات خلال بحثه عن مصادر موثوقة توضح الدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية لمواجهة الازمات العربية. وقد واجه الباحث تناقض كبير في الاراء والتي قد اختلفت حسب المصالح السياسية لمصدر المعلومة، إضافة إلى التضاد البين بين التيارات السياسية والفكرية والعلمية التي تناقش مسائل متعلقة بأداء جامعة الدول العربية.

مصطلحات الدراسة:

هناك عدد من المصطلحات التي قام الباحث بتعريفها لتكون بوابة الدخول الى هذه الدراسة، في حين تم إستعراضها في ثنايا البحث، وهذه المصطلحات هي:

الدور : في محاولة تعريف الدور توجد صعوبات حقيقية ذلك لمحدودية البحث في مفهوم الدور في قواميس اللغة العربية التي اتجهت إلى تعريفه بمعنى دورة الشيء. إلا إنه قد تعددت محاولات تعريف الدور في الدراسات الغربية، ومن هذه التعريفات :

تعريف ليفي : يرى أن الدور هو بمثابة مركز متميز في نطاق بنيان اجتماعي معين.

تعريف بارسونز : يرى أن الدور هو ما يقوم بفعله الفاعل الاجتماعي في علاقته مع الآخرين.

تعريف ميريل : يشير الى أن الدور يعتبر نموذجا من السلوك المتوقع والمرتبط بموقع معين في مجتمع معين (عمران،1:2012)

جامعة الدول العربية: يشير هذا المصطلح " إلى أنها منظمة إقليمية تضم دولا حققت شروط العروبة من آسيا وأفريقيا. ينص ميثاقها على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والتعاون الوثيق في الشؤون الاقتصادية والمواصلات والثقافة والجنسية والاجتماعية والصحية. كما أكد الميثاق على عدم جواز اللجوء إلى القوة في المنازعات بين الدول الأعضاء وإحترام نظم الحكم القائمة في دول الجامعة باعتبارها حقا من حقوق تلك الدول والعمل على حماية سيادة الدول الأعضاء (شعبان، 2004: 9).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيادة:

السيادة اصطلاحاً: وتعرف بأنها قدرة الدولة على إعطاء الأوامر مع عدم تلقيها لمثلها من أية سلطة أخرى، وتتمثل أهم مظاهرها بولاية القانون وسلطة القضاء لدولة بالنسبة للرعايا الأجانب الموجودين على أرضها (غضبان، 17:2005).

السيادة لغة: سلطة سياسية مستقلة ويخاف البعض من فقدانها إذا ما إلتحق بلدهم ببعض التنظيمات كالمجموعة الأوربية. وتعني الكلمة أيضا تمتع شخص بسلطة مطلقة كأن يمنح مجلس وطني سيادة وصلاحيات مطلقة (البقيرات،3:2004).

النزاع:

النزاع لغـــــــة: مصطلح النزاع يقابله باللغة الفرنسية Conflit وباللغة الإنجليزية Conflict وهي من أصل كلمة Conflictus والتي تعني الصراع والنزاع وصدام وتضارب، شقاق، قتال.

النزاع اصطلاحاً: ما يحدث نتيجة لتقارب أو لتصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره. فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معيارا أساسيا لتصنيف النزاعات (الخلفي، 2014).

اما اجرائياً فيعرفه الباحث: بان الخلاف والتصادم بين مجموعة من الدول الإقليمية حول بعض الحقوق التي تعد أغلبها حقوقاً مشتركة.

فض النزاعات:

فض النزاعات اصطلاحاً: مجموعة من الأفكار والطرق المستخدمة للحد من النزاع. إلى جانب مصطلح "فض النزاعات" يستخدم أحيانا مصطلح "فض الخلافات". حيث هناك تداخل في المعنى بين مصطلح نزاع وخلاف، مصطلح نزاع أوسع وأشمل من مصطلح خلاف، فهو معنيّ أكثر بالجهد المادي من النقاش الكلامي (الخزندار،85:2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فض النزاعات لغة: أنهتها، حسمتها. قضيت على أسباب النزاعات فأنهت خلافهما (الخزندار،114:2011).

فض النزاعات اجرائياً: ويقصد الباحث هنا المحاولات التي تقدمها جامعة الدول العربية في إزالة الخصومات والخلافات الدولية فيما بين الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

نحو اثنين وسبعين عاما مرت على تأسيس جامعة الدول العربية والى وقتنا الحاضر، وقد اختلفت الآراء والاجتهادات حول هذه المنظمة الدولية الإقليمية من حيث كم ونوع إنجازاتها، وحول مدى انطباقها على الآمال التي عقدت عليها عند إبرام ميثاقها، أو التي طرأت في الوجدان العربي بعد ذاك ؟

لقد كانت جامعة الدول العربية في البداية، مجرد فكرة نظرية وضعت على مقياس مختلف هو أعلى من المقياس النسبي للدول القطرية المشكّلة لها، وأدنى من المقياس المطلق لفكرة الأمة الواحدة. وقيام الجامعة في حد ذاته، سواء تم بدوافع ذاتية من الدول المؤسسة أم بدوافع مصلحية من الدول الكبرى المهيمنة ذات النفوذ آنذاك، يشكل اعترافا لا لبس فيه ولا غموض بأن المطامح العربية إلى الوحدة هي مطامح مشروعة وواقعية وتفصح عن إرادة الأمة (الحديثي، 2001: 3).

فالمجتمع العربي يعاني في التاريخ الحديث والمعاصر من كثير من القضايا والمشكلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمجتمعية والتربوية. وجزء كبير من هذه المعاناة يعود بجذوره إلى عهود الاستعمار الغربي، وإلى وسائله وأساليبه الهادفة إلى تمزيق الأمة العربية، وفك أوصالها والقضاء على وحدتها السياسية والاقتصادية. وبالرغم من أن الدول العربية نالت استقلالها، وتمكنت من السيطرة على ثرواتها، وباتت قوة اقتصادية كبرى في العالم، غير أن هذه الدول ما تزال تواجه العديد من المشكلات بأنواعها وأشكالها المتعددة، وهي تتحمل مسؤولية كبرى مما تعاني منه الشعوب العربية من قضايا ومشكلات متنوعة (حلاق، 2016: 7).

الجامعة الدول العربية لا تتحرك من فراغ، وإنما تتحرك في علاقة تفاعلية مع ذلك الواقع العربي. فإن ساد التمزق في الصف العربي، ضعف دور الجامعة العربية وانحسر، وإن ساد الوفاق العربي، ازداد دور الجامعة قوة وتأثيرا (زهران، 50:2001).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الواقع فان جامعة الدول العربية لا ينبغي لها، ولا تستطيع أن تتجاوز حدود الواقع العربي بتناقضاته الحية، ولا يتصور من ثم أن نطالبها، ومن بعد ذاك أن نحاكمها، على قصورها عن أن تكون أداة لتوحيد النضال العربي في سبيل التقدم والحرية (شهاب، 1978: 4).

كما يقول الصحفي والمحلل السياسي عبد الوهاب بدرخان: إن "الثورات والانتفاضات كانت ضد الأنظمة، والجامعة كانت وما تزال جامعة للأنظمة والحكومات، فلا ميثاقها ولا صلاحياتها، ولا طرق عملها تسمح لها بالتدخّل في أي شأن داخلي يعدّ سياديًا؛ وحتى المشروعات المطروحة لـ "إصلاحها"، أي لتفعيل وظيفتها، لا تطمح إلى إعطائها حق التدخّل، بل ربما يُستحدث جهاز؛ لرصد الأزمات واقتراح بعثات خاصة؛ للتشاور مع الأنظمة والحكومات المعنية؛ بغية مساعدتها، ولو سألنا ماذا لو إن النظام نفسه سببًا كان رئيسًا للأزمة المطروحة، فعندها لن يكون للجامعة أي صلاحية لممارسة أي دور (فرنجية،2016).

ومن أجل أن تضطلع جامعة الدول العربية بدور بناء في السياسة الإقليمية، ستكون بحاجة إلى أن تتحول من منتدى للنقاشات العقيمة إلى فضاء حقيقي لصنع القرار. وتكمن الخطوة الرئيسية لتحقيق ذلك في إدخال تغيير على ميثاق المنظمة بهدف صياغة القرارات الملزمة والقابلة للتنفيذ. كما أن الميثاق التأسيسي لم يعد "ملائما" للتعاطي مع المهام والقضايا الراهنة. وعلى الرغم من أن أمانة الجامعة تبدو متفهمة للتغيير إلا أنها لا تزال مقيدة (برونينغ، 7:2016).

أن العنصر الرئيسي الذي استند عليه عمل جامعة الدول العربية تجاه الدول الأعضاء فيها هو موضوع السيادة لتلك الدول وحماية حقوقها في ممارسة شؤونها الداخلية والخارجية دون رقابة أو هيمنة من أية جهة أخرى، وهذا الوضع الطبيعي للدول التي يجب أن تكون عليه أصلاً بحكم وجودها قانوناً، أي أنها تتمتع بمظهر السيادة الذي يعتبر مفهوماً قانونيا، سياسياً، وتصبح مهيئة للانضمام إلى المجتمع الدولي.

ومفهوم السيادة يشغل حيزاً بارزاً في علاقته بالتطور الحاصل في عالمنا المعاصر، إذ أن مفهومها يرتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً، ذلك لأن ظهور فكرة السيادة كان بظهور الدولة، فالسيادة هي العنصر الأساسي المكون والمميز للدولة عن غيرها من الكيانات الأخرى، وهذا ما جعلها تلقى اهتماماً مزدوجاً من فقهاء القانون الدولي وفقهاء علم السياسة على حد سواء، باعتبارها حجر الزاوية لبناء الدولة وعمودها الفقري، وأساس تصرفاتها في الداخل والخارج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولو عدنا الى مفهوم السيادة، فأننا نستطيع القول بأن المفهوم قد مر بمراحل عديدة حتى وصلت إلى التعريف الحالي للسيادة. والسيادة وضع قانوني ينسب إلى الدولة عند توافرها على مقومات مادية ومجموع من أفراد وإقليم وهيئة حاكمة. وهي تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج. ومن مقتضيات هذا السلطان أن تكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها؛ إرادتها وحدها، ويعني ذلك أن سلطة الدولة في الداخل والخارج لاتعلوها أية سلطة، فبعد أن عرفها بودان: " بأنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع للقوانين" نجد أن عدداً كبيراً من الفقهاء اتفقوا على أوصافها: واحدة، لا تتجزأ ولا تقبل التصرف، وغير خاضعة للتقدم المكتسب، أو للتقادم المسقط* (امينة، 60:2007).

ويمكن الاعتماد على تعريف محكمة العدل الدولية في قضية مضيق " كورفو" سنة 1949 في أن: " السيادة بحكم الضرورة، وهي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية إنفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية في ما بين الدول المستقلة يعد أساساً جوهرياً من أسس العلاقات الدولية ".

فداخلياً تتمتع السيادة بمضمون فعلي من خلال سموها بالنسبة للأفراد والمجتمع، ويتضمن ذلك الحرية التامة في اتخاذ القرارات، ووضع القوانين والأنظمة والاحتكار الشرعي لأدوات القمع. فإن مضمون السيادة يصبح سلبياً، وذلك بعدم قبول أية سلطة أعلى منها. فالسيادة الخارجية تعني أن الدولة لا تقر سلطةً فوقها، فلا تقيدها في الميدان الدولي إلا العهود والاتفاقات الدولية التي عقدتها هي نفسها معبرة في ذلك عن سيادتها واستقلالها في أمرها.

فالسيادة هي المُعبّر عن أعلى درجات السلطان في الدولة، وهي تأخذ المضمون الإيجابي داخلياً، والمضمون السلبي في العلاقات الدولية (عبدالرحيم واخرون،2006: 120).

* يمكن القول بأن التقادم المكتسب فهو الذي يقترن بالحيازة، فيكسب الحائز بموجبه ما حازه من حقوق عينية، ان حق التقادم عبارة عن طريقة بعد أن تستمر حيازتها لها مدة معينة حددها القانون، أما التقادم المسقط لا يقترن بالحيازة ويسقط الحقوق العينية كما يسقط الحقوق الشخصية، ولا يتمسك به الا عن طريق الدفع، أي أنه يجب أن تمضي مدة معينة من الزمن دون أن يطالب الدائن بالدين الذي في ذمته، ويترتب على مضي هذه أن ينقضي التزام هذا المدين بالوفاء لذلك الدائن، ولا يحق له المطالبة بهذا الدين بعد ذلك، ويقوم هذا النوع من التقادم على اعتبارات الغرض منها حماية المضلحة العامة. أما التقادم هنا يكون لنقل السيادة لمنظمة عبر القانون الدولي، وهي تشبه الحيازة السلبية في القانون العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتوضيح مفهوم السيادة بشكل اوسع، فقد تطرقت الدراسة الى بيان تعريف السيادة في اللغة على أنها مصطلح قانوني قانوني مترجم من كلمة فرنسية (souverainete`) مشتقة من الأصل اللاتيني (super anus) ومعناه (الأعلى) لذا يطلق البعض على السيادة (السلطة العليا) (عبدو،2010: 45)؛ أي التي تحظى بقيمة مطلقة، ومنه السمو الذي يمنح للعضو الذي يجب أن يهيمن في المجال السياسي، والمراد بها أيضا القوة المالكة لصلاحيات الأمر والنهي والتوجه والتسيير في الدولة مثل الملك والأمير، فهي الصفة التي تلازم الهيئة الشرعية والتي لا تخضع ولا تحتاج لأية سلطة أخري سواء كانت داخلية، أوخارجية (كافي، 2006 :14)

وتعني لفظة (supereign) في اللغة الإنجليزية الحاكم السلطان، واللفظ المركب (ruling sovereign) يعني ذو سيادة، ذو سلطان، فخم، سام، جليل، أما (supereignty) فتعني السيادة، السلطة العليا، الرفعة ومنتهى السلطة ومصدرها ومرجعها الأعلى (العياش،2009: 9).

والسيادة في اللغة العربية نفسها في اللغة الفرنسية، وهي مشتقة من اسم" سيد" (بسكري، 2006 :10).وتعني رفعة المكانة والمنزلة، وتدل على المقدم على قومه جاهاً أو غلبة أو أمرا، ويقال فلان سيد قومه، والجميع سادة، و أصل السيد من ساد يسود سيادة (عبدو،2010 :45).

وقد عرفت اصطلاحاً بأنها: السلطة العليا التي لا تعرف في تنظيم علاقاتها سلطة عليا أخرى إلى جانبها (متولي، 2003: 126).

وعرفت بأنها: سلطة العمل المستقل في جميع العلاقات الداخلية والخارجية (سعد،2003: 180).

وقد عرفت في الفقه بناءً على الفقه الغربي والفقه العربي، ففي الفقه الغربي عرفه "أرسطو" بأنها: "السلطة العليا في الدولة" (إسماعيل،2003: 71).

ويعرف "جون بودان" السيادة بأنها: "السلطة العليا فوق المواطنين والرعايا والتي لا تتقيد بقانون" (أمينة،2007: 60).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبرها "جريجوار Gregoire" من مستلزمات الشخصية الإنسانية لا يجوز، حسب اعتباره، التنازل عنها. كما أن المصلحة الخاصة بكل شعب ينبغي أن تتقيد بالمصلحة العامة للمجتمع الدولي الكبير، على ألاّ يعني ذلك الحيلولة بين حق كل شعب في أن ينظم شؤونه واختيار شكل الحكم الذي يرتضيه أن يكون كل ذلك مؤسسا على مبادئ الحرية والمساواة. واعتبرها أيضا "كونيس رايت" بأنها: " المركز القانوني لوحدة تخضع للقانون الدولي وتعلو على القانون الداخلي" (زيدان،2008: 503،502).

بينما عرف في الفقه العربي عند الأستاذ "أبو زيد فهمي" هي: "السلطة التي تنبع سائر السلطات الأخرى منها، وهي لا تنبع من أي منها لأنها أصلية" (علي،2011: 241).

أما الدكتور "بهجت القرني" فيعتبر: "أن السيادة ترتكز على احتكار واستبعاد، أي احتكار السلطة داخليا من جانب الدولة والتي لا تسمح للآخرين بمشاركتها هذه الميزة، ثم أنها تتمتع خارجيا بالأحقية التمثيلية المطلقة".

ويعرف العلامة "عبد الرحمان إبن خلدون" السيادة بأنها هي: "العصبية القاهرة والغالبة لكل العصبيات الأخرى" (عبدو،2010: 46).

ولكي يكتمل مفهوم السيادة لمعناها العام، فأن ذلك المفهوم يتصف بخصائص يمكن أن نجملها بالاتي:-

الإطلاق (المطلقة):

من أهم خاصية ا لسيادة كما يراها فلاسفة الفكر السياسي و فقهاء القانون و تعني أنه ليس هناك سلطة أعلى منها في الدولة، فهي بذلك أعلى صفات الدولة، و يكون للدولة بذلك السلطة على جميع المواطنين(العايش،2009: 14). بمعنى أنها الشرعية العليا التي لا توجد أية حدود قانونية لسلطتها في سن قوانين الدولة (سهام،2005: 14)، ففي الداخل تملك السلطة ذات السيادة سلطة مطلقة على جميع الأفراد و جماعات الأفراد داخل الدولة. و بالرغم من وجود القيود فهي مفروضا ذاتيا، ومن ثم يمكن إزالتها بواسطة الدولة بطريقة قانونية(لخضر،2015: 217).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمومية والشمولية:

إن كل الخصائص التي تتلو خاصية الإطلاق هي نابعة عنها، فالسلطة ذات السيادة سلطة عليا فوق جميع الأشخاص والجماعات والأشياء داخل الدولة (أمينة، 2007: 61)، و من يقيم في إقليمها فلا أحد يدعي الإعفاء كحق من حقوقه (العايش،2009: 15)، بإستثناء ما يرد في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل: الدبلوماسيين وموظفي المنظمات الدولية ودور السفارات، الذين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية (حناشي،2008: 19)، فهي تسري عليهم قوانين بلدها وليس قوانين الدولة المستظيفة، وهذا الإستثناء يدخل ضمن الأعراف الدولية والمجاملات الدولية (بن مرار،2008: 49).

عدم إمكانية التنازل عنها أو التحويل (أو التصرف فيها):

بما أن السيادة مطلقة وغير محدودة، فلا يجب أن يتنازل عنها، أو تنقل إلى دولة أخرى. الدولة ذات السيادة لا تستطيع أن تتنازل عن أي عنصر بدون تفويض نفسها (امينة،2007: 61)، لأنها إذا تنازلت عنها فقدت ذاتها، فالسلطة مما يمكن نقله، ولكن الإرادة لا يمكن نقلها. فالدولة والسيادة مفهومان متلازمان ومتكاملان لا يجوز التصرف فيها (حناشي،2008: 19). فعدم إمكانية التنازل والتحويل هي جوهر شخصية الدولة وأن نقلها يعادل الانتحار في فعله (بن مرار،2008: 49)، أما إذا تنازلت دولة أخرى بأن تمارس حقوق السيادة على جزء من إقليمها، أو على شعبها، أو قبلت بتطبيق قوانين تلك الدولة في إقليمها و على شعبها، أو جزء منه، فإنها تكون ناقصة السيادة (الفتلاوي،2010 :432).

ففي هذه الحالة تنفي سيادتها بالنسبة لذلك الجزء من إقليمها الذي تنازلت عنه وتنتقل السيادة إلى الدولة التي تم هذا التنازل لحسابها (سهام،2005: 14). وإن من متطلبات السيادة الكاملة ألا تتنازل الدولة عن أي من إختصاصاتها لدولة أخرى (الفتلاوي،2010 :432)، لأن الدولة التي تتنازل عن سيادتها تفقد ركناً من أركان قيامها و تنقضي شخصيتها الدولية (تونسي،2003: 91).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دائمة (الدوام):

يعني أنها تدوم بدوام الدولة و العكس صحيح، أي أن بقاء السيادة ببقاء الدولة وانتهاؤها بانتهاء الدولة، والسيادة تكون شبيهة بحرية الفرد لا تتنهي إلا بانتهائه (حناشي،2008: 19).

أي أن التغير في الحكومة لا يعني فقدان السيادة أو زوالها، فالحكومات تتغير ولكن الدولة لا تتغير، وكذلك السيادة (سي علي،2011: 243)، يضاف إلى ذلك أن سيادة الدولة تتخطى الأشخاص من حيث بقائهم أو زوالهم من الحكم (العايش،2009: 15) أو تغيرشكل المؤسسات الدستورية التي تتم عبرها ممارسة السيادة (سهام،2009: 15).

لا تخضع للتقادم:

إن التقادم بنوعيه المكسب و المسقط لا يمكن تطبيقه على مبدأ السيادة، أي أن التقادم لا محل له في نقل السيادة من دولة إلى أخرى(عبدالقادر،2014: 40)، حتى و لو توقف العمل بها لمدة معينة سواء كانت هذه المدة طويلة أم قصيرة، كما في حالة الدول المستعمرة سابقا، والتي عادت إليها بعد إستقلالها كما في حالة الجزائر وفيتنام وأفغانستان(حناشي،2008: 20)؛ أي تبقى السيادة للدولة مالكة الإقليم شرعا، وهنا تبقى السيادة كامنة. وهنا يجدر التمييز بين السيادة القانونية والسيادة السياسية (عبدالرحمن،2011: 46).

فالأولى: تعني سلطة الدولة في إصدار القوانين وتنفيذها، وتمتعها بهذه السلطة، ويكون لها الحق في معاقبة كل مخالف لتلك القوانين.

أما الثانية: أي السلطة السياسية، فيقصد بها" الشعب" الذي يقوم بإختيار من يمارس السيادة القانونية بإعتباره المعّبر عن الإرادة الشعبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيادة واحدة (غير قابلة للتجزئة):

السيادة واحدة وأنها منفردة ومانعة لغيرها من الحلول محلها (وافي،2011: 13)، أي أنه توجد في الدولة سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة من حق الدولة أن تمنع قيام سلطات داخل الدولة (الفتلاوي،2010: 431)؛ لأن السيادة تتضمن عدم المشاركة والتقسيم، فلا يمكن أن يكون أكثر من سيادة واحدة في دولة دون قيام صراع يحسم في نتيجة الأمر، ووحدانية السيادة (سهام،2005: 15). وبالتالي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية مطلقة، وإن احترام السيادة الإقليمية للدولة يؤكد الصفة الانفرادية لها، ويبرز أهميتها في بناء صرح العلاقات الدولية على النحو الذي تضمن به الدولة حقها في التعايش والبقاء كشخص معنوي قانوني تؤكد من خلاله على استحالة مشاركة كيانات أخرى في ممارسة هذه الصفة(عبدالقادر،2014: 38).

وقد أثير موضوع تجزئة سيادة الدولة بمناسبة الصلاحية التي تم إعطاؤها للمنظمات الدولية التي تتخذ قرارات، في بعض المسائل التي تدخل أساسا في نطاق السيادة والسلطان الداخلي للدولة، وقد ذهب معظم الفقهاء إلى أن السيادة لا تتجزأ لأنها متلازمة مع شخصية الدولة. وأن الأمر لا يعدو أن يكون في هذه الحالة توزيع اختصاصات تمارس تطبيقا للسيادة (لخضر،2015: 220). حيث أن الدول تعاقدت واتفقت على منح المنظمات الدولية إختصاصات لكي تمارسها داخل حدودها وذلك بإرادتها ودون أن يكون ذلك انتهاكاً للسيادة (لبيد،2009: 46).

وللسيادة مظهرين، مظهر داخلي ومظهر خارجي، وفقاً لما يأتي:-

المظهر الداخلي للسيادة (السيادة الداخلية): تعني التعبير عن السيادة في نطاق القانون الداخلي بمعنى أن الدولة تملك السلطة العليا وكامل الحرية في تنظيم سلطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية (عمر،2005: 28).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتكون هذه السلطة العليا مطلقة وشاملة على الأشخاص كافة، والهيئات الموجودة داخل الدولة، فهي تصدر الأوامر إلى الأشخاص والهيئات كافة الموجودة داخل الحدود الإقليمية للدولة، و مقابل ذلك لا تتلقى أية أوامر من أي من هؤلاء الأشخاص والهيئات (سهام،2005: 16)، وهذا ما يعرف بالسيادة الإقليمية، أما السيادة الشخصية: فتعني سلطة الدولة على رعاياها خارج إقليمها (تونسي،2003: 92). وهذا هو الجانب الإيجابي لسيادة الدولة، الذي يتطرق إلى قدرة الدولة على التصرف بحرية كاملة ودون أية قيود تفرض عليها فيما عدا تلك التي ترتضيها هذه الدولة لذاتها (كافي،2006 :18).

كما يتحدد في وظيفتها الطبيعية من حيث وضع الدستور، وسن القوانين، والنصوص التشريعية، وتنظيم نظام الحكم و شؤون الدولة الداخلية (العايش،2009: 14)، وفي الخارج وفقا للقانون الدولي (عمر، 2005:28).

المظهر الخارجي للسيادة: وهو حرية الدولة في إدارة شؤونها الخارجية، وتحديد علاقتها بسائر الدول الأخرى (الضمور،2004: 113) وعدم خضوعها لسلطة أجنبية سواء كانت دولاً أم منظمات دولية وهو ما يعبر عنه بالاستقلال التام والكامل، والالتزامات الخارجية المتمثلة في العلاقات مع الدول الأخرى في إطار الإتفاقيات والمعاهدات (بن مرار، 2008: 39). عبر تبادل التمثيل السياسي والقنصلي وحضور المؤتمرات وإبرام المعاهدات والاشتراك في المنظمات الدولية وغير ذلك من مظاهر النشاط الدولي (حسين،2011: 104). وحقها في إعلان الحرب، أو عقد الصلح، أو اتخاذ أي شكل تريده (العايد،2009: 59). وكما لها الحق في الاعتراف بالدول والحكومات التي تظهر في المجتمع الدولي أو الإعتراف بها (سعود،2002: 21).

وينتج عن هذا الحق السياسي الخارجي حق الدولة في الاستقلال والمساواة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام سلامتها الإقليمية (عبدالقادر، 2014: 41).

وهذا هو الجانب السلبي لسيادة الدولة الذي يقوم على عدم إمكانية خضوع الدولة لأي سلطة غير سلطتها (عبدو،2010: 48). وتنبثق عن هذا المعنى العديد من الآثار، ولعل أهمها أن الدول كافة متساوية أمام القانون بما يعنيه ذلك أن الدول متساوية فيما يقرره القانون الدولي من حقوق وما يفرضه من التزامات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسيادة في جانبها السلبي لا تعني تحررالدول من القيود كافة أو أن سيادتها تفهم على إطلاقها، بل أن القيود كافة يفرضها القانون الدولي على الدول إنما تستجيب تماما لفكرة السيادة، فهي تمثل الإطار الطبيعي لهذه الفكرة؛ لأنها لا تقيد دولة دون أخرى، و إنما تلزمها جميعا بنفس القدر (سعود، 2002: 18).

وعليه هناك فرق بين طبيعة السيادة الداخلية والسيادة الخارجية (سهام، 2005 : 16).

الأولى: تتضمن الفردية، واليد العليا، والسلطة النهائية المهيمنة على الأفراد والجماعات في نطاق الدولة.

أما الثانية: تعني عدم التبعية والمساواة المعنوية والجانب المشترك بينهما فهو غياب سلطة تعلو سلطة الدولة.

وعليه فأن استقلال الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وحفظ سيادتها أعتبرهما ميثاق الجامعة احد اهدافه الاساسية، حيث قصد منه تأكيد استقلال الدول الاعضاء في مواجهة الدول الاخرى في إطار نطاق الجامعة وخارجها، وقد كان ميثاق الجامعة حريصاً كل الحرص على تأكيد استقلال الدول الاعضاء في مواجهة الجامعة نفسها، ووجوب احترام الجامعة لسيادة الدول الاعضاء، ونظم الحكم القائمة بها. ولم يقيد الميثاق هذه السيادة بأي قيد حقيقي، واصبحت الجامعة شبه رابطة للتعاون الاختياري، لذلك فإنه يمكن القول دون تجاوز ان المفاهيم الخاصة بالقواعد العسكرية الاجنبية، والاستقلال الاقتصادي والاحلاف العسكرية تُركت لتقدير كل دولة على حدة، ويتضح هذا بشكل جلي من خلال نظام قمع العدوان الذي نص عليه ميثاق الجامعة. فالحالة الوحيدة التي اعتبرها الميثاق مساساً باستقلال الدولة العضو وسيادتها والتي تصلح لأن تكون مسوغاً لتدخل مجلس الجامعة هي حال الاعتداء على الدولة العضو (محافظة،1992: 131)، حيث نصت المادة السادسة على أنه ((اذا وقع اعتداء من دولة على دولة اخرى من اعضاء الجامعة او خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها او المهددة بالاعتداء ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً... ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الاجماع رأي الدولة المعتدية)). ويلاحظ انه لكي تتدخل الجامعة يتعين ان تطلب الدولة المعتدى عليها ذلك صراحة من مجلس الجامعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع ذلك فإن الدولة المعنية هي وحدها صاحبة الكلمة في تقرير ما اذا كان هناك اعتداء عليها، أوعدم اعتداء، وما اذا كانت ترحب بتدخل الجامعة. ولم يحدد الميثاق مفهوماً واضحاً للعدوان، ومن ثم تركت للدولة المعتدى عليها سلطة تقديره. وايضاً لمجلس الجامعة عند مناقشة العدوان الذي تعرضت له احدى الدول الاعضاء (مفيد،1979:82) وعلاوة على ذلك لم يحدد الميثاق التدابير التي يمكن أن تتخذ لقمع العدوان ولم يوضح العقوبات التي توقع على المعتدي، ولا المساعدات التي تقدم للدول التي تتعرض للعدوان، كما انه لم ينشئ الاداة القادرة على تنفيذ تدابير القمع وبصفة خاصة اذا ما تعلق الامر باستخدام القوة المسلحة وترك ذلك لتقدير مجلس الجامعة أيضاً (مفيد،1979:83). واذا كانت معاهدة الدفاع المشترك قد تلافت بعض قصور الميثاق في هذا الصدد، إلا ان هذه المعاهدة لم توضع في الواقع موضع التنفيذ مطلقاً.

نخلص إلى القول بأن سيادة الدولة تعني أن تكون لها إرادة حرة تجعلها قادرة على ممارسة أي تصرف سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي دون الرضوخ لأي أوامر من الخارج، وبالتالي لها أن تكون عضواً في المجتمع الدولي وأن تسعى نحو الدخول في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية ولها أن تنظم إليها.

وانطلاقاً من إرادتها الذاتية والمستقلة تقيد نفسه بما تفرضه مبادئ وقواعد ما تقدم على الانضمام إليه من اتفاقيات ومعاهدات ما تقره مبادئ وقواعد المنظمة التي انضمت إليها.

وهذا يصدق على أعضاء جامعة الدول العربية والتي عليها احترام المبادئ والقواعد التي أقرها ميثاق الجامعة.

وأن مجرد الانضمام لا يعني التنازل عن السيادة أو الانتقاص منها وإنما مجرد الانضمام يعني الموافقة على ما أقره الميثاق الجامعة وبهذا تكون الدولة قيدت نفسها بما فرضه هذا الميثاق من قواعد ومبادئ وعليها احترام ذلك حتى تكون في عداد الدول القانونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الدراسات السابقة:

- الدراسات العربية:

- دراسة (عصام، 2005) بعنوان: "إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن". قدمت الدراسة دراسات تحليلية لجامعة الدول العربية من حيث البنية التنظيمية والمؤسسات التي تشكلها والأطر القانونية والمؤسساتية التي تقوم عليها هذه المنظمة الإقليمية، لمعرفة درجة فعالية أو قصورها، خصوصا وأن الهياكل الرئيسية لها جاءت بمقتضى الميثاق، ولمقارنتها مع البيانات التنظيمية لمنظمات إقليمية دولية أخرى. واستنتجت الدراسة أن الجامعة تعاني قصوراً حقيقياً على جميع الأصعدة، وأنه لابد من عملية الإصلاح في تعديل الميثاق، بالإضافة إلى ضرورة الإصلاح المالي والبيروقراطي للجامعة لتفعيل العمل داخل الجامعة. كما قدمت الدراسة تصوراً مستقبلياً لجامعة الدول العربية في ثلاثة سيناريوهات وهي: إما المحافظة على الوضع الراهن المتدني للجامعة وتزايد الهجمات عليها، أما تحقيق إصلاح كاف على مستوى الجامعة العربية للنهوض بها كمنظمة إقليمية فعالة، وإما أن يتحقق السيناريو الأخير والمتمثل بإحباط دور الجامعة واستبدالها بمشاريع بديلة تدخل العرب في تحالفات مع دول أجنبية مجهولة المصير.

- دراسة (كيم سن ها، 2009) بعنوان: " تجارب الوحدة العربية ودور جامعة الدول العربية فيها". هدفت الدراسة إلى البحث عن القاسم المشترك في المشاريع الوحدوية، ودور جامعة الدول العربية فيها، من خلال دراسة التجارب الوحدوية منها : الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام 1958، الاتحاد العربي بين الأردن والعراق عام 1958، و اتحاد المغرب العربي بين المغرب وتونس والجزائروليبيا وموريتانيا عام1989. وتوصلت الدراسة الى عدة استنتاجات منها: أن هذه التجارب الوحدوية لم تحقق أمنية الأمة العربية بالوحدة، لأن معظمها هدف لتحقيق مصالح إقليمية ضيقة كانت سبباً لفشلها. وأن مقاصد التجارب الوحدوية كان يجب أن تقوم على ميثاق جامعة الدول العربية المتعلقة بتوثيق التعاون بين الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل التدريجي على تحديث دور جامعة الدول العربية كرائد رئيسي لتحقيق الوحدة العربية الكاملة. ويجب أن يكون العمل للوحدة على أساس أنها هدف وليس وسيلة. ويمكن تسريع خطوات إصلاح جامعة الدول العربية، من خلال تعديل الميثاق أو إقامة منظمة عربية ليست نابعة من إرادة قوة خارجية، بل من القوة العربية.

- دراسة (المحارمة،2010) بعنوان: "أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي". هدفت الدراسة إلى بيان أهم التحديات الداخلية التي تواجه النظام الإقليمي العربي وأثارها على مسيرة هذا النظام ومستقبله. استنتجت الدراسة عدة استنتاجات أهمها: أن دول النظام العربي المتمثلة بجامعة الدول العربية باتت غير قادرة حتى على مواجهة التحديات سواء الداخلية أو الخارجية والتي من الممكن أن تحدق بدول النظام. كما أن التحدي الأكبر هو الذي يشكله الغرب، وفي مقدمته أمريكا، على دول النظام العربي طمعاً بأراضيها وثرواتها. وإن الاستنتاجات تلك تتطلب عدة توصيات منها: التوصية بإعادة هيكلة وإصلاح جامعة الدول العربية من الداخل، على أن تلتزم جميع دول الجامعة بقرارات الجامعة.

- دراسة (الحضرمي،2012) بعنوان: " جامعة الدول العربية بين عجز الميثاق وغياب الإرادة السياسية ". هدفت الدراسة إلى معالجة قضية حسّاسة وهي التجربة التي مرّ بها النظام الإقليمي العربي، من حيث تنظيمه السياسي الرسمي، والمتمثل في جامعة الدول العربية، خاصة ما مرّت به سابقاً وما تمر به هذه الأيام، من مقاربة دورها في صياغة عمل عربي مشترك، وقدرتها على مواجهة الأزمات العربية الداخلية والخارجية. وسبب عجزها عن الحل، سواء ما كان من قصور ميثاقها أم كان من غياب الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء التي لم تكن جادة في بناء وحدة عربية منذ نشأة الجامعة. لذلك جاء الميثاق ضعيفاً، وسَمت سيادة الدولة على سيادة المنظمة، الأمر الذي خلق جامعة قاصرة وغير قادرة على اتخاذ قرارات جادة وحاسمة وملزمة. وأوصت الدراسة بإعادة النظر في هذه الجامعة من كل الجوانب التنظيمية والإجرائية، وإعادة صياغة ميثاقها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (فياض،2012) بعنوان: " موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية 2010-2012 ". هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور جامعة الدول العربية وتقييم مواقفها تجاه التغيرات السياسية العربية مابين 2010-2012، بالإضافة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على موقف الجامعة خلال التغيرات السياسة العربية خلال تلك الفترة. وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات منها: ضعف مواد الميثاق، وخضوع جامعة الدول العربية لمؤثرات البيئات الداخلية والإقليمية والدولية على قراراتها تجاه أي مسألة أو قضية في المنطقة العربية. وأوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: ضرورة المصالحة بين الدول العربية وذلك بإعادة صيغة العلاقات العربية-العربية. بالإضافة إلى ضرورة إحياء الأمن القومي من خلال إنشاء مجلس أمن قومي عربي يكون قادرا على الانسجام مع المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية، وإنشاء محكمة عدل عربية لفض المنازعات العربية، وتفعيل مقترح البرلمان العربي المشترك وتطوير عمل مجلس الدفاع العربي المشترك.

- دراسة (الجيار،2013) بعنوان: " دور العلاقات العامة في المنظمات الإقليمية، دراسة ميدانية على جامعة الدول العربية ". هدفت الدراسة الى اكتشاف دور العلاقات العامة في جامعة الدول العربية باعتبارها أهم المنظمات العربية المختصة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة. وبينت الدراسة أن العلاقات العامة في الجامعة ما زالت ضعيفة، حيث أنها لا تقوم بالوظائف الرئيسية لأي منظمة، بالإضافة على عدم مشاركة العلاقات العامة في تحقيق أهداف الجامعة العربية وذلك لعدم إعطائها الصلاحيات الكافية. كما أكدت الدراسة على أن إدارة العلاقات العامة في الجامعة لا تقوم بالاتصال بالجمهور الداخلي والخارجي للمنظمة. واستنتجت الدراسة توصيات منها: ضرورة توعية صانعي القرار في الجامعة العربية بأهمية الاستعانة بالعلاقات العامة فعن طريقها يمكن التوصل مع الجماهير الداخلية والخارجية المحلية والدولية في عصر يعتمد بشكل كبير على التواصل والتفاعل الجماهيري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (عوينات، 2017) بعنوان: " إصلاح جامعة الدول العربية ". هدفت الدراسة إلى دراسة المعوقات والتحديات التي ما زالت تهدد النظام الإقليمي العربي وأسباب محدودية دور جامعة الدول العربية إزاء ذلك. واستنتجت الدراسة أن جامعة الدول العربية خالية الوفاض فيما يتعلق بسجل إنجازاتها، وإن بدأ السجل غير مكتظ بتراكمات مؤثرة عبر الزمن فيما يتعلق بأهداف العرب الكبرى لتحقيق الوحدة السياسية أو حماية الأمن القومي أو إنجاز التكامل الاقتصادي، ومع ذلك فإن الجامعة في حد ذاتها ليست المسؤولة عن هذا التواضع في الإنجاز كونها منظمة لا تمتلك إرادة ملزمة فوق إرادات أعضائها. وأوصت الدراسة بمعالجة جوانب القصور في عمل الجامعة من خلال عدة مبادرات منها: تعديل ميثاق الجامعة، إصلاح نظام إتخاذ القرارات، وإصلاح ومعالجة عدم إلتزام الدول العربية بتنفيذ تعهداتها إزاء العمل العربي المشترك.

- دراسة (القاق، 2015) بعنوان: " دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية خلال الفترة 1945- 2014". هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة الأهداف التي سعت وتسعى لتحقيقها جامعة الدول العربية و إلى بيان إنجازات وإخفاقات جامعة الدول العربية سياسيا واقتصاديا وأمنيا من منظور النظرية الوظيفية وتقييم الأداء الوظيفي للجامعة على مستوى الأهداف التي جاءت من أجلها. ولخصت الدراسة عدة إستنتاجات منها: غياب الدور الوظيفي في إداء الجامعة مما أدى إلى عدم مقدرتها على إلزام الدول الأعضاء بقراراتها المتخذة في مؤتمراتها وأن عدم إلتزام الدول الأعضاء في الجامعة بما تقرره مؤتمرات القمة العربية يعتبر السبب الرئيسي لإخفاقها. بالإضافة إلى محدودية دور جامعة الدول العربية في مختلف القضايا والأزمات العربية-العربية، وخاصة في التدخل لتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد خطة إصلاح شاملة لجامعة الدول العربية لتلائم التغيرات السياسية العربية الراهنة، وإلى محاولة تطبيق النظرية الوظيفية في هذه المؤسسة لتكون مترابطة وتبتعد عن الضعف وهو ما سيرقى بهذه المؤسسة إذا ما تم تطبيقه بالشكل الصحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات الأجنبية:

- دراسة Dakhlallah (2012) بعنوان: "The League of Arab States and Regional Security: Towards an Arab Security Community?"

"جامعة الدول العربية والأمن الإقليمي: نحو مجتمع عربي أمني ؟". هدفت الدراسة إلى البحث في الدور التاريخي لجامعة الدول العربية في الأمن الإقليمي من خلال منظور النظام والسيادة في منظومة الدول العربية. وهو يجادل بأن جامعة الدول العربية هي نتاج للمعضلة بين سيادة الدولة والقومية العربية التي تحاصر النظام الإقليمي العربي لفترات طويلة. وقد إختار الحكام العرب ذلك، وهم يشعرون بالتوتر نتيجة للنزاعات الإقليمية، وذلك لضعف التنظيمات الإقليمية التي تم الترويج لها بشكل كبير في الآونة الأخيرة لغايات شخصية وأحكام سياسية، إلا إنه ومع مرور الوقت، أدى توطيد سيادة الدولة وتراجع شبه الجزيرة العربية إلى ظهور نظام إقليمي أكثر استقرارا، الأمر الذي خلق المزيد من الفرص لتطوير إطار أمني جماعي يمكن أن تلعب فيه جامعة الدول العربية دور هام.

- دراسة Youssef(2014) بعنوان: "Mediation and Conflict Resolution in the Arab World: The Role of the Arab League".

"الوساطة وحل النزاعات في العالم العربي: دور جامعة الدول العربية". حاولت الدراسة البحث في مبدأ عمل الوساطة في حال النزاعات على المستوى العربي من قبل جامعة الدول العربية، حيث بينت الدراسة بأن جامعة الدول العربية تمتلك ميزة كبيرة في حل النزاعات وتعطي إهتمام كبير لهذه القضية من أجل تحقيق مصالح الشعب و ضحايا النزاعات. ولا يوجد لجامعة الدول العربية أي إرتباط بأي قوة سياسية محددة، بل إنها تقوم بتقديم الدعم وتسعى للنهوض بمصلحة الشعب الفلسطيني في قضيته، ويوجد لديها قلق وتوتر إزاء مستقبل لبنان، كما إنها تبحث في قضايا الطائفية الدينية كالسنة والشيعة والاسلام والمسيحية، وتقوم ببحث مصالح الدول بشكل فردي دون أي تحيز لدولة على حساب أخرى. كما بينت الدراسة بأن العديد من النزاعات في العالم العربية بعيدة كل البعد عن وجود الحلول النهائية، وأن غالب إتفاقات حل النزاعات قد تحتوي على نشر النزاعات المستقبلية المحتملة، وأن جامعة الدول العربية سعت جاهدة إلى التصدي للعديد من النزاعات وكانت نتائج ذلك متفاوتة بين النجاح والفشل، ورغم ذلك فإن جامعة الدول العربية ما زالت تعمل بكل جهد في تحقيق المصالح العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

أن الدراسات السابقة كانت إنتقائية في معالجة الاساليب التي انتهجتها جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، كما أنها أبدت اهتماماً بالتطورات الخارجية ولم تعط اهتماماً للتطورات الداخلية ذات الإهتمام الموازي.

إلا إن هذه الدراسة قد تميزت عن الدراسات السابقة في أنها تمحورت حول تحليل دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية بمنهجية تحليلية، بعد أن وضعت أسساً تعتمد على إستدراج الحاضر والممكن والواقع كونها قد عملت على تغطية فترة زمنية قريبة. كما أنها رصدت تغير التعاطي الذي مارسته الجامعة حيال حل القضايا المطروحة عليها. وأخيراً أنها جاءت في وقت تغير فيه الكثير من طبيعة الصراعات والنزاعات العربية مع الداخل ومع الخارج.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة منهج التحليلي التاريخي والتحليلي الوصفي، والتحليلي النظمي، ومنهج صنع القرار والمنهج الوظيفي الذي يتطرق إلى وظيفة المنظمات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى المنهج الإقليمي، لغايات الاجابة عن أسئلة الدراسة واختبار وفحص الفرضية.

وهذا وستعتمد الدراسة على مجموعة من المؤلفات، سواء كانت كتباً ام رسائل جامعية، ام ابحاثاً، ام دراسات، ام مواقع الكترونية. كما حاول الباحث اجراء مقابلات مع بعض المسؤولين في جامعة الدول العربية، الا أنهم اعتذروا عن ذلك. او أن اجابات بعضهم لم تكن علمية صالحة للاعتماد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

جامعة الدول العربية والتحديات التي تواجهها في إدارة الأزمات العربية وحلّها

لقد واجهت جامعة الدول العربية منذ نشأتها من مجموعة من التحديات ليس في مضمون تكوينها فقط، ولكن في مذهبية ادارتها للازمة العربية. أذ أن مفهومي السلطة والسيادة اللذين فرضا عليها (الجامعة) قد قيّدها بصورة جعلتها عاجزة عن اتخاذ قرار ملزم (على عكس معظم المنظمات الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة) فليس لها (مجلس امن)، وينص ميثاقها على أن "الدولة" العضو ملزمة بتنفيذ القرار الذي توافق عليه فقط حتى لو كانت منفردة بعدم القبول.

وسيتناول هذا الفصل عرضاً لمجموعة من التحديات التي تأتي في سياق المبحثين الاتيين:

المبحث الاول: جامعة الدول العربية: نشأتها، ميثاقها، أهدافها ومبادئها.

المبحث الثاني: دور جامعة الدول العربية في التعاطي مع المتغيرات السياسية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

جامعة الدول العربية: نشأتها، ميثاقها، أهدافها ومبادئها

ان نشأة جامعة الدول العربية يعتبر حدثاً هامً للنظام العربي، الأ ان هذه الخطوة لم تستجب الى الطموح القومي العربي، حيث كانت التوجهات الوحدوية هي مركز الثقل والاهتمام. ولبيان النشأة والميثاق والاهداف لجامعة الدول العربية، رأى الباحث عقد اربع مطالب:

الاول: نشأة جامعة الدول العربية.

الثاني: ميثاق جامعة الدول العربية.

الثالث: اهداف جامعة الدول العربية.

الرابع: مبادئ جامعة الدول العربية.

المطلب الأول: نشأة جامعة الدول العربية:

تأسست جامعة الدول العربية في 1945/3/22، وقد شاركت في ذلك ست دول هى، العراق، السعودية، سوريا، مصر، لبنان، شرق الاردن. وكان الهدف من إنشائها النظر في مصالح الدول العربية بصفة عامة وقت إنشائها. وكانت ليبيا أول دولة عربية تنظم الى جامعة الدول العربية في سنة 1953 ثم تبعتها بقية الدول العربية الأخرى.

واكب تأسيس جامعة الدول العربية العديد من الأحداث التي أثرت، بشكل أو بآخر، في بلورة ملامحها، وأهدافها، وذلك من خلال العديد من المتغيرات العربية والدولية، والتي يمكن التعرف عليها من خلال الاتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيرات العربية:

لقد شهد الوطن العربي مع نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، نشوء إدراك لأكثر الظواهر التي يعيشها، ألا وهى الإحساس بوجود خصائص محددة تميز الشعب العربي الذي يعيش ضمن إطار الدولة العثمانية وخاصة التمييز الاثني واللغوي، وظهرت دعوات يقودها الحكام والنخب المثقفة تنادي بالحكم الذاتي، والاستقلال عن الدولة العثمانية(رؤوف،1986: 106).

ولقد شهدت هذه الحقبة استخدام مصطلح (القومية العربية). ففي المشرق العربي استخدم إبراهيم باشا هذا المصطلح بقوة حينما أكد على أنه " ينبغي إحياء القومية العربية، وأن يجعل من العرب شعباً ناهضا له كيانه الخاص". أما في بلدان المغرب العربي فقد إستخدمه حمدان خوجه في أوائل عهد الإحتلال الفرنسي للجزائر عندما أكد على أهمية "الإعتراف بالقومية العربية في الجزائر" (وادي،1982: 23)

ورغم التحفظات التي تشير إلى أن معنى مصطلح القومية لم يأت ليؤكد ايديولوجية محددة في الوطن العربي وإنما كان شعارا لحركة استقلالية، لاستقلال العرب سياسيا عن الدولة العثمانية والدول الاوروبية (رؤوف،1986: 106).

ويمكن القول أن أخطر الظواهر السياسية التي طرأت على الفكر القومي عند العرب في أواخر القرن التاسع عشر، ذلك التأكيد المتعاظم على دورالنخبة المثقفة التي أسهمت في تأسيس العديد من الجمعيات (أمثال جمعية بيروت،جمعية أحرار حمص، والجمعية العلمية السورية) التي تهدف إلى دعوة العرب لليقظة والانتباه لما يحيط بهم من أخطار، وتدعوهم إلى الاتحاد والمطالبة بالحقوق القومية. ومن خلال أدبيات هذه الجمعيات، يمكن ملاحظة أن دور النخبة قد تطور ليتجاوز الإطار المحلي، بهدف التوصل إلى صيغة التنظيم القومي الواحد الذي يتجاوز إطار الجمعيات المحلية من أجل تطوير الحركة القومية من مرحلة الوعي إلى بدايات مرحلة التنظير لتحديد مفاهيم الأمة العربية، والقومية العربية، والوطن العربي (انطونيوس،1987: 90).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي العقد الأول من القرن العشرين تدافعت الأحداث السياسية في أوروبا والدولة العثمانية، ووضحت الأطماع والتآمر الإستعماري على الوطن العربي، مما أدى إلى ظهور اتجاه يدعو إلى ضرورة الاعتماد على القوى العربية في شبه الجزيرة العربية، وجعل هذه القوى مركز الثقل في أي سعي نحو إستقلال عربي. وإن كان هذا الاتجاه يشك بمدى فاعلية النخبة الثقافية أو النخبة العسكرية في إعادة بناء الأمة العربية، والحيلولة دون وقوعها تحت طائلة الدول الإستعمارية، إلا أنه يدعو إلى عدم إهمال دورها، فكانت تلك السياسة تمثل تراجعاً عن فكرة "النخبة" إلى فكرة "التحالف". والأمر الجديد في هذا الشأن هو التأكد من إستحالة دوام التعايش بين الأمتين العربية والتركية وخاصة بعد الإنقلاب الدستوري في تركيا عام 1908 وظهور النزعة الطورانية وسياسة التتريك لكل شئ (رؤوف،1986: 131).

هذا المناخ هو الذي هيأ الظروف لظهور الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي، إلا أن عدم إختيار الوسائل السلمية أدى إلى احتلال مباشر للوطن العربي من قبل الدول الاوروبية وتقسيمه إلى مناطق نفود، وظهور العديد من الاتفاقيات التي تبرز ذلك، مثل اتفاقية سايكس بيكو 1916، وعد بلفور 1917، مؤتمرباريس عامي 1919- 1920، ومؤتمر سان ريمو عام 1920. وبعد انكشاف حقيقة هذه المؤتمرات للعرب وتبدد أحلامهم حيث نكث الحلفاء بوعودهم وساد منطق القوة، وفرض الاحتلال والانتداب وتكريس التجزئة، اندلعت في الوطن العربي العديد من الثورات المضادة لسياسات هذه المؤتمرات ونتائجها وعمليات التقسيم والتسوية فاندلعت ثورة عام 1919 في مصر وفي سوريا عامي 1919- 1920 مطالبة بالإستقلال، إلا أن شدة الهجمة الاستعمارية أخمدتها جميعاً (محافظة،1983: 33).

وسرعان ما انفجرت في عقد الثلاثينات من القرن العشرين الإتجاهات الوحدوية لتأخذ مكانها في الحركة السياسية العربية على إنها رد فعل ضد الاتجاهات القطرية الضيقة، وتعبير عن تطلعات الجماهير العربية نحو الوحدة، فصاغ بعض القوميين ميثاقا عربيا أكد على وحدة الوطن العربي. وقد صيغ هذا الميثاق في المؤتمر الذي عقده هؤلاء القوميون العرب في آسيا على هامش المؤتمر الإسلامي في مدينة القدس عام 1931(دروزة، 1975: 124).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن هذه الاتجاهات الوحدوية كررت الأخطاء السابقة بتعليق هذه الآمال على الحكام في المنطقة العربية، وأدى هذا الاستناد إلى إتجاهين في الحركة القومية العربية؛ أولهما يدور حول زعامة الأسرة الهاشمية، وثانيهما حول زعامة الأسرة السعودية. وظهر الاختلاف حول أسلوب التوحد العربي مما أدى إلى عمق التجزئة التي تغذيها السياسة الاستعمارية وخاصة السياسة البريطانية في فترة مابين الحربين العالميتين التي واجهت فيها القومية العربية قوة سلبية ومدمرة (إبراهيم،1980: 152)، وخاصة عندما أدركت أن في العمل القطري خطورة أقل على مصالحها الحيوية في المنطقة من أي عمل وحدوي، ولكنها كانت في الوقت نفسه حريصة على تجنب إظهار عدائها السافر لفكرة الوحدة العربية ما دامت مجرد حلم أو مثلا أعلى من المتعذر تحقيقه، وقد وجدت فرصتها لتحقيق أهدافها من خلال حلفائها في المنطقة (محافظة، 1983 :37). ولم تهدأ مقاومة الشعوب العربية للاستعمار الأجنبي، فشهد العراق وسورية والمغرب ومصر انتفاضات وثورات عاودت من جديد محاولات للتخلص من السيطرة الاستعمارية. ونتج عن هذه الحركات تخلص جزء من الوطن العربي من هذه التبعية وإعلان جزئي للإستقلال السياسي لبعض هذه البلدان، وجاء مع هذه المقاومة يقظة الدعوة للوحدة العربية، وكانت هذه الدعوة ترمي إلى توحيد الدول العربية بهدف التخلص النهائي من السيطرة والتبعية الإستعمارية. كذلك عملت المقاومة على تقديم المساعدة للدول العربية للتخلص من الاستعمار والحصول على الاستقلال. وفي هذا المناخ ظهرت الدعوة إلى إقامة كيان وحدوي يجمع شمل حكومات البلاد العربية داخله، ولم تتضح معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية (شهاب،1979: 6)، حيث كانت هذه الحرب مناسبة مهمة دعمت فيها حركة الوحدة العربية و تأكدت فيها الحاجة أكثر إلى مزيد من التعاون و التنسيق سياسيا واقتصاديا بين البلاد العربية (شهاب،1979: 8).

ونتيجة لاندلاع الحرب العالمية الثانية، وما فرضته من ضغوط على السياسة البريطانية، ومع ارتفاع درجة الوعي القومي والدعوة لتحقيق الوحدة العربية، كان من المناسب لبريطانيا أن تعلن دعمها للمشروع العربي المتمثل في الوحدة لكسب تأييد العرب ولكي يقفوا إلى جانبها في الحرب (رشيد،1980: 18) وهو ما أدى بالعرب إلى الدخول في مشاورات مختلفة لتحقيق شكل من أشكال الاتحاد العربي. ونتيجة لهذه المشاورات المختلفة تشكلت جامعة الدول العربية في عام 1945، والتي تعتبر من أهم التحولات السياسية التي شهدتها الساحة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيرات الدولية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ونتيجة انحياز العرب إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور، أعلنت بريطانيا أنها تعاطفت مع طموحات العرب في التوحد، وأنها تعطي الموضوع العناية اللازمة من التحليل والدراسة عن طريق وزارة الخارجية والمستعمرات. وبعد دراسة دقيقة رأت أنها(أي بريطانيا)، يجب أن تشجع أي عمل اتحادي يضمن زيادة نفودها وتعميقه في الوطن العربي، ويسمح بحل المشكله الفلسطينية بما يرضي اليهود (خشيم،1990: 219).

وفي هذا السياق جاء تصريح وزير الخارجية البريطاني أنذاك (انتونى ايدن) في 1941/5/29 أمام مجلس العموم البريطانى بأن " العالم العربى خطا خطوات عظيمة إلى الأمام منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وأن كثيراً من المفكرين العرب يرغبون فى أن تحقق الشعوب العربية درجة من التقارب أكبر مما هو متحقق الآن، وهم من أجل تحقيق هذا يعولون على مساعدتنا، وأن مثل هذا النداء الصادر من أصدقائنا لا يمكن أن يضل بلا استجابة. وأنه ليبدو لي من الطبيعى، ومن العدل، أن تُدعم العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية، سنقوم بتقديم المعونة الكاملة لإى خطة تتمتع بالتأييد التام " (عرفة،1993: 171).

وبعد تصريح ايدن، اقترح نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي أنذاك، عقد مؤتمر عربي لبحث موضوع الوحدة، غير أن وزارة الخارجية البريطانية رفضت هذا الاقتراح خشية منها أن يستغل للدعاية ضد الصهيونية، وإثارة الجماهير العربية ضد بريطانيا، وبناء على ذلك لجأ نوري السعيد إلى طريق المباحثات الثنائية، وبعث برسالة إلى مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري في ذلك الوقت، يعرض علية فكرة عقد المؤتمر. وبعث برسالة مماثلة إلى الملك عبد العزيز بن سعود، وأرسل وفدا رسمياً إلى كل من سوريا والأردن للتشاور حول عقد مؤتمر عربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جهة أخرى قادت مصر سلسلة من المشاورات الثنائية والجماعية، وقد أسفرت هذه المشاورات عن وجود اتجاهين مختلفين حول شكل الوحدة العربية المطلوب تحقيقها؛ حيث يدعو الإتجاه الأول: إلى الوحدة الفيدرالية أو الكونفدرالية بين الأقطار العربية، وهو الاتجاه الذي تبنته أساسا الحكومة السورية، أما الاتجاه الثاني: فقد اكتفى بالدعوة إلى شكل يسمح بتعاون وثيق بين الأقطار العربية، ويحافظ على سيادتها وإستقلالها، وهذا مافضلته بقية الدول العربية عدا مصر، التي ظلت بعيدة عن تأييد أي من الاتجاهين رسميا باعتبار أنها الطرف الذي اشترك في كل اللقاءات الثنائية (حليلة،16).

وفي هذا المناخ العربي، وجه رئيس الوزراء المصري انذاك مصطفى النحاس في 1944/7/12 الدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية في تلك الفترة: مصر، العراق، سوريا، لبنان، شرق الاردن، اليمن والسعودية، لإرسال مندوبيها للإشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي ستتولى صياغة المشروعات المتعلقة بتحقيق الوحدة العربية. اجتمعت اللجنة التحضيرية في الإسكندرية وبحضور مندوبي الدول المذكوره، وقد استبعد المجتمعون منذُ البدء فكرة الحكومه المركزية ومشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب. وبعد مناقشات مطولة انحصر النقاش في اقتراح نوري السعيد بتكوين مجلس اتحادي له سلطة تنفيدية، أو تكوين مجلس اتحادي لتنفيد قراراته من قبل الدول التي توافق عليه، ولا تكـون قراراته ملزمة لمن لايقبـل بها (محافظة،1983: 47).

ومن خلال الأفكارالتي تم طرحها خرج الوفد المصري بإقتراح إنشاء منظمة إقليمية، تقوم على أساس الالتزام بخط سياسي قومي عربي، وأعطى لهذه المنظمة اسم جامعة الدول العربية. ومثل بروتوكول الإسكندرية الوثيقة الرئيسية التي وضع على أساسها ميثاق هذه الجامعة(محافظة، 1983: 49).

وهكذا يتضح أن نشأة جامعة الدول العربية كانت تعبيراً عن الحقيقة القومية والسياسات القطرية للدول العربية في آن واحد؛ فالأولى كانت الدافع لإيجاد إطار تنظيمى يعبر عنه ويفترض فيه أن يفضي إلى تكثيف التفاعلات التعاونية بين وحدات النظام، والثانية فرضت قيودا على الإطار التنظيمي كي لا يتجاوزها (أحمد،2000: 53).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: ميثاق جامعة الدول العربية:

في 1945/3/22 بمدينة القاهرة، وقع ممثلو الدول العربية السبع، وهي سوريا ولبنان والأردن والعراق والسعودية ومصر واليمن، على ميثاق الجامعة، وأصبح ساري المفعول اعتباراً من 1945/5/11م. ويتألف هذا الميثاق من ديباجه وعشرين مادة تتضمن أهداف الجامعة ومبادئها، والهيكل التنظيمي لها، وشروط العضوية وإجراءاتها، وكيفية إتخاد القرارات، والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء (عرفة،1993: 173).

لقد عكس ميثاق جامعة الدول العربية صورة النظام الإقليمي العربي، وطبيعة العلاقات بين الدول العربية في ذلك الوقت والمتمسكة بسيادتها القطرية إلـى جانب إصرارها (صورياً) على العمل العربي المشترك. فقد حرص المؤسسون لجامعة الدول العربية على تأكيد مفهوم "السيادة القطرية"، وأدمجوا هذا المفهوم صراحة وضمنياً في ميثاق الجامعة العربية، ووضعوا كل الضمانات الممكنة التـي تكفل عدم طغيان "الأمـة" أو "القومية" على الدولـة القطرية، فأستبعدوا مفهـوم الوحدة، وأكدوا على مبدأ التنسيق بين الوحدات المستقلة، ورفضوا أي إشارة أو احتمال لتدخل الجامعة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء (الحاجي،2010: 12).

إن تلك المفاهيم تترجمها ديباجة الميثاق التي أشارت صراحة " بأن دعم الروابط بين الدول العربية وتوطيدها يُبني على أساس احترام "استقلال" تلك الدول "وسيادتها". ونصت المادة الثانية من الميثاق على أن الغرض من إنشاء جامعة الدول العربية هو" توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظام كل دولة منها وأحوالها" (ميثاق جامعة الدول العربية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقا للميثاق فإن الجامعة هى منظمة تقوم على التعاون "الإختيارى" أو "الطوعى" بين الـدول العربية الأعـضاء فيها على أسـاس المساواة واحترام استقلالهـا وسيادتها. وهى فى نية منشئيها ليست أكثر من مجرد تنظيم إقليمى يستهدف التنسيق والتعاون، ولا تملك سلطة إلزامية بل هى أداة تنسيق ورابطة اختيارية لتحقيق التعاون وجمع الشمل، وهى منظمة بين حكومات وليست سلطـة عليـا (هلال، 1983: 78). من خلال الميثاق لا يوجد مايشير إلى وجود الأمة العربية الواحدة كحقيقة سياسية، ولم يجعل الوحدة هدفاً من أهداف الجامعة، أو من أهداف الأمة. وأيضا لم يتطرق الميثاق، ولو بكلمة واحدة، إلى المواطن العربي مثل ماجاء فى ميثاق الأمم المتحدة والذى أكد على الحقوق الأساسية وكرامة الفـرد وقدرة وإحترام الإنسانيـة. وبني الميثاق على مبدئ السيـادة المطلقـة والإستقلال المطلق للدول فتحولت الجامعة إلى مجرد نادي سياسي تجتمع فيه الدول العربية الأعضاء للحوار والمناقشة وإصدار القرارات التى لاتلزم إلا من يقبل بها.

أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار فإن واضعي الميثاق قد تركوا هذه العملية من دون ضوابط أو آليات يمكن إتباعها في صنع القرار. وأكدوا على أن قاعدة الإجماع هى الأساس في التصويت، والذي يعطي للدولة حق الفيتو فى رفض القرار بل حتى القرارات التي تصدر بالإجماع يرجع الأمر فى تنفيذها إلى الدول ذاتها وفقا لنظمها التشريعية والدستورية (هلال،1983: 15).

المطلب الثالث: أهداف جامعة الدول العربية:

جاءت أهداف الجامعة متضمنة توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق خططها، تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة لإستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة فى شؤون الدول العربية ومصالحها (شهاب،1979: 18). ويعتبر الدفاع عن مصالح الدول العربية الأعضاء في الجامعة وتلك التي لم تنل إستقلالها في ذلك الوقت على حد سواء، الهدف الأساسي من بين مختلف أهدافها إن لم يكن الهدف الرئيس، والذي تتفرع عنه بقية الأهداف الأخرى (شهاب،1979: 29).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يــشير الميثـاق، في مقدمته، بوضوح إلى أهـــداف الجامعة والتي تمثلت في:

توثيق الصلات بين الدول العربية فى المسائل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، "فالغرض من الجامعة هو توثيق الصلات بين الدول الأعضاء فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقا للتعاون بينها، وصيانة لإستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها "(ميثاق جامعة الدول العربية، المادة الثانية).

حل المنازعات بالطرق الودية: "لا يجوز الإلتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لايتعلق بإستقلال الدولة أوسيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافداً وملزماً" (ميثاق جامعة الدول العربية، المادة الخامسة).

الإلتزام بالتعاون مع الهيئات الدولية: لقد نصت المادة (الثالثة) من الميثاق على أن من مهام الجامعة "تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلم ولتنظيم العلاقات الإقتصادية والإجتماعية "(ميثاق جامعة الدول العربية، المادة الثالثة).

ورغم أن جامعة الدول العربية ولدت قبل إنشاء الامم المتحدة ببضعة شهور، إلا أن ميثاقها إهتم بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل، وجعله كأحد الأهداف للجامعة، فقد كانت المناقشات والمباحثات وقتها دائرة لإقامة الأمم المتحدة. ولذلك إهتم ميثاق جامعة الدول العربية بإقرار التعاون معها عندما يتم إنشاؤها، والتعاون مع غيرها من المنظمات العالمية، التى قد تنشأ هى الأخرى فيما بعد بغرض كفالة الأمن والسلم فى العالم (شهاب، 1979: 40).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع: مبادىء جامعة الدول العربية:

لا شك أن الفارق الأساسي بين الأهداف والمبادىء يبدو واضحا عند تفحصها، حيث أن الأهداف تمثل الغاية التى يجب على المنظمة تحقيقها والسعى إليها، أما المبادى فتشكل ما يجب على المنظمة " بما فيها الدول غير الاعضاء" مراعاته من أجل تحقيق هذه الغاية، إذ أن الهدف يمثل الغاية النهائية التى تعمل المنظمة على تحقيقه. ولكن يختلف الوضع بالنسبة للمبدأ حيث أنه يمثل توجيهات أو تعليمات يجب إحترامها، ومراعاتها عند تحقيق هذه الغايه، إذ أن المبادئ بمثابة قواعد للسلوك يجب مراعاتها بهدف توفير الأرضية المناسبة للوصول إلى الأهداف المنشودة (ابو ابوالوفا،1994: 87).

وتأسست جامعة الدول العربية على العديد من المبادئ التي تمثل الجوهر الأساس الذي يقوم عليه عمل المنظمة، ويمكن التعرف على هذه المبادئ من واقع مواد الميثاق الارقام (3-4-5-8-11-15) وهذه المبادئ هي:

المساواة القانونية بين الدول الأعضاء.

أكد ميثاق جامعة الدول العربية على المساواة القانونية بين الدول الأعضاء من حيث: (ميثاق جامعة الدول العربية، مادة3،4 و15).

التمثيل في مجلس الجامعة ولكل دولة صوت واحد.

التمثيل في هيئات الجامعة ولجانها المتخصصة يكون بالتساوي بين الدول الأعضاء.

رئاسة مجلس الجامعة يكون بالتناوب الأبجدي بين الدول الأعضاء.

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

نصت المادة (الثامنة) من الميثاق بأن"تحترم كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة نظام الحكم القائم في الدول العربية، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لاتقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام السياسي في تلك الدولة" (ميثاق جامعة الدول العربية، المادة الثامنة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر هذا المبدأ تطبيقا للمبادئ العامة المسلم بها فى قانون المنظمات الدولية. وحظي هذا المبدأ فى نصوص الميثاق بإهتمام أفضل مما حظي به المبدائان السابقان، لإنه وجد تأكيدا له فى مواضع شتى.

وهكذا ترجم هذا المبدأ من وجهين أساسيين بحيث تلتزم بهما الدول الأعضاء جميعها دون استثناء من خلال الآتي :

يجب على الدول الأعضاء إحترام نظام الحكم القائم فى بقية الدول الأعضاء فى الجامعة العربية، وهذا الاحترام يعني ترك الحرية لكل دولة في اختيار النظام السياسي الذي يوافقها.

لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة أن تتدخل لتغيير نظام الحكم القائم فى إحدى الدول الأعضاء وتتعهد بالاحترام الكامل لهذا النظام (ميثاق جامعة الدول العربية، المادة الثامنة).

وهذا الالتزام ليس التزاما على الجامعة كما فى ميثاق الأمم المتحدة، وإنما هو التزام على الدول الأعضاء فى الجامعة طبقا لميثاق الجامعة، فإن عدم التدخل فى الشؤون الداخلية يتحدد بالشؤون الداخلية الخاصة بنظام الحكم فى الدولة. وهذا المبدأ يعد الركيزة الاساسية فى تعزيز مبدأ سيادة الدولة ومنع التدخل في شؤونها الداخلية، الأمر الذى يعني الالتزام باحترام أنظمة الحكم المختلفة فى الدول العربية، والالتزام بعدم القيام بأي عمل يهدف إلى إحداث أي تغيير فى هذه الأنظمة (اخشيم، 1989: 67).

عدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات العربية:

نصت المادتان (الخامسة والسادسة) من ميثاق الجامعة على تحريم اللجوء إلى استعمال القوة لفض المنازعات التى تنشأ بين الدول الاعضاء. كما ألزمت الدول الأعضاء بضرورة الالتجاء إلى مجلس الجامعة لفض المنازعات بالطرق السلمية،عن طريق الوساطة أو التحكيم (ميثاق جامعة الدول العربية، المادة 5،6).

وتعددت النصوص الوارده في وثائق الجامعة التى تحرم اللجوء إلى إستعمال القوة فى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، وأن الجامعة العربية وهى تؤكد على هذا المبدأ اتبعت السياق الدولى المعهود فى ميثاق المنظمات الدولية فيما يخص التسوية السلمية للمنازعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر إلى القيود التي وضعتها المادة الخامسة والسادسة من ميثاق الجامعة لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فأنها قيود لا تكفل التوصيل إلى تسوية سلمية للمنازعات بين الدول العربية حيث أنها لم تقدم سوى وسيلتين فقط لتلك التسوية هي التحكيم، والوساطة، أضف إلى ذلك أن هذا التحكيم اختياري، بمعنى أنه إذا رفضت إحدى الدول المتنازعة اللجوء إلى مجلس الجامعة وهو الجهات المتخصصة بتسوية المنازعات لا يجوز التحكيم في تلك الحالة كذلك فالميثاق يخرج من نطاق التحكيم.

لذلك يمكن القول بأن هناك قصوراً بارزاً وواضح الإطار القانوني لنظام تسوية المنازعات في نطاق نصوص الميثاق ذات العلاقة، إذ أن هذه النصوص لم تحصل للجامعة قدرة حقيقية لإمكانية تسوية المنازعات بعرض بعض العقوبات التي من يمكن معها أن تعيد الإطران المتنازعة التفكير فيها أقدمت عليه. المقاطعة الاقتصادية والثقافية وكذلك تضمين ميثاق نصوص تشير الى احترام المنظمة الاقليمية فيما تفرض من عقوبات على أعضائها بحيث تلتزم به الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة حفاظا على السلم والأمن الدوليين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التحديات والمؤثرات التي تواجه الجامعة العربية في إدارة الأزمات العربية وحلّها

اتسم تأسيس الجامعة العربية، منذ البداية، بثلاث خصائص أساسية، شكلت عوامل بارزة، وأدواراً مهمة في مسيرة الجامعة. وأنشطتها ومنجزاتها خلال العقود الستة الماضية، وهذه الخصائص هي:

إنها جمعت دولاً وحكومات قطرية بعضها حديث العهد بالاستقلال، والبعض الآخر كان يعاني من أشكال مختلفة من السيطرة الأجنبية.

أنها المنظمة الوحيدة في العالم التي تمثل نظاماً إقليمياً قومياً، بمعنى أنها تجمع في إطارها دولاً تنتمي إلى أمة واحدة، وتتقاسم مصالح وهموماً مشتركة، وهذه حالة فريدة في العالم من حيث الجمع بين ثنائية التمثيل الإقليمي والقومي.

أنها أول منظمة إقليمية، وربما دولية، تنشأ بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم لم تتهيأ لها إمكانية الاستفادة من تجارب منظمات أخرى وأنظمتها سابقة لها أسوة بغيرها من المنظمات والمؤسسات الأخرى.

لقد انقسم الرأي حيال الجامعة، فذهب تيار من بعض المثقفين وبعض المشتغلين بالشأن السياسي إلى القول: إن الظروف التي تكونت فيها جامعة الدول العربية تبين بوضوح أنها قامت تعبيراً عما يشد أجزاء الأمة العربية من روابط قومية تضرب جذورها في أعماق التاريخ، وإدراكاً لما يجمع بين أقطارها من مصلحة مشتركة للنهوض يداً واحدة لاستكمال مسيرة الاستقلال والسيادة، وتحقيق التنمية والتقدم في إطار التكامل المستمد من وحدة المصير القومي. ومن ثم فإن تأسيسها قد جاء إنتصاراً لفكرة القومية العربية وإطاراً لقوى التكامل والتوحد في الوطن العربي في مواجهة المخططات والقوى ذات النزاعات التقسيمية والانفصالية. وعلى هذه الأرضية كان من المرجح أن يكون لجامعة الدول العربية دور مهم في حياة الدول الأعضاء وأن تحقق الكثير من المنجزات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد ركزت الجامعة (ولو رمزياً) على تقديم كل أشكال الدعم المعنوي للشعوب العربية التي كانت تناضل من أجل تحررها، وأسهمت في التعريف بقضايا هذه الشعوب، وكان للجامعة - ومازال - دور رئيسي في دعم قضية فلسطين، في مختلف المراحل التي مرت بها هذه القضية العربية المركزية، كما كان للجامعة دور بارز في بلورة الشخصية العربية وفي صياغة مواقف عربية موحدة، وفي تحويل المجموعة العربية علي وجود له وزنه على المستويين الإقليمي والدولي (ابو المجد،1981: 98).

كما يجدر عدم نسيان الدور البارز الذي قامت به المنظمات العربية المتخصصة العاملة في إطار الجامعة العربية، التي كان لها إسهامها _ كل في مجال تخصصه _ في توثيق عُرى التعاون العربي في مختلف الميادين.

اما التيار الأخر فيرى غير ذلك، إذ أكّد على أن الجامعة قد فشلت في كل ماذكر، وهي بالتالي لم تستطع ان تدافع عن مقدرات الأمة، كما أنها عجزت عن تجميع الصف العربي، فهي إلى الآن لاتزال تشهد المزيد من حالات الانقسام، والكثير من التراخي في بناء القدرة العسكرية او السياسية او الاقتصادية او الثقافية العربية. وسوف يمر الباحث بحالات العجز التى تعيشها الجامعة العربية، ابتداءً من عدم قدرتها على البناء على الحالة الجمعية العربية وانتهاء بعدم انتاجيتها في أي من حقول القضايا العربّية. وبناءً على ذلك فقد رأى الباحث عقد مطلبين:

الاول: أهم التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية.

الثاني: المؤتمرات التي تواجه سياسة جامعة الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: أهم التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية

واجهت جامعة الدول العربية مصاعب وأزمات مختلفة خلال مراحل تطورها، بعضها أخذ شكل التحديات الثابتة، كالصراع العربي _ الإسرائيلي، والخلافات العربية وصعوبات العمل العربي المشترك. ولكن ما واجهته جامعة الدول العربية في تلك المرحلة، هو نوع من تحديات المصير (سعدالدين وآخرون،1980: 6)، بالنسبة للنظام العربي ككل، وجامعة الدول العربية كعضو أصيل في هذا النظام. فالعروبة كفكر وعقيدة صارت محل تساؤل، ومكانها في النظام العربي أصبح محل تنافس مع أفكار وعقائد أخرى (ندوة القومية العربية والإسلام،1981: 11). وتنشط أجهزة وعناصر متباينة بهدف عزل النظام الإقليمي العربي عن عروبته عن طريق محاربة الفكر القومي، ومطاردة المفكرين القوميين وتشجيع الأفكار والمذاهب المناوئة، وطرح مواجهات متطرفة. لذلك يمكن القول إن جامعة الدول العربية تواجه الآن تحديات لا تقل خطورة عن التحديات التي واجهتها الأمة العربية ومؤسساتها في مراحل سابقة، وأبرز هذه التحديات هي:

تحدي المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية، أو ما يسمى النظام العالمي الجديد، وهذا التحدي يفرض على الدول العربية والجامعة، العمل على توفير القدرات العربية للتعامل مع هذا النظام من موقع يحمي الأمة العربية وكل قطر من أقطارها من مخططات الهيمنة والأطماع الأجنبية، ويسهم في إرساء العلاقات الدولية على أساس مبدأ التكافؤ والمنافع المتبادلة.

التحدي الناجم عن مستلزمات الأمن القومي العربي، وخلو الساحة العربية من وسائل وترتيبات حماية الأمن الجماعي العربي الذي يستدعي صياغة رؤية جديدة لهذا الأمن الجماعي؛ قوامها القوى الذاتية للأمة العربية وفق آلية عربية تنبثق عن أحكام ميثاق الجامعة وتنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة.

التحدي الذي تطرحه عملية السلام الشامل والعادل والدائم مع إسرائيل، سواء من حيث القدرة على التصدي لنزاعات التوسع والسيطرة الإقليمية وإنهاء الإحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية في إطار التنفيذ الكامل لقرارات الشرعية الدولية، ووفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام، أم من حيث متطلبات السلام القادم، أم ما يترتب على إدارة الصراع في حال السلم، وكلا الأمرين يستوجب رؤية عربية مشتركة وموقفاً عربياً موحداً يوفران للامة العربية القدرة على التعامل الواعي مع ما يرسم للمنطقة وراء مسميات الشرق الأوسط الجديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحدي الذي تطرحه مسألة التنمية العربية الإقتصادية والإجتماعية التي تشكل الشرط الذي لا غنى عنه لمنعة الأمة العربية وتقدمها. وغني عن التأكيد أن هذه المهمة التاريخية لا يمكن إنجازها إلا بتعبئة جميع الطاقات والموارد والثروات العربية وفق خطة إستراتيجية شاملة تتيح للامة العربية إمكانية التعامل _ ومن موقع الإقتدار _ مع معطيات النظام العالمي الجديد الذي يسيّر التجمعات الاقتصادية الكبرى والقوى الدولية العملاقة، وحيث لا حياة فيه للكيانات السياسية أو الإقتصادية الصغيرة، وكذلك، كما سبق، القدرة على التعامل الواعي مع ما يرسم للمنطقة وراء مسميات الشرق الأوسط الجديد.

التحدي الديمقراطي الذي يستدعي تكريس الحياة الديمقراطية والشرعية والحياة البرلمانية، والتعددية السياسية، وتعزيز الحريات الأساسية للمواطنين، واحترام حقوق الإنسان التي أصبحت مَعْلماً من معالم الحياة الإنسانية، خاصة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي (سعدالدين وآخرون،1980: 26).

لذلك فإن مختلف القيم الإجتماعية الضرورية لبناء المجتمع العصري المترابط يفقدها النظام العربي تدريجياً تحت وطأة القيم الجديدة التي تنبعث من داخل النظام الإجتماعي العربي الجديد، مقترناً بظهور هذه القيم وتمكنها من المجتمع العربي التي أفرزت أفكاراً ومذاهب وتعصبات التيارات الدينية المتطرفة، والتي تقترب حثيثاً من أهدافها الحقيقية في مجتمعات الثروة، أي على مراكز النظام الاجتماعي العربي الجديد حيث تشكل القيم الجديدة، مجتمعة التربة الخصبة لنمو أزمات الأقليات والطوائف.

ويصاحب هذا الوضع انهيار عام في الثقافة العربية، ويكفي أن الوطن العربي صار يكتب وينشر أقل من ثلث ما كان يكتبه وينشره في القرن الماضي.

والملاحظ أن المتفق عليه عربياً أن نقطة البدء في العمل لمواجهة جميع التحديات المشار إليها هي استعادة قوة الدفع للتضامن العربي الذي يشكل الأساس الراسخ للأمن القومي العربي وللعمل العربي المشترك ولنماء كل قطر من الأقطار العربية و إستقراره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و. الإرهاب وهو أحد أهم التحديات التي يواجهها العالم العربي. والإرهاب ليس وليد اليوم فقد عانت منه المجتمعات منذ القدم، إلا أن الإرهاب أصبح اليوم له طابعه الخاص من حيث التنظيم والتمويل مما يتطلب الحاجة الماسة إلى تعزيز سبل التعاون الدولي على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك لمواجهة خطره (الهنداوي،1999: 317). وجاءت أحداث الحادي عشر من ايلول عام 2001 لتربك النظام الدولي ومفاهيم السياسة الدولية، حيث بات الإرهاب ظاهرة عالمية ومعقدة لا ترتبط بدين أو مجتمع أو ثقافة.

وتعد جامعة الدول العربية في مقدمة من نادوا بالحرب على الإرهاب، فقد أدانت جميع الدول العربية الإرهاب بشدة وبجميع أشكاله ومظاهره أيا كان مرتكبوه وحيثما ارتكب، حيث أنه يشكل أخطر التهديدات والتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. إلا أن الدول العربية نادت بضرورة التمييز بين الإرهاب وبين حق الشعوب في الكفاح المشروع ضد الإحتلال وكفاحها في سبيل الدفاع في حقها في تقرير مصيرها.

ولقد وضعت جامعة الدول العربية موضوع الوقاية من الإرهاب ومكافحته على رأس أولوياتها، وبادرت منذ التسعينيات من القرن الماضي إلى الدعوة لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لبحث ظاهرة الإرهاب والإتفاق على تعريف له ضمن إتفاقية دولية شاملة.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية على المستوى الوزاري المنعقد في ايلول (2006م) أكد مجدداً على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته ورفض الخلط بينه وبين الدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى إعلاء قيم التسامح ونبذ الإرهاب والتطرف (مؤتمر مجلس جامعة الدول العربية،2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما استضافت الرياض مؤتمراً عالمياً لمكافحة الإرهاب في الفترة الممتدة من (5 إلى 8 شباط 2005م) وكان المؤتمر مناسبة لاستعراض آفاق المستقبل العربي بين تهديدات التدخل الأجنبي بإعتبار الإسلام مصدراً للإرهاب، وبين واقعة تعرض الدول الإسلامية للإرهاب. ولقد جاءت كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية لتحدد رؤية جامعة الدول العربية لظاهرة الإرهاب، التي إتضح منها إلمام جامعة الدول العربية بالأبعاد الحقيقية لهذه الظاهرة، من كونها ذات أبعاد دولية وأسباب عالمية، وأن المواقف السياسية والعسكرية لبعض الدول تسهم بقدر كبير في زيادة إنتشار أفكار الإرهاب. ولكي تكون معالجة هذه الظاهرة موضوعية وجدية،ترى الجامعة أنه لا بد من موقف دولي يؤكد الإتفاق على تعريف موحد للإرهاب، مع مراعاة المواثيق الدولية التي تؤكد حقوق الشعوب في النضال لتحرير أراضيها المحتلة، أيا كانت مبررات هذا الإحتلال (المؤتمر العالمي لمكافحة الإرهاب،2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: المؤثرات التي تواجه سياسة جامعة الدول العربية:

تم تأسيس جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية منذ 22 اذار 1945م، أي انه قد مر على تأسيسها ما يقارب السبعين عاماً، مما بات أمراً ضرورياً، الوقوف على أهم المؤثرات الأساسية لسياستها، سواء أكانت هذه المؤثرات خارجية أم داخلية أم دولية أم عربية.

أولاً: المؤثرات الخارجية والدولية على سياسة جامعة الدول العربية:

إن الراصد للمؤثرات الخارجية (الدوليّة) التي ساقت إلى إنشاء الجامعة، وبالتالي التأثير على سياستها سيجد:

(أ):التدخل البريطاني منذ لحظة التأسيس: حيث تعد بريطانيا العظمى(انذاك) الفاعل الرئيسي في تأسيس هذه المنظمة، فمن الصعب الفصل بين قيام جامعة الدول العربية والمخطط الاستعماري في المنطقة العربية. كما أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار بالطموح الوحدوي للجماهير العربية، وبالنضال الطويل الشاق الذي خاضته بقيادتها الوطنية من أجل تحقيق حلم الوحدة العربية الشاملة والتمسك بها كشعار، والضغوط التي مارستها حركة القوميين العرب على بعض القادة (تجربة الشريف الحسين)، لذلك لم يكن هناك بد من أن تغدق بريطانيا على العرب وعودها قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها (عبدالله،1982: 616). ولما وجدت بريطانيا نفسها أمام وضع خطير في الحرب العالمية الثانية ارتأت من جديد أن تكسب ود العرب وأن تعطيهم بصيصاً من الأمل؛ فأبدت موافقتها (المشروطة) للشروع في مفاوضات بين الدول العربية القائمة حول الصيغة المناسبة لتحقيق هدف الوحدة العربية؛ وذلك بإقامة جهاز رسمي قومي على أسس ضعيفة وفاعلية مشلولة، وليس هذا الجهاز سوى جامعة الدول العربية، التي لم تكن نتاجاً عربياً أصيلاً، بل جاءت بفعل ترخيص بريطانيا للعرب بإنشائها، واصطبغت بناءً على ذلك بالصّبغة الإنجليزية (رضوان،1982: 19-20).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا لم تنشط الدبلوماسية البريطانية إلا عندما شعرت بقوة المد القومي العربي وتعاظمه كحتمية من حتميات التطور السياسي للمنطقة، ومن ثم ضرورة احتوائه بالالتفاف حوله وإستغلاله لخدمة مصالح بريطانيا الإستراتيجية، مع العلم أن هدف بريطانيا من وراء دعمها للعرب في تكوين جامعتهم يكمن في رسم الخطوط التي ستكون عليها علاقاتها بين مختلف الدول العربية معوضة سياسة ((فرق تسد)) بسياسة ((وحّد واحكم)) (رضوان،1982: 21).

(ب) : ومن المؤثرات الأساسية في سياسة جامعة الدول العربية أيضاً، وجود إسرائيل التي تمثل وسيلة من وسائل تنشيط النزعة القومية منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين والتي أضفت على الجامعة العربية طابعاً خاصاً وذلك من خلال ما يأتي:

الإهتمام بالوحدة السياسية (الوحدة المصرية – السورية 1958م).

التضامن والوحدة في الوطن العربي أساس مهم للأمة العربية.

التضامن والوحدة هدف أساسي لمواجهة الصهيونية والإمبريالية.

وتتضح تأثيرات هذه الوحدة من خلال مؤتمرات القمة منذ بداية الستينيات (عام 1964م) في القاهرة، (عام 1967م) في الخرطوم حيث صدرت اللاءات الثلاثة ((لا إستسلام، لا تفاوض، لا إعتراف)).

(ج) : أما المؤثر الثالث حول سياسة جامعة الدول العربية فيتمثل في التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط والخليج منذ حرب تشرين الاوّل 1973 م الذي أفرزه إختلال التوازن بين الإتحاد السوفيتي وامريكا لفائدة الولايات المتحدة الأمريكية. هذا التأثير الذي بدأ، بشكل جدي، منذ ممارسة دبلوماسية كيسنجر المكوكية 1974– 1975م في المنطقة، ونتج عنها إبرام إتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1978م تحت الإشراف الأمريكي، ومن ثم عزل مصر عن العالم العربي وإلحاقها بالتحالف الأمريكي– الإسرائيلي، حيث جُمدت عضويتها في الجامعة التي نقل مقرها إلى تونس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن هذا الوضع الذي أصبحت تعيشه الجامعة، جعلها تقف سلبيّاً في وجه العديد من الضربات التي وجهتها الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل إلى الأمن القومي العربي، ومنها على سبيل المثال: ضرب المفاعل النووي العراقي تموز 1981م من قبل إسرائيل، الإجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان حزيران 1982، الهجوم الإسرائيلي على مقر القيادة الفلسطينية بتونس في تشرين الاول 1985، هجوم الولايات المتحدة الأمريكية على خليج سرت بليبيا نيسان 1986 م، هجوم إسرائيل 6 ايلول 2007م على ما زعمت أنه منشأة نووية سورية، والإعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة في 27 كانون الاول 2008م إلي 18 كانون الثاني 2009 م (رضوان،1982: 22)، كل ذلك كان بلا رد، إذ لم تحرك الدول العربية فرادى أم ممثلة في جامعة الدول العربية ساكناً، مما أعطى مؤشراً واضحاً على سقوط الإرادة العربية الجمعية والقطرية.

ولكن بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينات (1991م) من القرن الماضي، وهيمنة القطب الأمريكي على معظم العلاقات الدولية وعلى المجتمع الدولي، وبعد تشكيل وضعية دولية جديدة أطلق عليها ((النظام الدولي الجديد))، إنعكس هذا الوضع سلباً على الجامعة التي إزداد تهميشها، وعلى العالم العربي كذلك الذي إزداد تمزقاً، وتجلى هذا التهميش من خلال بقاء الجامعة مكتوفة الأيدي أمام ضربات جديدة تعرض لها الأمن القومي من بينها؛ التدخل الأمريكي في الخليج العربي مع حلفائها لتدمير العراق ومحاصرته، ومحاصرة ليبيا بعد قضية لوكربي، التدخل في الصومال تحت التذرع الإنساني، الإشراف الأمريكي على مسلسل السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل منذ مؤتمر مدريد.

والملاحظ أن جامعة الدول العربية تعاملت مع كل هذه القضايا بشكل سلبي إما عن طريق إصدار بيانات اكتفت فيها بالتنديد بالحدث، أوبالتوسط لتجاوزه أو بتأييده.

ثانياً: المؤثرات العربية والداخلية على سياسة جامعة الدول العربية:

تعمل جامعة الدول العربية، كما كان مأمولا منها عند إنشائها، على توثيق العرى بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون فيما بينها، وتستهدف التنسيق في العمل السياسي وحماية الإستقلال والسيادة، والدفاع عن مصالح البلاد العربية (بشكل رمزي)، والجامعة في سياستها الداخلية تأثرت بمؤثرات ثلاثة هي كالآتي:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤثر القومي.

المؤثر الفلسطيني.

المؤثر النفطي.

ويمكن مناقشة هذه المؤثرات كما يأتي:

اولاً: المؤثر القومي: يتضح هذا المؤثر من خلال وظيفة الجامعة في دعم الإستقلال والسيادة والدفاع المشترك، وهذا جانب إيجابي لما قامت به الجامعة. غير أن القوميين العرب كانوا يريدون أن يكون دورها التحرري أكثر فعالية، مما جعل العديد من الإنتقادات توجه إليها بخصوص هذه الوظيفة.

كذلك من الخصائص الأساسية لميثاق جامعة الدول العربية أنه يؤكد إحترام "سيادة" الدول الأعضاء في الجامعة، مما جعل هذه الأخيرة (نادياً لدول ذات سيادة). وأبرز دلالة على الالتزام بمبدأ السيادة الأخذ بقاعدة الإجماع في التصويت، وأن القرار لا يلزم إلا من وافق عليه، والجامعة لا تملك سلطة إلزامية على الأعضاء، بل هي أداة للتنسيق ورابطة إختيارية لتحقيق التعاون، وهي منظمة بين حكومات وليست سلطة عليا. ومن ناحية مجال الدفاع المشترك، فقد تم إبرام معاهدة تخص هذا المجال عام 1950 م من قبل دول الجامعة، لكنها ظلت حبراً على ورق (نافعة،1983: 126).

ثانياً: المؤثر الفلسطيني: أما عن تأثير القضية الفلسطينية على السياسة الداخلية لجامعة الدول العربية، فقد أصدرت جامعة الدول العربية من خلال مجلسها، ومن خلال مؤتمرات القمة، قرارات مهمة حيال هذه القضية (قرارات مؤتمرات 1964م، 1967م، 1974م،...) وقد مثل مؤتمر القمة المنعقد بالرباط 13أيلول 1965 حدثاً مهماً في تاريخ القضية الفلسطينية، حيث جعل من منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهكذا لم يصدر أي بيان ختامي عن اجتماعات مجلس الجامعة على مستوى القمة إلا وركز على القضية الفلسطينية، إلا أن ذلك جاء شكلياً بامتياز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: المؤثر النفطي: وفي تأثير النفط على السياسة الداخلية لجامعة الدول العربية، فقد برز ذلك في صورة ما يسمى ((بالعمل العربي المشترك مباشرة)) بعد حرب تشرين الاول 1973، ومضاعفة أسعارالنفط، وأفرزت هذه الوضعية ممارسات واقعية وإنحساراً للمد القومي. كما جعل جامعة الدول العربية تنشغل أكثر بالمشروعات المشتركة وبقضايا إنتقال العمالة في العالم العربي. ولهذه الآثار تولدت تجارب للتكامل الاقتصادي خارج نطاق الجامعة وذات أهداف إستراتيجية مثل: مجلس التعاون الخليجي 1981 م، وإتحاد المغرب العربي، 1989 م، كما برزت الجامعة كمنظمة مشلولة في تنشيط التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري وفي دعم القضية الفلسطينية، حتى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أحد منظمات الجامعة) وُلد مشلولاً ومهمشاً.

وقد نتج عن هذا الوضع متغيرات منها هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، و إستيلاء القوى الخارجية على القدرة الاقتصادية العربية وتوجيهها بما يحترم هذه القوى ويخلدها.

وخلاصة ما سبق، أن جامعة الدول العربية قد تأثرت بالمؤثرات الداخلية، وحققت بعض المنجات، ولكنها أخفقت في تحقيق منجزات ذات أهمية، فقد أسهمت، إلى حد ما، في دعم الاستقلال السياسي لبعض الدول العربية إلا انها لم تتسبب في هذا الأستقلال، وفي التنسيق بين أقطار عربية (نافعة،1983: 127)، وفي تشجيع بعض مجالات التعاون التجاري العربي إلا أنه لايزال نمو التجارة العربية البينية متواضعاً فكان حجم التجارة البينية 9.7% عام 2015م من إجمالي التجارة العربية الخارجية وفقا لبيانات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات (مجلة الشرق الأوسط،2017)، كما أنها حققت بعض المصالحات العربية على هامش مؤتمرات القمة، لكنها أخفقت في خلق التكامل الاقتصادي وتطوير العمل العربي المشترك، كما أخفقت في حماية الأمن القومي والدفاع المشترك وفي تحرير فلسطين.

وهكذا فقد بدا واضحاً عجز الجامعة عن تحقيق اي من اهدافها الرئيسية والقائمة (كما كان يعتقد) على التضامن العربي، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاساسية (القضية الفلسطينية وغيرها)، وخاصة ايضاً مايتعلق بالتعاون الاقتصادي الذي خرج عن كونه فاعلاً الى كونه هامشياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

دور جامعة الدول العربية في التعاطي مع المتغيرات السياسية العربية

جاءت نشأة جامعة الدول العربية نتيجة تصاعد حركة التحرر العربية وظهور التيار القومي في المنطقة العربية خلال فترة الحرب العالمية الثانية. وكانت الحركة تعتمد، في مبادئها، على اعتبار أن الدول العربية معاً تشكل كتلة واحدة، الا أن بريطانيا استطاعت آنذاك الالتفاف على حركة التحرر العربية وذلك من خلال قيام الجامعة العربية لتصبح جامعة حكومات ودول تحافظ على سيادة كل عضو فيها، وليست تلك الجامعة التي دعت الى نشأتها الحركة العربية والتيار العربي القومي (التريكي، 2016).

يبحث هذا الفصل في طبيعة تعاطي جامعة الدول العربية مع المتغيرات السياسية العربية، وسيتم ذلك من خلال المباحث الاتية:

المبحث الأول : مدى جدوى جامعة الدول العربية وفاعليتها أزاء الاحداث السياسية العربية.

المبحث الثاني : التأثيرات العربية والاقليمية والدولية على مواقف جامعة الدول العربية تجاه القضايا العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

مدى جدوى وفاعلية دور جامعة الدول العربية أزاء الاحداث السياسية العربية

منذ عقود مضت، على مدار ثلاثة و سبعين عاما منذ تأسيس جامعة الدول العربية والأحداث تعصف بالمنطقة العربية، كان من أبرزها الاحتلال الصهيوني لفلسطين في عام ١٩٤٨م الذي لا زال حتى الساعة، وماعقبه من حروب ثلاث بين الدول العربية والكيان المحتل، فقد تناوبت بعد ذلك احداث جسامَ على هذه الأمة، ما بين حروب أهلية بسبب المجتمعات متعددة الأعراق والأديان والمذاهب، كما حدث في لبنان من حرب أهلية امتدت منذ عام 1975 الى 1990، وكذلك الحرب الأهلية السودانية الاولى في عام 1955م، و الحرب الثانية في عام 1983م والتي اتصفت بأنها من اطول وأعنف الحروب في القرن الماضي، وكذلك سقوط بغداد الذي كان حدثا مؤثرا في مسار المنطقة العربية في عام 2003 واحتلال العراق من قبل التحالف الدولي.

ثم بدات في مطلع عام 2011 مرحلة الثورات العربية، و سميت بثورات الربيع العربي والتي انطلقت شراراتها كحركات احتجاجية بتونس في اواخر عام2010، وتحولت في بداية 2011 الى ثورة عارمة مما أدى الى الأطاحة بنظام الحكم فيها، ثم جاءت ثورة مصر في كانون الثاني عام 2011، واطاحت بنظام الرئيس المصري حسني مبارك، ثم في اليمن كانون الثاني ايضا عام 2011 التي اطاحت بالرئيس اليمني علي عبدالله صالح، ويليها ثورة ليبيا التي اطاحت بحكم معمر القذافي في شباط عام 2011، ثم الازمة السورية في تشرين الاول 2011 والتي لا زالت مستمرة الى الان.

وبطبيعة الحال نتج عن هذه الاحداث البارزة في المنطقة العربية أزمات اقتصادية بسبب انهيار الكيان الداخلي لتلك الدول والدمار الذي لحق بها اثر ثوراتها، بالاضافة الى تحديات أجتماعية وثقافية اصبحت تهدد المواطن في وطنه، وتهاوي منظومة الأمن وشيوع عدم الاستقرار وتردي الاحول المعيشية (الأفندي،12:2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كان تأسيس جامعة الدول العربية في الأساس واحدة من الخطوات المهمة من أجل التصدي لمثل تلك التحديات التي تستهدف الوطن العربي في أكثر من مدار، فكان لا بد من العمل الجماعي العربي تحت مسمى جامعة الدول العربية. حيث تبحث تلك الدول عن مرفأ أمان بعيدا عن الأمواج العاتية التي تجتاح الوطن العربي لمواجهتها بحزم، امتثالاً وتحقيقاً لأهداف شعوب الامة العربية.

تضم جامعة الدول العربية عشرات المجالس واللجان والهياكل التي انشئت بهدف تحقيق التكامل العربي، لكنها اصبحت اقرب الى العبء الذي اسهم في ترهل هذا الكيان، فعشرات المؤتمرات من مؤتمرات القمة، قليلاً ما حازت على رضا الشارع العربي بسبب عدم ارتقائها الى مستوى التحديات والطموحات.

وحتى تلك القرارات الجيدة التي تبنتها جامعة الدول العربية، فقد بقيت غالبا حبرا على ورق، فعندما أحتلت بلدان عربية وأعتدي على أخرى، فأن اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة عام 1950 لم تقم بأي دور تجاه تلك الاعتداءات، بسبب اختلاف السياسات بين الدول الأعضاء. فالجامعة العربية ضمنت لكل دولة سياستها الخاصة ولم تكن جهازا الزاميا مركزيا يملك حق القرار والتنفيذ كما في تجارب الشعوب الأخرى (الأفندي،12:2016).

يتضمن هذا المبحث المواضيع التالية:

اولا: مواقف جامعة الدول العربية مابين الفشل والنجاح.

ثانيا: اسباب الخلل في اداء جامعة الدول العربية

ثالثاً: وقائع وأزمات لم تفلح جامعة الدول العربية في مواجهتها.

اولاً : مواقف جامعة الدول العربية مابين الفشل والنجاح.

يرى مؤيدو جامعة الدول العربية أن هذه المنظمة تحت هذا المسمى تعتبر مكسباً على مستوى الأمة العربية، وان جامعة الدول العربية لا تزال من أهم المؤسسات الاقليمية، ولا تزال المظلة التي تسعى لتحقيق أهداف العرب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لكن من الجهة الأخرى الأكثر واقعية، فان الجامعة فشلت في تحقيق طموحات الشعوب العربية واكتفت بدور المؤسسة التابعة للأنظمة الرسمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن حيث المبدأ، لا شك أن مبدأ الوحدة والعمل الجماعي أمر ضروري في هذا العصر، وهو المبدأ الي انشأت على أساسه الجامعة العربية، إلا أن الذي حدث أن بعض الدول العربية تحولت إلى تكتلات منفردة بالتوجه والأهداف والسياسات بعيدا عن أي هدف يحقق الوحدة العربية ككل . أما من حيث الشكل الفعلي فجامعة الدول العربية، منذ نشأتها الى يومنا هذا، ومع كل النزاعات وما حدث في العالم العربي، والتحديات والتحولات التي شهدتها الدول العربية، لم تقدم تجاه تلك التغيرات المصيرية والتحديات الكبرى الا الفشل في معالجاتها، وإذا لم تفشل فنجاحها نسبياً وبصفة مؤقتة وسرعان ما تعود الأزمات من جديد (مالك و عبدالله، 2015).

تحولت جامعة الدول العربية الى هيكل بلا قيمة فعلية على ارض الواقع نظرا الى انعدام الفعل ورد الفعل في جميع الاحداث التي سادت المنطقة عبر السنوات المتتالية، حتى من ناحية الاسم "جامعة الدول العربية " فقد اختزلت الدول في أنظمتها الرسمية، وأصبحت جامعة الدول العربية، أي هي، بعبارة أخرى، جامعة أنظمة عربية وليست شعوباً عربية، حيث يلتقي فيها الحكام العرب من أجل لقاءات شكلية فقط، وليس من أجل حل الأزمات، حتى أن أغلب الأزمات التي مرت بها الأقطار العربية او النزاعات التي حدثت بين الدول العربية فأن اغلبيتها الساحقة حلت بوساطات ثنائية وليس بجهد الجامعة اطلاقاً.

بالنظر الى وقائع الامور والاحداث المرئية والمسموعة على الساحة العربية والدولية ايضا،لم يحقق دور الجامعة العربية ادنى دور ايجابي في المشاركة في حل أي من النزاعات التي يفترض أن يكون دور وفاعلية جامعة الدول العربية اكبر من ذلك بكثير، ولكن هذا هو الوضع الفعلي والقائم. فجامعة الدول العربية تعتبر منظمة فقدت معناها وفقدت اهمية وجودها، ولا زال يسير حسب ميثاقه الذي وضع عام 1945، حيث كانت هناك سبع دول مستقلة وأغلب الدول العربية المتبقية هي محتلة، حيث كان من أولى الأولويات هو مواجهة الاستعمار وتحرير الدول العربية (بورينغ،7:2014)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث كما يرى العديد من الباحثين في الوضع العربي، أن الاستعمار القديم عاد بصورة اخرى الى الوطن العربي، بأشكال ومسميات مختلفة، حيث دمرت دول عربية واحتلت دول أخرى كالعراق، وخاضت الاخرى حروب داخلية بلا اهداف حقيقية، وانما هي حالة حرب فوضوية لا تعبر عن أي هدف كما في يحدث في ليبيا واليمن وسوريا حالياً.

ثانياً : اسباب الخلل في اداء جامعة الدول العربي

يدرس العديد من الباحثين في ماهية دور جامعة الدول العربية على مستوى الوطن العربي، ويطرحون عدة تساؤلات عن أسباب الخلل في أداء جامعة الدول العربية، ويطرحون العديد من التساؤلات التي يظهر من خلالها الخلل، فهل السبب هو أن القرارات التي تصدر هي قرارات غير ملزمة للدول المشاركة بتنفيذها، وهل تفتقر الجامعة العربية إلى جهاز يستخدم القوة في فرض قراراتها، أم أن الخلل يكمن في ميثاق الجامعة أصلا؟!.

هناك عدة اسباب تشير إلى وجود هذا الخلل لدى جامعة الدول العربية، واذا تم تحليل تلك الأسباب فميثاق الجامعة العربية بحد ذاته أصبح ميثاقاً لا يتماشى مع التحديات القائمة الان. فالتغيرات على الساحة العربية، وتسارع الاحداث المصيرية لدى العديد من الدول العربية، أصبح من الصعب معالجتها على ضوء الميثاق الحالي للجامعة.

أفتقار الجامعة إلى آلية أو قوى ملزمة في تطبيق قراراتها وتنفيذها من قبل الدول المعنية كان سبباً آخر لفقدان الجامعة هيبتها وأهمية وجودها، فالجامعة العربية أصدرت الكثير من القرارات ولكنها لا تملك هيئة متابعة، ولا تملك آليات لفرض مثل هذه القرارات، فكانت معظم القرارات التي تصدرها جامعه الدول العربية قرارات لم تنفذ، أي تأخذ صفة التوصية أكثر مما هي قرارات ملزمة التنفيذ.

ومن جهة أخرى فأن الكثير من الدول العربية تختلف في ولاءاتها، فمعظم الدول العربية انتمائتها خارج نطاق الجامعة، وهذا، بحد ذاته، يحدث شرخاً كبيراً في هيكلية الجامعة ومسيرتها وعملها التنفيذي، حيث من المفترض أن يتوحد ولاء الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية من حيث المسمى والهدف الاسمى لمبدأ الجامعة الاساسي والسبب الجوهري في وجودها (مالك وعبدالله، 22:2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد بدا واضحا ان هناك جهات خارجية دولية واقليمية تتدخل في القرارات التي تصدر عن جامعة الدول العربية من خلال التأثير على بعض حكام الدول الاعضاء فيها، فهي تعمل على إعاقة تنفيذ القرارات وربما تساهم في إصدار وتنفيذ مع ما يتماشى مع مصالحها. فجامعة الدول العربية تحولت الى أداة وظيفية تنسجم في غالب الاحيان مع مصالح ومتطلبات القوى الكبرى لتحديد بعض السياسات العربية أو اتخاذ قرارات في صلب القضايا التي تخص الدول العربية مثل العراق وليبيا وسوريا واليمن وغيرها.

فجامعة الدول العربية حتى الان، وفي هذه المرحلة الحالية وما سبقتها من تطورات واحداث تمثلت في ثورات الربيع العربي، لم تكن صاحبة قرار فعلي وحيوي مؤثر. بل أن دورها اتسم بالسلبية المفرطة، فكان دورها مهمشا للغاية مقابل أدوار أخرى كما حدث عند غزو العراق عام 2003 أو دور مجلس التعاون الخليجي، لمعلجة احداث اليمن وتبعاتها، حيث بقيت الجامعة العربية تعلب دور المساند فقط (مالك وعبدالله، 2015).

وفي البحرين ايضا لعبت دول الخليج العربي دورا اقليميا مؤثراً أبعد مما كان منتظراً من الجامعة العربية. وفي ليبيا عندما تدخلت جامعة الدول العربية وقامت بتدويل ملف القضية وأعطت غطاءً عربيا لحلف الناتو للتدخل في الازمة هناك. اما في سوريا فلقد فشلت مساعيها في أيجاد الحل هناك رغم تكرار المحاولات من قبلها، مما أستدعى تجميد عضوية سوريا في مجلس الجامعة وبدون أنْ يكون للجامعة اي دور لاحق في الاحداث، وإلى حد الان لمعالجة الازمة السورية، وهو يعتبر التجميد الثالث لدولة عربية عضو في جامعة الدول العربية، رغم انها اضطرت بعد ذلك الى إرسال المراقبين الى سوريا وعملت على تدويل الازمة أيضا.

وعلى هذا الاساس يمكن القول، بأن الجامعة لا تملك إصدار قرارات ملزمة التنفيذ حتى لو كانت تلك القرارات قابلة للتطبيق (واقعية وعملية). فهناك انظمة حكم عربية تلتقي شكليا ولكنها تختلف فيما بينها. ولا يوجد لجامعة الدول العربية ولاءات حقيقية لها من قبل تلك الانظمة، مما يعني أن الخلل في جامعة الدول العربية لم يقتصر على هيكيلة الجامعة ولا على مقرها ولا حتى رئاستها، ولكن الخلل الفعلي يكمن في الميثاق والنظام الذي يحكم مسؤوليات الجامعة وعملها (بورينغ،7:2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي اي اتحاد اقليمي نجد أن مكوناته هي التي تحدد شكله ومستقبله وطبيعة عمله. ويتطور اي اتحاد بناءً على الاسس التي يقوم عليها، فمثلا الاتحاد الأوروبي بدأ بستة دول حول الحديد والفحم وتطور هذا الاتحاد الى أنْ اصبح الاتحاد الاوروبي هو القوة الاقتصادية والسياسية الكبرى وفي أبرز الاماكن تقدماً، علماً بأن ما يجمع الدول العربية أقوى بكثير مما يجمع دول الاتحاد الأوروبي، فهناك اللغة والتاريخ والثقافة والجغرافيا والدين، والتجربة الاستعمارية المشتركة. كل هذه تمثل عناصر جمع وقوة، لكن القاعدة التي يُستند عليها والمرجعية التي تحكم العمل العربي ضعيفة وبحاجة الى تطوير، تجعل دور أي عمل عربي جماعي هشاً وغير متكامل.

لقد طرحت بعض الدول العربية، أكثر من مرة، تعديل الميثاق لتطوير اسس العمل العربي المشترك وجعله اكثر فاعلية، ولكن لم يحدث اي تقدم ولم يسيروا باتجاهها خطوة واحده نحو الامام، وكانت الامور تتعرقل بشكل متعمد في كل مرة، ومن هذه الدول الاردن وقطر واليمن (القاق،33:2015).

إن توضيح أسباب عدم قدرة جامعة الدول العربية على القيام بأعمالها ووجود خلل في أدائها كمنظمة إقليمية، يؤدي الى ظهور مجموعة من الاشكاليات في عدم تنفيذ قرارات الجامعة العربية، سواء كانت القرارات المتعلقة بالوضع السياسي الذي وصلت اليه الأمة العربية أم تأثير ذلك على الوضع العربي، خصوصاً، الوضع المتردي الذي توارثته المنطقة نتيجة سياسات دول الاستعمار والانتداب في القرن الماضي، بالإضافة الى تبعية علاقات بعض الأنظمة العربية لسياسات الغرب مصالحه على حساب المصلحة العربية، والذي أدى إلى إضعافها كثيراً اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا وامنيا ومدنيا وعلميا وغيره.

ويطرح التساؤل مرة أخرى، أين وقع الخلل في أداء جامعة الدول العربية؟ هل كان في كيانها وعملها وموادها وأهدافها ومبادئها وقراراتها وأهميتها، أم بسبب ميثاقها الذي اثبت فشله؟ أم كانت لشخصية الأمين العام أثر في مسار قرارتها وايجابياتها او سلبيتها؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر جنسية الأمين العام لجامعة الدول العربية واحدة من التأثيرات المهمة في طبيعة القرارات. ولهذا كان استحواذ جنسية محددة لمنصب الأمين العام للجامعة من سلبيات جامعة الدول العربية. فعلى مدار سبعين عاما تولى منصب امين جامعة الدول العربية ستة أشخاص منذ إنشاء الجامعة، جميعهم مصريون، باستثناء الشاذلي القليبي الذي كان تونسيًا. وأبرز مثال يدعم دور الأمين العام في مسيرة وقرارات الجامعة هو ما حصل في مصر عند احداث عام 2013، ففي وقتها ساندت جامعة الدول العربية التغيير الذي حصل بزعامة عبدالفتاح السيسي على الرئيس السابق محمد مرسي بسبب ولاءات نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية.

ولقد قامت الجزائر بطرح موضوع تدوير منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية في عام 2014 وإنهاء استحواذ مصر على منصب الأمين العام وإتاحة الفرصة للدول العربية الأخرى لتولى هذا المنصب، فاحدث هذا الموضوع جدالا، ولم يتغير شيء من واقع الحال، مثلما فعلت قطر من قبل في عام 2011 وقامت بترشيح عبدالرحمن حمد بن عطية ولكنها سحبت مرشحها تحت ضغوط خليجية وتنازلت لمصر. وبقيت جامعة الدول العربية على نفس النهج، دولة المقر مصر وجنسية الأمين العام مصرية Dakhlallah, (2012: 393-412).

اما الاشكالية الكبرى والفعلية تكمن في طبيعة وكيان الجامعة، فالأساس هو ميثاقها وقرارتها وتصديها للتحديات التي تواجه الاقطار العربية، وفي طبيعة تعاطيها مع الازمات، وفي أسس الوحدة الجغرافية والوحدة الاقليمية والوحدة السياسية، والعمل السياسي المشترك وخدمة الشعوب ورؤيتها، هذه هي المشكلة الحقيقية في دور جامعة الدول العربية (مالك و عبدالله، 2015).

ثالثاً : وقائع وأزمات لم تفلح جامعة الدول العربية في مواجهتها:

تعددت أزمات الوطن العربي منذ ما يقارب العشر سنوات، قبيل تفجر ثورات الربيع العربي وبعدها ايضا. ولعل أبرز الازمات في واجهة أزمات الوطن العربي القائمة للأن، هي الأزمة السورية والازمة الخليجية القطرية، والتي استدعت بشكل او بآخر تدخل من جامعة الدول العربية باعتبارها مظلة تحتوي تحتها أوجاع وأزمات أمة بأكملها، واتخاذ رد فعل يليق بمستوى هذه الازمات ومدى أهميتها وبقيمة جامعة الدول العربية كمؤسسة عربية وحدوية، نبحث في ردة فعل جامعة الدول العربية ومواقفها تجاه هذه الازمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية

انكفاء جامعة الدول العربية لسنواتٍ طويلة، ونأيها بنفسها بعيدا عما يجري في سوريا، الا من بعض المحاولات المتواضعة التأثير، والشكل التي اقدمت عليه في بداية الازمة، وصفتها بأنها محاولة منها لأيجاد حلول سلمية للازمة السورية في حينها. الا أنها باءت بالفشل وجمدت مبادراتها وانسحبت من نطاق التأثير المطلوب ضمن مسؤوليتها المفترضة ضمن هذا المجال، فكان ذلك مثارا للاستغراب والتساؤل، حيث أن جامعة الدول العربية قطعت علاقاتها مع النظام السوري عندما علَّقت عضوية سورية فيها في عام ٢٠١١، وقامت بفرض عقوبات عليها ثم قطعت علاقاتها مع الشعب السوري نفسه، حيث تقاعست عن تقديم العون له وتخلت عنه في المعسكرات التي لجأ إليها هربا من موت محتوم، وقامت هي وغيرها من دول العالم بفرض العقوبات التي أضرّت بالشعب أكثر مما أضر النظام السوري نفسه.

لم تقم جامعة الدول العربية بأي ردة فعل بل ولم يسمع لها صوت عندما اوقفت غالبية دول العالم منح السوريين تأشيرات دخول الى أراضيها، بل دعت الشعب السوري للبقاء في بلده، والموت تحت القصف. أما اولئك الذين قُدِّر لهم النزوح إلى المدن السورية الآمنة، أو الذين لجأوا إلى الدول المجاورة، فلقد تركتهم جامعة الدول العربية يواجهون العوز والموت برداً أو جوعاً أو بسبب الأمراض وبسبب تخّلي المجتمع الدولي عنهم ولقد ظهر ذلك واضحا في صور من ابشع ما وثقه العالم. فلقد أهملت جامعة الدول العربية أجيالاً كاملة، حيث حرموا من التعليم الذي يحميهم من التخلف والفقر، وحرموا ايضا من امتهان الحِرَف التي تقيهم من أن يصبحوا فريسةً للبطالة وتأثير ذلك عليهم في المستقبل.

ففي قمة البحر الميت في الاردن في عام 2017، قام أمين جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وللمرة الأولى، بدعوة وزراء خارجية الدول العربية للتدخل في سوريا من أجل وقف نزيف الدم وإنهاء الحرب و محاولة التوصل إلى تسوية للأزمة السورية، حيث كان هذا اعترافاً واضحاً وصريحاً بالتقصير العربي حيال الأزمة السورية، وكانت هذه ردة فعل متأخرة جدا لم تعط أي اعتبار لما حل بالشعب السوري خلال سبع سنوات متتالية من حرب دموية لم تتوقف لحظة. ومع انتهاء القمة العربية في الأردن في عام 2017، لم ينظر في بيانها الختامي آلية العمل المفترضة من أجل إنهاء الأزمة السورية فعليا (ونوس،48:2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور جامعة الدول العربية أزاء الأزمة القطرية الخليجية

اشتدت حدة التوتر بين قطر وجيرانها، السعودية والإمارات والبحرين، بالإضافة الى مصر، إلى مستويات غير متوقعة، حيث تدهورت علاقاتها مع هذه البلدان ووصلت لحد قطع العلاقات الدبلوماسية معها، وأغلقت دول الخليج المجاورة حدودها ومجالها الجوي معها، وكذلك فعلت مصر فقد اغلقت مجالها الجوي وموانئها أمام جميع الطائرات والسفن القطرية كوسيلة للضغط على قطر. أما اسباب هذا الخلاف فتعود الى اعتبار الدوحة مؤيدة للجماعات والتنظيمات الاسلامية المحظورة في بعض الدول العربية، كما أن قطر اتاحت الحماية لأعضاء جماعة الاخوان المسلمين بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي أو حتى لاعضاء اخرين من دول الخليج العربي، حيث اتُهمت قطر، بشكل مباشر في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية بأنها ترعى مختلف الجماعات الإرهابية والطائفية التي تعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة بأكملها، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة. وكان سبب تفجر الأزمة الحالية هو التصريحات التي تم نقلها عن أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، حيث قام بانتقاد العداء الأميركي تجاه إيران. ورغم نفي قطر لهذه الاتهامات الا أن ردة فعل الدول الخليجية الثلاث ومصر كانت اسرع.

وكانت الأزمة الناجمة عن ذلك، كاشفة لخلل في النظام العربي كاملاً وليس فقط في مجلس التعاون الخليجي، أو جامعة الدول العربية. فالأزمة الحالية تُفَسر على أنها تمثل مواقف فردية من قبل بعض الدول العربية وليس تعبيراً عن قرار جماعي من مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ولا بقرار من مجلس جامعة الدول العربية، وهذا يكشف مدى الخلل في هيكلية الأنظمة العربية وما ينشأ عنها من منظمات او هيئات (القحطاني،24:2017).

تعتبر جامعة الدول العربية التنظيم العربي الأم الذي يحتوي في عضويته كل الدول العربية، أي أنها تضم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بالطبع، بالإضافة الى أن العضوية في جامعة الدول العربية تسبق العضوية في مجلس التعاون الخليجي بزمن أطول بكثير، و ما يجب تذكره جيدا أن جامعة الدول العربية هي الأصل وأن مجلس التعاون الخليجي هو الفرع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتصف موقف جامعة الدول العربية تجاه الازمة القطرية الخليجية بالشلل التام والعجز عن القيام بأي دور له قيمة وتأثير على مسار الأزمة. فرغم مرور وقت على اندلاعها، الا ان جامعة الدول العربية لاتزال في حالة مغيبة تماما عما يحدث، فلم يبدُو منها سوى حالة من الأسف لوصول الأمور إلى هذه النقطة عبر استنكار الأمين العام للجامعة احمد ابو الغيط وتمنيه تجاوز الأزمة قريبا، ويبدو واضحاً أن كل ذلك لم يكن له فاعلية في احتواء الأزمة، سوى تصريحات غير فاعلة ولا تملك أدنى تأثير، وليس لها أي دور فعلي أو اتجاه واضح نحو حل الأزمة، حيث ان الأمين العام لجامعة الدول العربية لم يتمكن من التقدم بأي مبادرة لاحتواء هذه الأزمة أو حلحلتها، فبقيت جامعة الدول العربية في حالة من الغموض ولم تعرب عن موقف مؤيد أو حتى معارض لأطراف الأزمة الدبلوماسية في الخليج، إلا عندما ظهرت المبادرة الكويتية لحلها، فقد تبنت جامعة الدول العربية تلك المبادة واظهرت دعمها للمساعي التي يبذلها أمير الكويت، صباح الأحمد الجابر الصباح، للتوسط بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة أخرى، وتمنى نجاح هذه المساعي منوهاً الى أن الأمة لا تشهد تهديدات من التنظيمات الإرهابية داخليا او خارجيا، بل أنها تواجه تهديدات لتقسيم الدولة الوطنية العربية أيضا، ويبدو واضحا تماما عجز جامعة الدول العربية و عدم قدرتها على تسوية النزاعات العربية - العربية أو حلّها (نافعه،32:2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التأثيرات العربية والاقليمية والدولية على مواقف جامعة الدول العربية تجاه القضايا العربية

من خلال الاطلاع على تاريخ جامعة الدول العربية الطويل، والإنجازات السياسية والاقتصادية التي حققتها لغاية الآن، يظهر ان تلك الإنجازات لم ترتق إلى ما يطمح اليه المواطن العربي، وبما يتناسب مع مسمى الجامعة، حيث برز ذلك في قصور جامعة الدول العربية على مر السنوات، من تحقيق وحدة عربية شاملة.

أستمر غياب موقف الجامعة الواضح والصريح في حسم القضايا المصيرية والحساسة التي يعيشها الوطن العربي كما هو الحال في القضية الفلسطينية، وعجزت عن اتخاذ اي اجراء برد العدوان على الدول الأعضاء كما حدث في العراق وفي سوريا. ولقد تزايدت الخطورة على وجود النظام الإقليمي العربي من خلال موجة التغيير التي شهدها النظام الدولي والعولمة وما نتج عنها من انعكاسات على العالم العربي المتخلف، تلك الموجة التي تجلت بوضوح من خلال الخلافات والنزاعات ومظاهر التجزئة التي سادت العلاقات العربية-العربية، وموجات التغير التي يشهدها العالم العربي في ظل تفكك الإرادة العربية وإحباط دور جامعة الدول العربية أساسا.

يعود العجز في دور جامعة الدول العربية إلى مجموعة من العوامل والتأثيرات، ومن أهمها ماينبع من طبيعة الميثاق، كنظام التصويت واتخاذ القرارات. فالمادة السابعة تنص على أن ما يقرره مجلس الجامعة العربية بالإجماع يجب أن يكون ملزماً لكل الدول الأعضاء، وان ما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله (الياس،23:2011).

وسوف يتم تناول هذه التأثيرات في مطلبين، حيث يتضح في المطلب الاول التـاثيرات الداخلية، بينما في المطلب الثاني نوضح التاثيرات الاقليمية والدولية على مواقف جامعة الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: التـاثيرات الداخلية في دور جامعة الدول العربية

لقد فشل النظام العربي في إيجاد حلول جذرية لتناقضاته وخلافاته الداخلية مما جعله عاجزا عن مواجهة الأطماع والتحديات الخارجية التي تتربص به، وتستشرف استمرار تآكل امكاناته تدريجيًّا، فكان فشل النظام العربي عامة من أبرز اسباب فشل الجامعة العربية في اتخاذ دور حيوي وفعال تجاه الوضع العربي بشكل عام في مختلف القضايا التي واجهته خلال سنوات طويلة مرت، فانعكس نتاج النظام العربي الضعيف على دور الجامعة العربية والذي عجزت الجامعة عن تجاوزه، لان الجامعة هي اولا واخيرا انعكاسا جماعيا لادوار دولها الاعضاء وتوجهاتهم السياسية.

إن من أبرز الاسباب التي أعاقت فعالية جامعة الدول العربية ونفاذية قراراتها هو الصراع المستتر والظاهر أحياناً بين السياسات القطرية لبعض الدول الأعضاء والأهداف والمصالح القومية، خاصة في ظل وجود جو سائد من عدم الثقة والحذر والحيطة الذي يسيطر على العلاقات العربية. اضافة الى ذلك، لايزال تضخم الجهاز الإداري وتضارب الاختصاصات وشح الموارد المالية وتخلف بعض الدول عن دفع اشتراكاتها من اكثر المعوقات التي تجعل أداء الجامعة العربية يفتقر للديناميكية والشفافية (منير، 34:2016).

اما التحديات خارج أطار جامعة الدول العربية فتعددت وتنوعت، كان أهمها اشتعال الحروب في المنطقة العربية وما رافقها من تغير في المشهد السياسي، منذ بدء حرب العراق وإيران ثم الغزو العراقي للكويت، وبعد ذلك الغزو الأميركي للعراق. حيث كان من الواضح أن الجامعة العربية ليست قادرة على القيام بأي دور أو تفاعل بشكل إيجابي لوقف تلك الأزمات أو حتى إدارة تبعاتها. فلقد اصبح «الشرق الأوسط الجديد» الذي كان نتاج غزو العراق عام 2003، سببا لإحياء النزاعات غير الوطنية، وتنمية النعرات المذهبية أو الطائفية في بعض الدول العربية، كما حدث في العراق ولبنان. ففي العراق سيطرت الشيعة على جنوبي العراق، و سيطرت السنة على الوسط العراقي، وانشيء إقليم كردستان في شمالي العراق بعلم ونشيد وطني وبرلمان وهيئة حكم منفصل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في لبنان فتوغل «حزب الله»، بسبب ضعف الدولة اللبنانية، الذي جعل منها طريقا سهلا لإقامة دولة داخل دولة، يترأس أمرها كافة الولي الفقيه في إيران، مما جعل التمدد الإيراني في لبنان يخلق ولاءات خارج لبنان. فأصبحت بعض من الدول العربية و كأنّها أوطان داخل أوطان، فهي في واقع الحال منقسمة إلى جماعات وطوائف، تفرض كل جماعة حقوق مواطنيها حسب انتمائها الديني والعرقي والقبلي وربما الحزبي، مما يسفر عن غياب المواطنة الموحدة لكل ابناء الوطن الواحد، التي تتجاوز الخصوصية الدينية والطائفية والقبلية.

ووكل هذا التفكك والتخبط يؤدي الى تنمية النزاعات والمشاكل والانقسامات التي تتغذّى من انقسام الوطن وتشرذمه، وهذا وحده يخلق مجتمعا لا يملك قومية عربية بقدر ما يملك انتماءات طائفية تطغى على العروبة والقومية الى حد قد يصل الى الغائها تماما، فكيف يمكن لدول منقسمة داخليا، وتفتقر لمعنى الدولة المتماسكة أن تكون عضوا فاعلا في منظمة وحدوية كجامعة الدول العربية. إن وجود دول بهذا التكوين يسهم بزيادة تهميش دور جامعة الدول العربية، واضفاء طابع العجز عليها (العربي، 31:2014).

بشكل عام إن حالة التشرذم العربي وصعود تيار الطائفية تسببتا في أقلمة التعامل مع القضايا العربية وتهاوي دور القوى العربية الأساسية، والسماح لقوى إقليمية أن تبسط نفوذها في المنطقة العربية مثل تركيا وإيران، وبالطبع لابد من الأخذ بعين الاعتبار تزايد دور الفاعلين من غير الدول، كمنظمات بعدة توجهات ومسميات على غرار التنظيمات الإرهابية.

لقد كشفت ثورات الربيع العربي الستار عن قصور دور الجامعة في التصدي للمد الثوري، فاكتفت الجامعة ببيانات الشجب والاستنكار وإصدار قرارات ليست على قدر من الجرأة وبعيدة عن حيز التنفيذ، فمثلا أعلنت الجامعة العربية أن ما حدث في تونس هو شأن داخلي، والتزمت الصمت التام أبان الثورة المصرية، ولم يطرأ تغير على هذا الموقف إلا بعد نجاح الثورة التونسية والتأييد الذي اكتسبته الثورة المصرية، حينها أعلنت الجامعة العربية وقوفها إلى صف الإرادة الشعبية في تلك البلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المراحل اللاحقة للثورات العربية قامت الجامعة باتخاذ مواقف أكثر جرأة نسبيا رغم أنها افتقدت آليات التأثير الحقيقي في سير الأحداث. فقامت الجامعة العربية بمساندة قرار مجلس الأمن 1973 الذي حظر الطيران فوق ليبيا ليبيا بتاريخ 17 اذار 2011، حيث قامت جامعة الدول العربية أبان ثورة الشعب الليبي في شباط2011، بأستدعاء حلف الناتو من أجل إسقاط حكم الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي الذي كان يسعى لإخماد الثورة مستخدما العنف والقوات المسلحة ضد المتظاهرين مستخدا الطائرات في حملات ابادة شرسة (العربي، 31:2014).

وفي الشهر نفسه من عام 2011 قامت الجامعة العربية باتخاذ القرار بتجميد عضوية سورية ايضا التي كانت تعتبر رمزاً للقومية العربية. ثم أصدرت الجامعة بعد ذلك قراراً تاريخياً عندما فرضت عقوبات اقتصادية على سورية، وقامت بأرسال بعثة من المراقبين العرب ليشرفوا على المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة للوصول إلى تسوية سياسية، حيث قام وفد من جامعة الدول العربية مكونا من 60 مراقبا بالتوجه إلى دمشق، وباشرت بتنفيذ مهمتها في 24 كانون الاول، حيث قام المراقبون بزيارة المدن التي حددها نظام بشار الأسد، وتضمنت مناطق الاحتجاج، ودمشق وحمص ودرعا، وحماة. وفي هذا تناقض واضح في مسيرة القرار العربي حيال هذه الازمة، فبينما تنحاز الجامعة الى جانب المعارضة، نراها ترسل ممثيلها الى العاصمة السورية للاتصال بالنظام.

وقد اتصلت البعثة بكل من أنصار النظام وجماعات المعارضة بشكل محدود، لذلك انتقد دور البعثة من قبل الكثيرين، واتهم بانه يفتقر إلى الحقيقة وبعيد عن المصداقية، وأنه لم ينقل الواقع كما هو، وبالاخص بعد التصريحات التي أدلى بها رئيس البعثة محمد مصطفى الدابي، والتي اشار فيها الى انه لا يوجد هناك اي شيء على الاراضي السورية يثير المخاوف ويدعو للقلق، حيث أثار هذا الرد الكثير من الشكوك حول مصداقية بعثة المراقبين العرب. قامت بعد ذلك وبناء على تقرير بعثة المراقبين العرب الى سوريا، عدد من الدول العربية بسحب مراقبيها من البعثة مثل السعودية، ودول اخرى من دول الخليج العربي، وكان هذا التصرف تعزيزا للشكوك حول مصداقية البعثة (أسمر، 14:2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على ذلك، يعتبر الربيع العربي هو من أبرز أوجه القصور في أداء جامعة الدول العربية إلا أنه كان بمثابة الفرصة لتطوير أدائها، وقد تُمثل ذلك في قرارات الجامعة العربية التي تقضي بفرض عقوبات وتطالب بتغيير الأنظمة التفافاً على السياسة التقليدية للجامعة التي كانت تكرس مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول الأعضاء، وتمهيداً لتغيير أولويات العمل العربي ليشمل الديموقراطية والمشاركة السياسية و التناغم بين الخطاب السياسي للدول الأعضاء والممارسات السياسية التي تطبق على ارض الواقع (الياس،23:2011).

يرى الباحث أن من سلبيات جامعة الدول العربية، في مواقفها السياسية ازاء ما يحدث على الساحة العربية، أن الجامعة كانت، ولا زالت، تقف مكتوفة الايدي أمام تمدد خطر الإرهاب والحروب وما نتج عنها، والذي تفشى في المنطقة العربية بعد تراجع وتقاعص دور الدولة المركزية في البلدان التي تواجه الازمات. كما أن جامعة الدول العربية ايضا لم تقدم أي مساهمات تذكر لحل أزمة اللاجئين، ولم تقدم ما يساعدهم لتجاوز محنة الحرب وفقد الوطن، ولم تحاول ان تقدم لهم ما يدعم وجودهم الانساني من معونات وفرص حياة وعمل، لذا كان يجب على جامعة الدول العربية ان توازن جهودها ازاء جميع القضايا العربية، فلا تقتصر على الجانب السياسي بل تمتد لتشمل القضايا التنموية والاقتصادية والانسانية، التي كانت تعد أهم الدوافع للمطالبة بالتغيير في مختلف الدول العربية مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية.

المطلب الثاني : التاثيرات الاقليمية والدولية على مواقف الجامعة العربية.

هناك ثلاث قوى إقليمية تحيط الوطن العربي هي: اسرائيل، ايران وتركيا، تتنازع فيما بينها لتحصل على أكبر قدر ممكن من السطوة وبسط النفوذ داخل عالم عربي متشرذم ومتهاوي إلى درجة تتيح لها السعي جاهدة للإجهاز عليه واقتسامه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرتبط العالم العربي مع هذه الدول الثلاث بعلاقات تاريخية تتميز بانها شديدة التباين، بالرغم من أن الطابع الصراعي قد غلب على هذه الدول، إلا أن تركيا وإيران تعتبران دولتين إسلاميتن لهما جذور راسخه في المنطقة، بغض النظر عن طموحاتهما الإمبراطورية، ولكل منهما علاقات تاريخية بالعالم العربي تراوحت ما بين التعاون وبين والصراع، لكن إسرائيل بنظر العالم العربي، تعتبر دولة دخيلة استعمارية و عدوانية وتوسعية في ذات الوقت. وبالرغم من أن مصر والأردن قامتا بابرام معاهدات السلام معها، وتوقيع اتفاقية اوسلو من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من ذلك فان الشعوب العربية لا تزال تنظر إلى إسرائيل كدولة محتلة و كمصدر تهديد حقيقي للأمن القومي العربي. هذه القوى الإقليمية الثلاث لها أدوات وآليات مختلفة لممارسة تأثيرها ونفوذها داخل العالم العربي (منير، 34:2016).

لقد اظهرت الأحداث التي تداعت على المنطقة العربية في الاونة الاخيرة خلال العام 2017، أن كفة إيران هي الأرجح في حلبة التنافس الإقليمي المحتدم على النفوذ فيها، سطوة ايران ونفوذها في حالة تمدد داخل العالم العربي، في حين أن النفوذ التركي على العكس فهو في حالة انحسار، بينما إسرائيل ستصبح في الاعوام القليلة القادمة نقطة تحول في تاريخها على هذا الصعيد، ربما في نهاية 2018 ستظهر تلك التحولات واضحة تماما، بسبب ما استجد من تغيرات عميقة على كلا السياستين، الأميركية والسعودية، تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي (نافعه،110:2018).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الاحداث المهمة التي شهدتها الساحة الدولية، كان لمعظمها تأثيرات بعيدة المدى على الوضع العربي بشكل عام، وكان فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأميركية، التي جرت في تشرين الثاني من العام 2016 هو الابرز، فقد كان حدثاً غير مرغوب فيه في العالم العربي، بسبب تعهدات ترامب باجراء تغييرات جذرية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، خصوصا بما يتعلق منها بمنطقة الشرق الأوسط، فلقد كانت الملامح العامة لسياسية الرئيس الامريكي دونالد ترامب الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ترجمة عملية لشعاراته الثلاث التي رددها كثيراً خلال حملته الانتخابية وهي: "أميركا أولًا، وإسرائيل مصلحة أميركية، والإسلام السياسي مصدر تهديد رئيسي للولايات المتحدة والعالم" (نافع واخرون، 2012).

اما في روسيا، فقد استمرت جهود فلاديمير بوتين نحو سياسة خارجية تطمح إلى تمكين روسيا من استعادة دورها المؤثر على الساحة الدولية، وقد كانت حرب سوريا هي الحلبة التي اختار النظام الروسي أن يستعرض فوقها قدراته الفعلية وصنع التغيير المنشود. وفي أوروبا، ظهرت تحديات ومخاطر أخرى هددت حالة الاستقرار والازدهار السائدة عبر القارة خلال العقود الماضية. فبعد ارتفاع نسبة التصويت من قبل بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الاوروبي، أصبح هناك خطر من انفراط عقد الاتحاد الأوروبي بسبب تنامي التيارات اليمينية المتطرفة في كثير من الدول الأوروبية،من ضمنها فرنسا وألمانيا. واستمرت التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأوروبية عبر كثير من السنوات كما هي دون تغيير. وكان من ابرز احداثها على الاطلاق خلال السنوات القريبة المتلاحقة هو وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض من جهة، والدعم الروسي لنظام بشار الأسد في حربه من الجهة الأخرى (نافعه،110:2018).

يعاني العالم العربي في الوقت الحالي من الأطماع والتحديات الخارجية الواضحة، فلقد أصبح أكثر انكشافًا وأشد عجزًا، وقد بدا هذا العجز واضحاً من خلال ابتزاز أميركي واضح واستهتار علني بالحقوق العربية، تبين بقوة في مؤتمر الرياض الذي عقد في ايار 2017م وفي النهج الذ ي أُديرت به أزمة حصار قطر، حيث نجح الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب في توظيف الزيارة الاولى للسعودية لعقد صفقات ضخمة مع السعودية، وصلت في مجموعها إلى ما يعادل نصف تريليون دولار. ونجح أيضا في إدارة أزمة حصار قطر باسلوب مكَّنه من إضافة العديد من المليارات إلى الخزينة الأميركية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم يتوان في الرد على هذه الصفقات التي اظهرها الكرم العربي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وهذا يدل على استخفافه بعالم عربي يرى أنه كلما زاد عليه الضغط أكثر ازداد قُربًا من الولايات المتحدة، خوفًا منها اولا وطمعًا في حمايتها ثانياً، بالاضافة الى نفوذ روسي متزايد في سوريا، من اجل تدعيم نفوذ روسيا السياسيه ومصالحها الاقتصادية والأمنية في المنطقة ككل، و صلف إسرائيلي واختراق إقليمي شديد الضراوة (نافعه،110:2018).

اما الحرب التي يديرها "تحالف عربي" في اليمن لا تلوح لها بوادر خلاص في الأفق وتنذر بنكبات وكوارث إنسانية رهيبة، والانقسامات التي تعم بين دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت أشد عمقًا وتهدد بانهياره. وليبيا ايضا لا تزال دولة فاشلة أقرب منها إلى دولة على وشك الدخول في حالة من النقاهة. اما الإرهاب فيضرب بقبضة الدم دولاً عربية عدة. وفي مصر التي تُحكَم بقبضة من حديد لا يبدو هناك انفراجة في الأفق. اما في السعودية فالنظام يهتز بعنف تحت اثر تغييرات كبرى لربما لن يكون بالإمكان السيطرة على تفاعلاتها المتعاكسة، مما سيعرضها لمخاطر كبرى (العربي، 31:2014).

يرى الباحث انه و في واقع كهذا، فأن قدرة جامعة الدول العربية، لن تقوى على معالجة تحدياتها الداخلية والخارجية، خاصة في غياب مؤسسات محلية وإقليمية فاعلة، فالجامعة العربية، شبه عاجزة عن أي فعل ازاء هذا الضياع العربي الشامل، إذ أنها اولا واخيرا مرآة عاكسة لاحوال العرب، ولسياساتهم، وليست ابداً صانعة مصير أو سياسات، ولا يجوز تحميل جامعة الدول العربية، كهيئة سياسية إعتبارية، مسؤلية فشلها في حل خلافات العرب وصنع قراراتهم والتصدي لأزماتهم، فهي تعكس صورة حالهم لا اكثر، ومن الصعب أن تكون جامعتهم مقدامة وهم متراجعون، أو حرة وهم منقادون، أو مستقلة وهم ذيليون. وليس من العدل ان نحمّل جامعة الدول العربية اوزار دولها، وهي التي تعتبر المؤسسة الأضعف بين المؤسسات العربية كافة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

جامعة الدول العربية وطبيعة التعامل مع التحديات التي واجهتها في ادارة الازمات العربية

جاء تأسيس جامعة الدول العربية في اربعينيات القرن الماضي بهدف وضع الوحدة العربية موضع التنفيذ، عندما أخذ رئيس الوزراء المصري في حينها مصطفى النحاس زمام المبادرة، ودعا كلاً من رئيس الوزراء السوري جميل مردم، ورئيس الكتلة الوطنية اللبنانية بشاره الخوري، للتباحث في القاهرة حول أقامة جامعة للدول العربية.

الا ان كل المحاولات قد فشلت في تحقيق الوحدة المرجوة ومرت مسيرتها في العديد من الكبوات والقليل من الانجازات، وهذا ينطبق على دورها في الفترة موضوع البحث التي سميت بثورات الربيع العربي، حيث اتسم دورها في اكثر من موقف، ما بين دور هامشي بلا أدنى تأثير، وادوار ذات تأثير محدود للغاية وغير فعال (فياض، 2012)، بل وانها لعبت، احياناً ادواراً سلبيه اساءت الى المصالح العربية المشتركه.

سيبحث هذا الفصل دور جامعة الدول العربية في اهم القضايا السياسية والأقتصادية التي واجهتها وطبيعة ادارتها لتلك الازمات التي كان محورها العالم العربي خلال الفترة ما بين 2011 الى 2017، والبحث في مستقبل دورها المفترض كجامعة ذات وجود حيوي على مستوى المنطقة العربية، وسوف يتضمن هذا الفصل المباحث الأتيه:

المبحث الأول: مدى فاعلية تعاطي جامعة الدول العربية مع الازمات العربية.

المبحث الثاني : مستقبل دور جامعة الدول العربية في القضايا العربية السياسية والاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مدى فاعلية تعاطي جامعة الدول العربية مع الازمات العربية

أبدت جامعة الدول العربية تلكّؤًا في التعامل مع ثورات الربيع العربي، باستثناء الازمة الليبية؛ الأمر الذي جعل حجم التعويل عليها من شعوب الدول العربية، التي انتفظت على سياسات حكوماتها، أقل زخمًا و اضعف أملًا، وانعطافة يمكن عدّها تاريخية على مستوى الشعوب العربية التي أصبحت توجه صوتها إلى دول العالم الغربي، بدلًا من الدول العربية.

رغم أن الجامعة اجتمعت على مدار السنوات الست الماضية أكثر من مرة، إلا أن اجتماعاتها اسفرت عن قرارات، لا تعدو عن كونها شكلية، أولم تتجاوز المناورة السياسية لأنظمة عربية لم تطالها رياح الربيع العربي؛ من أجل استفحال حمّام الدم أكثر على أراضي الربيع العربي، وجعل هذه الدماء درسًا لشعوبها التي كانت تفكر بتغيير سلمي للسلطة، والنهضة نحو التقدم الديمقراطي للمجتمع الإنساني.

إن الدور الحقيقي المفترض للجامعة العربية في الوقت الراهن هو أن تكون مشروع جامعة يتعدى حدود دورها التنسيقي بين أنظمة سالبة لحريات شعوبها إلى منظمة تعمل على تسهيل التحول باتجاه الحريات والديمقراطية. مثل هذا المشروع يحتاج أولا الى أن يتسع مستوى الحريات ومجال المشاركة السياسية في الدول التي ما زالت تسير ضمن تركيبة سياسية واجتماعية تقليدية. ومن ناحية ثانية يجب تغيير ميثاق الجامعة العربية كي تصبح نظاما يدعم الحريات والديمقراطية والمواطنة، ويعمل على حماية المصالح العربية المشتركه والدفاع عنها دون توظيف سياسي كما هو سائد اليوم. وعليه فإن هناك مهمة كبيرة اما المجتمع العربي تتمثل في تفعيل دور الجامعة كأحد المساهمات الجادة لمواجهة الازمات السياسية والاقتصادية والعربية والعمل على حلّها (فياض، 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتناول الدراسة في هذا الفصل طبيعة الدور الذي مارسته جامعة الدول العربية تجاه عدد من التغيرات السياسية للقضايا العربية التي تعرضت لها العديد من الدول العربية خلال الفترة 2011-2017، من أجل الوقوف على تفسير حالة التردد والارتباك في مواقف جامعة الدول العربية في أداء دورها الذي مارسته ازاء هذه القضايا المصيرية في معظم الوطن العربي، وتذبذب موقف الجامعة العربية مابين مايشبه الحزم في مواجهة بعض الأزمات العربية، وتقاعس في مواجهات أخرى. وحتى يمكن الاحاطة بهذا المفهوم وابعاده ذهبت الدراسة الى مقاربة عدد من الازمات العربية وشرحتها من حيث مسبباتها وتطوراتها وصعوباتها واستعراض دور الجامعة ازاء حلّها.

تنظر الدراسة في هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الاول : أهم القضايا العربية المصيرية

المطلب الثاني : دور جامعة الدول العربية في التعاطي مع ثورات الربيع العربي (حركات الاحتجاج العربية)

المطلب الاول : أهم القضايا العربية المصيرية

على مدى اكثر من سبعة عقود واجهت الجامعة العربية أزمات كبرى هددت بانسحاب بعض اعضائها وجمدت عضوية بعضها، واثارت الكثير من الجدل في ماهية دورها واهميتها في حسم الازمات التي تتعرض لها بعض الدول العربية.

مثلت ثورات الربيع العربي تحديا كبيرا للجامعة العربية باعتبارها ثورات على الأنظمة التقليدية الرسمية التي أنشأتها او انظمت اليها لاحقا. وكان واضحا أن توجهاً تصحيحياً جديداً بدأ يظهر على مستوى الانظمة العربية. لكن سرعان ما عادت الأمور كما كانت عليه بعد الانتكاسات التي شهدتها مسار الثورات في اكثر من ساحه عربية (الأفندي،12:2016).

تنظر الدراسة في ابرز القضايا العربية المعاصرة التي شكلت تغير محوريا في المجتمع العربي وما ترتب عليها من تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية طويلة او قصيرة المدى، وكيف كانت طبيعة الأدوار التي لعبتها الجامعه ازاء تلك القضايا، والتي كانت على التوالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضية الاولى: القضية الفلسطينية

القضية الثانية: الازمة التونسية.

القضية الثالثة: الازمة المصرية.

القضية الرابعة: الازمة اليمنية.

القضية الخامسة: الازمة الليبية.

القضية السادسة: الازمة السورية.

القضية الاولى: القضية الفلسطينية:-

خلال ثلاثة و سبعين عاماً هو عمر جامعة الدول العربية، شكلت القضية الفلسطينية، بجوانبها المتعددة، الأساس لمعظم مؤتمرات القمة العربية سواء في دوراتها العادية ام الاستثنائية بوصفها القضية العربية المركزية الاولى.

يتم البحث في دور جامعة الدول العربية إزاء القضية الفلسطينية من زاويتين؛ الاولى هي استعراض لطبيعة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وتطور أهم أحداثه وتداعياته على فلسطين كدولة ومن ثم الامة العربية. ثم بعد ذلك دور جامعة الدول العربية ازاء القضية الفلسطينية من بعد نكبة 1948 وماتلاها من أزمات وحروب المنطقة وأهمها الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية.

بدا هذا النزاع منذ نشوء الصهيونية وبدء الهجرة اليهودية إلى فلسطين، والاستيطان فيها، والدور الذي اتخذته الدول العظمى في أحداث المنطقة، حيث تتمحور القضية الفلسطينية في هذا الصراع الأزلي منذ بدايتها في عام 1948م حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وشرعية إسرائيل كدولة واحتلالها للأراضي الفلسطينية على مراحل، وما قامت به لتحقيق اهدافها من مجازر بحق الفلسطينيين وعمليات المقاومة ضد الدولة الاسرائيلية، والقرارات التي اصدرتها الأمم المتحدة، التي كانت قرارات تاريخية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي سبباً رئيسياً، بل الأهم، في أزمة المنطقة العربية وتوترها، رغم أن هذا النزاع لا يتعدى منطقة جغرافية تعتبر صغيرة نسبياً، إلا أنه حظي باهتمام سياسي وإعلامي كبيرين بسبب تورط العديد من الأطراف الدولية فيه، وغالباً الدول العظمى في العالم التي انضمت لهذا النزاع بسبب تمركزه في منطقة حساسة من العالم، وارتباطه الوثيق بقضايا إشكالية تعتبر ذروة أزمات العالم المعاصر، كالصراع بين الشرق والغرب، وعلاقة الأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام فيما بينها، كذلك علاقات العرب مع الغرب والنفط العربي واهميته للدول الغربية، بالأضافة إلى حساسية القضية الأساسية، أي القضية اليهودية في الحضارة الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والهولوكوست اليهودي* والقضايا التي تتعلق بمعاداة السامية والقوى التي تشكلها الضغوط اليهودية في العالم الغربي. أما عربياً فأن قضية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي هي القضية الأساسية والمركزية في العالم العربي التي ترتبط بشكل وثيق بقضايا النهضة العربية وبقضايا الأنظمة الشمولية وهشاشة الديمقراطية في الوطن العربي (محمد و العسولي، 16:2015).

وكان هناك حلول مقترحة لأنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتمثلت في الاتجاه الأول الذي ينادي بحل الدولتين بحيث تكون دولة فلسطين هي الدولة التي يطالب بأنشائها الجانب الفلسطيني الرسمي على جزء من أرض فلسطين اي الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية، الى جانب الدولة الإسرائيلية الحالية. إلا أن الإعلان قد تم من طرف واحد دون وجود نتائج عملية على أرض الواقع.

اما الاتجاه الثاني فقد نادى بحل الدولة الواحدة، وهو حل مقترح للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويدعو أنصار حل الدولة الواحدة إلى إقامة دولة واحدة في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة يكون فيها السكان العرب واليهود متمتعين بالمواطنه وبالحقوق المتساوية في الكيان الموحد ثنائي القومية (أبو النصر، 16:2014).

* تطلق كلمة هولوكوست على الإبادة الجماعية التي تعرض لها اليهود على أيدي النازيين خلال الحرب العالمية الثانية، والتي راح ضحيتها ستة ملايين يهودي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي النتيجة لم ينجح أي من الاتجاهين، حيث فشل الاول بسبب المواقف الاسرائيلية، بينما فشل الثاني لعدم واقعيته ولعدم جديته او قبوله من أي من الطرفين. ومن التصادف ان الرئيس الليبي السابق معمر القذافي قد طالب بهذا الطرح في مؤتمر قمة القاهرة وسمى الدول المقترحة "إسراطين".

لقد استمر الصراع الفلسطيني الاسرائيلي طيلة العقود السبعة الاخيرة، ولا زال الى حد الان، واسرائيل ترتكب المجزرة تل الاخرى بحق الفلسطينين، ويرد الشعب الفلسطيني بأنتفاضات وغضب عارم بعيداً عن اي رعاية عربية حقيقية تسفر عن اي حل، مع تازم الوضع العربي بشكل عام ودخوله في صراعات الثورات والنزاعات غيبت القضية الفلسطينية بشكل او اخر عن الساحه العربية.

ثم جاء قرار الرئيس الامريكي دونالد ترامب بأعلان القدس عاصمة لاسرائيل في مطلع عام 2018م كصعقة كبرى للعرب جميعا، مما دفع بهم الى تحركٍ جاد وفوري على الصعيدين الرسمي والشعبي، كرد على قرار الرئيس الأميركي، ومن ثم أعاد القضية الفلسطينية وفي مقدمتها قضية القدس المحتلة إلى حيز الظهور.

اما قطاع غزة، الذي يعاني من حصار مزمن وإجحاف كبير خانق، على الحدود الشرقية، فقد دفع بالفلسطينين لأطلاق مسيرة العودة في يوم الأرض في شهر نيسان من العام الحالي (2018)، ليؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، بأن القضية الفلسطينية ما زالت حيّة وأن الشعب الفلسطيني لازال يواجه الاحتلال ويقدم الشهداء الى الان، وأن لا تنازل عن حق العودة للفلسطينين مهما طال الزمن بهم، ومهما اتخذ من قرارات جائرة بحق قضيتهم الفلسطينية وانشاء دولتهم على الاراضي الفلسطينية المحتلة بعاصمتها القدس الشرقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور جامعة الدول العربية ازاء القضية الفلسطينية

ترفض جامعة الدول العربية حل الدولة الواحدة بالمفهوم الاسرائيلي الذي ينزع الشرعية عن السلطة الفلسطينية ويجعل الشعب الفلسطيني بلا حق سيادة على الأرض الفلسطينية ولا على مواردها الطبيعية ولا يملك حق العودة ولا المشاركة في القرار السياسي ولا البناء على اراضي الأجداد ويأخذ العديد من المفكرين ودعاة حقوق الانسان في العالم ومن بينهم امريكان واوروبيون ويابانيون وصينيون وهنود وبرازيليون واسرائيليون متنورون وغيرهم أن الدولة الواحدة بالمفهوم الاسرائيلي ستكون دولة عنصرية تقوم على التفرقة العنصرية .

جامعة الدول العربية مع حل الدولة الواحدة على فلسطين التاريخية المتفق مع القانون الدولي الذي يدعو الى اعتبار كل من يسكن فلسطين شركاء في الأرض والماء والمرعي ولهم كامل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدون تفرقة على اساس الدين والعرق او الجنس والفلسطينيون يريدون التمثيل في برلمان الدولة الواحدة بنسبة لا تقل عن 50% وعودة اللاجئين الى ديارهم وأن يكونوا ممثلين في كافة اجهزة الدولة الواحدة الجديدة وأن يتم الأعتراف بلغتهم كلغة رسمية للدولة الجديدة ويسمح لهم بممارسة عاداتهم وتقاليدهم واعمالهم بدون قيود (عبد الرحمن،2011: 489).

وفي قمة الدوحة الطارئة عام 2008م طالبت الجامعه العربية بالوقف الفوري للعدوان الاسرائيلي على غزة والانسحاب منها. وفي القمة العربية التي عقدت في مدينة سرت في ليبيا في اذار من العام 2010م، تحت عنوان «دعم صمود القدس» المحتلة، وما تواجهه من اعتداءات اسرائيلية وعمليات تهويد واستيطان مستشرية، وسط قلق من ان تنسحب الخلافات العربية-العربية لتطغى على اجتماعات القمة العربية، اتخذت جامعة الدول العربية قرار دعم صمود القدس، واتخذت قراراً آخر بتأمين شبكة حماية للسلطة الفلسطينية اذا ما تعرضت لعقوبات من الجانب الإسرائيلي، ولم ينفذ أي من القرارين (الروسان،138:2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي قمة الكويت آذار 2014، أكدت الجامعة في بيانها التأكيد على أن السلام العادل والشامل هو خيار استراتيجي، وأنه عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، وانه لن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والتوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بناء على مبادرة السلام العربية، واستنادا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (194). وقامت الجامعة برفض جميع اشكال التوطين وطالبت بأقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وكان هذا الموقف هو ذاته الذي تبنته الجامعه على مدار اجتماعاتها السابقة، كما حدث في قمة بيروت وغيرها. كما أكدت الرفض المطلق للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية واستنكرت جميع الضغوطات التي تمارس على القيادة الفلسطينية.كما حملّت الجامعة في قرراها اسرائيل المسؤولية الكاملة لتعثر عملية السلام، وبيّنت أن استئناف المفاوضات كان نتيجة تجاوب الدول دائمة العضوية في مجلس الامن للتحرك العربي المطالب بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، حيث عمل هذا التحّرك على تغيير المنهجية الدولية المتبعة حيال القضية الفلسطينية وإدارة عملية السلام. ودعت جامعة الدول العربية مجلس الأمن الى أتخاذ خطوات حاسمة واتباع الاليات اللازمة لحل الصراع العربي الاسرائيلي بجوانبه كافّة. ودعت الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي الى الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على خط الرابع من حزيران 1967.

لم تغيب القضية الفلسطينية عن مؤتمرات القمة العربية و حظيت باهتمام جامعة الدول العربية منذ نشأتها، فقد جاءت العبارة التالية "أن فلسطين ركن من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها، وأن استقلال فلسطين هو من الحقوق الثابتة، وأنه ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين، وأنه يجب وقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية" ضمن بروتوكول الاسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتضمن ميثاق جامعة الدول العربية ملحقا خاصاً بالقضية الفلسطينية، كان من أبرز ما جاء فيه "ترى الدول العربية الموقعة على ميثاق جامعة الدول العربية، أنهُ نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، تتولى الجامعة أمر اختيار مندوب عربي في فلسطين للاشتراك في أعماله ... إن فلسطين أصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة، وإن أمرها لأصحاب الشأن فيها، وإن وجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه". (عبدالرحمن،102:2013).

يتباين موقف جامعة الدول العربية بالنسبة للقضية الفلسطينية على مر الاحداث وانعقاد المؤتمرات،فهل شكلت جامعة الدول العربية توجهاً ايجابياً حيال القضية؟!

يرى بعض المراقبين للوضع العربي الفلسطيني والباحثين في هذا الموضوع أن جامعة الدول العربية هي التي الحقت ضرراً بالقضية الفلسطينية، فمنذ تأسيسها وحتى عام 1963م أصدرت الجامعة العربية 583 قرارا يخص القضية الفلسطينية، ولم يطبق منها قرار واحد. وهي لم تقدم أي شيء فعلي للقضية الفلسطينية، بل تتهم بانها تاجرت بالقضية اكثر مما تاجرت بها الكثير من الأنظمة العربية. حيث ان الجامعة ليست كيانا مستقلا، بل ان قرارتها هي حصيلة ما يتفق عليه الرؤساء العرب.

ان ضعف جامعة الدول العربية وافتقارها الى القوة اللازمة في تنفيذ اي من قراراتها الحاسمة، وعدم سيادتها الفعلية في عملية اتخاذ وتنفيذ القرارات كان من الاسباب التي دعت للاستهتار بحقوق الشعب الفلسطيني، بالأضافة الى حجم الضغوطات والتحديات الخارجية التي تم ممارستها لكبت اي نفوذ للجامعة على قرارتها بالأضافة الى الخلافات الدراخلية المستمرة بين الدول الاعضاء.

تعتبر جامعة الدول العربية مؤسسة دبلوماسية، حاضرة غائبة، تتهم بأنها تمر بامتحان منذ احداث الربيع العربي، لم تسجل فيه نقطة لصالحها، وتفتقر الى قوة الضغط الضرورية لحل الأزمات الدامية في المنطقة، وتفشل دائما في جمع القادة العرب في موقف موحد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجلى عجز جامعة الدول العربية في الحرب الاسرائيلية قبل الاخيرة في غزة في تموز 2014 عندما فشلت في عقد اجتماع طارئ عندمت شنت اسرائيل الحرب على غزة استغرقت خمسة واربعين يوما، لم تكن كافية للجامعة العربية لتجمع القادة العرب وتتخذ اجراءاً حاسماً ازاء مقتل 1742 فلسطينيا، بينهم 530 طفلا و302 امرأة و64 شهيد لم يتم التعرف على جثثهم لما أصابها من حرق وتشويه، واصابة 8710 من مواطني قطاع غزة. وانتهت الحرب دون أن تصدر الجامعة بيان ادانة كما جرت العادة في السابق، حتى اضعف الايمان لم يعد ممكنا لدى جامعة الدول العربية. لذلك فطالما اتهمت جامعة الدول العربية بأنها مؤسسة تؤدي دورا شكليا، ولكنها الان لم تعد قادرة حتى في الحفاظ على هذا الدور الشكلي (الروسان،138:2012).

اما القمة العربية التاسعه والعشرون والتي عقدت في عام 2018، في منطقة الظهران في السعودية، فقد سميت قمة القدس، وكان اهم قرراتها بطلان وعدم شرعية الاعتراف الامريكي بالقدس عاصمة لاسرائيل، بعد ان قام الرئيس الامريكي دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لأسرائيل، الا ان ذلك لم ينته الى شيئ (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2018).

يرى الباحث ان دور جامعة الدول العربية حيال القضية الفلسطينية، دخل في طبيعته اكثر من عامل رئيسي نظراً لطبيعة التركيبة السياسية والتنظيمية للجامعة، فأنها غير قادرة على التحرك كجهاز لهُ سيادة ولو بالحد الادنى. ثم أن ماتتخذه الانظمة السياسية العربية من قررات حيال القضية الفلسطينية لايتأثر، بصورة او بأخرى. بأي شكل من اشكال القرار العربي المشترك، لقد شهدت المراحل السابقة وحتى الأن تراجعاً بيّناً في ادارة جامعة الدول العربية للازمات العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، اكتفت جامعة الدول العربية، بجميع اجهزتها بالوقوف متفرجة على مايجري على الساحة العربية والأقليمية والدولية، متخوف من أن يظهر عجزها وبالتالي تبدو على حقيقتها التي تظهر عدم فاعليتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضية الثانية : الازمة التونسية

كانت شرارة الثورة التونسية قد انطلقت عندما قام الشاب التونسي محمد البوعزيزي بحرق نفسه نتيجة استهداف مصدر رزقه في ولاية سيدي بوزيد من قبل الشرطة البلدية. تلت الحادثة أربعة أسابيع من الاحتجاجات الشعبية في تونس كانت كفيلة بإنهاء حكم استمر 23 عاما عندما تم خلع زين العابدين بن علي عن سدة الحكم، الذي فر من البلاد تاركا خلفه حالة من الغليان والفلتان.

بدأت الثورة التونسية عبر سلسلة من الاضطرابات التي بدأت في كانون الأول 2010 م في اكثر من مدينة تونسية، وانتهت في كانون الثاني 2011م بتنحي رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي عن الحكم. وكان من أهم أسباب هذه الثورة العارمة إحتجاج المتظاهرين على انتشار البطالة، والارتفاع الكبير على أسعار السلع الغذائية، بالأضافة الى الفساد وتردي الاوضاع المعيشية، حيث تحولت المظاهرات إلى سلسلة من أعمال العنف والغضب والاعتقالات التعسفية من جانب الشرطة والجيش التونسي، واستخدام القوّة المفرطة في مواجهة تجاه الحشود الغاضبة. وأسفرت اهذه الاحتجاجات عن عشرات القتلى وآلاف الجرحى (البزاز،304:2012).

أجبر الرئيس التونسي زين العابدين بن علي على التنحي عن السلطة مرغما، وغادر البلاد بشكل مفاجئ تحت حراسة أمنية ليبية إلى السعودية في يوم الجمعة 14 كانون الثاني من عام 2011، حيث قام الوزير الأول محمد الغنوشي بأعلان توليه رئاسة الجمهورية التونسية بصفة مؤقته في نفس اليوم، وذلك حسب الفصل 56 من الدستور التونسي، لكن المجلس الدستوري قام بعد ذلك بيوم بفض القرار بناء على المادة 57 من الدستور، وأعلن أن منصب الرئيس شاغرا حاليا، و أعلن في 15 كانون الثاني 2011 تولي فؤاد المبزع رئيس مجلس النواب منصب رئيس الجمهورية مؤقتا، إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال مدة اقصاها 60 يومًا، واعلن في 17 كانون الثاني 2011 تشكيلة الحكومة الجديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طموح الشعب التونسي بالتغير الكامل للمشهد السياسي والوضع العام بعد خلع زين العابدين بن علي لم يتحقق، ولا زالت الاحتجاجات مستمرة، فبعد مرور حوالي سبع سنوات على الثورة ومن خلال الاطلاع على التطورات الإقتصادية في ما بعد الثورة، فيمكن الاستنتاج أن الوضع لم يتحسن بمستوى طموحات الشعب الثائر، وهذا ما يلاحظ من خلال تفاقم العجز في الميزان التجاري، حيث بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري في الثلث الاول من عام 2017 بنسبة 7.6 % ما قيمته 3878 مليون دينار و الذي يعتبر معدلاً مرتفعاً جداً.حيث يعود هذا التدني الى إنخفاض الصادرات وتزايد الايرادات العشوائية التي أدّت الى تفاقم الغلاء في الاسعار خاصة في المواد الغذائية(البزاز،304:2012).

كان من نتائج ثورة تونس، إرتفاع نسبة الدين الخارجي على تونس حيث وصل في عام 2015، حسب تقرير البنك المركزي، إلى 53 % من الناتج الداخلي الخام، أي ما يقارب 36 مليار دينار، بالأضافة الى تراجع الدينار التونسي أمام العملات الأجنبية، حيث تراجع الدينار التونسي في سنة 2017، بنسبة تقدر ب 60 % وهي نسبة كارثية.

بالاضافة الى تضخم معدل البطالة، حيث كانت من أهم الأسباب التي قامت من أجلها الثورة في تونس. الا انه وبعد مرور سبع سنوات لم يحدث أي تحسن في نسبة البطالة بل انها ارتفعت إلى 15.5% حتى نهاية العام (2016) مقارنة بـ 13% قبل اشتعال الثورة في عام 2011 (الشيباني،228:2014).

بعد سبع سنوات من الثورة على الفقر والفساد والتهميش والدكتاتورية،تجد تونس نفسها في وسط احتجاجات اجتماعية يعلنها المتظاهرون مرة أخرى، ضمن شعارات "العمل، والحرية، والكرامة"، فضلا عن اليأس الواضح لديهم في إحْداث التغيير وفقدان الأمل شيئا فشيئا.لهذا يعتقد البعض بأن الاحتجاجات الحالية تشابه أحداثا مماثلة شهدها شهر كانون الثاني 2011م.

اصبح واضحا أن الثورة التونسية كما هي حال الثورات العربية الأخرى لم تسفر عن أي تغير جذري في الواقع التونسي، كما لم تحقق المباديء والاهداف التي قامت من أجلها، بل أن البلاد اتجهت نحو وضع معقد في بعض جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث بقيت الكثير من السياسات الخاصة بذلك على نفس النهج القديم عند معالجتها لتلك الجوانب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقف جامعه الدول العربية أزاء الازمة التونسية

كان موقف الجامعة العربية إزاء الثورة التونسية أقرب مايكون الى الحياد السلبي، رغم أنه كان من المفترض أن يكون لها دور فعال وايجابى اكثر حزما واشد واقعية فى حل القضايا التى تواجه الدول العربية الاعضاء، وتسهم فى انشاء بيئة مستقرة من أجل العمل الفعال لتحقيق الامن والتصدي للتحديات التي تواجه الدول العربية على المستوى الداخلي لكل دولة وعلى المستوى الخارجي للدول الاعضاء.

لكن ما حدث انما يدل، وبشكل صريح، على ضعف دور جامعة الدول العربية في مواجهة غالب القضايا التي تشهدها المنطقة، ويعود السبب في ذلك الى تراجع الدور العربي بشكل عام، وخضوع جامعة الدول العربية لتأثير الأنظمة الحاكمة في الدول العربية. وبما أن الجامعة ومؤسساتها ليست بمعزل عن الأنظمة العربية، خصوصا الدول الكبرى، فإن ضعف النظام السياسي العربي ينعكس تلقائيا على أداء الجامعة ويفقدها قيمتها الاساسية والواقعية تجاه القضايا العربية الحاسمة (الشيباني، 228:2014).

لقد آثرت أغلب الدول العربية الصمت تجاه الأحداث في تونس وخروج الرئيس زين العابدين من الحكم بن علي بعد مطالبة شعبية باستقالته، فمن بين مواقف الدول العربية، كان موقف المملكة العربية السعودية هو الأبرز، حيث رحبت بالرئيس التونسي على أراضيها، وأكدت لاحقا في بيان نشرته وكالة الانباء السعودية عن وصول بن علي اليها، مبررة ذلك تقديرا للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب التونسي الشقيق، وبـانه إجراء يعود بالخير على الشعب التونسي. أماّ بالنسبة لقطر فإنها اعلنت أنها تراقب الأحداث الجارية في تونس وأنها تحترم إرادة الشعب التونسي وخياراته. كما واكدت قطر التزامها بعلاقتها المتينة مع الشعب التونسي وأنها تحرص على علاقاتها المميزة مع الجمهورية التونسية.

اعلنت جامعة الدول العربية كرد فعل لها ازاء ما يحدث في تونس انه شأن داخلي. كما اعربت عن أملها في أن تتجاوز تونس أزمتها بسلام. وعبّر المتحدث الرسمي للجامعه ان الجامعة العربية ينتابها القلق من الأوضاع في تونس وإنها تولي الوضع إهتماما عن كثب. وأوصت الجامعه جميع الأطراف بمحاولة التواصل لإجماع وطني يخرج بالبلاد من الوضع المتأزم (الشيباني، 228:2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم تتخذ جامعة الدول العربية أي إجراء فعلي من أجل تدارك الازمة التونسية. ولم تساهم بأقل قدر من التغير المفترض، بلا اكتفت بالبيان الرسمي كالعادة، ولم تراع، بأي حال من الاحوال، اهميتها كمؤسسة عربية شاملة من المفترض أن يكون لها شأن عظيم في احداث التغير، وفي حل الازمات والتصدي لها كجانب من الالتزام باهداف وجودها. لكن مابين المتأمل منها وواقع الحال فرق كبير، وهذا ان دل على شيء فأنما يدل على مدى هشاشتها الفعلية، وتضائل دورها الحقيقي، إلى ان لا يتعدى المراقبة عن بعد، ثم اصدار بيانات مكررة مليئة بالشجب ومزينة بالأمنيات.

القضية الثالثة: الازمة المصرية

تولى الرئيس السابق حسني مبارك رئاسة مصر منذ عام 1981، حيث كان رابع رئيس مصري يتولى الحكم فى مصر، منذ اعلان الجمهوريه المصريه سنة 1952م، وقد دام حكمه 30 عاماً، منذ توليه الحكم حتى يوم 11 شباط من عام 2011، عندما اجبرته حشود الشعب الغاضبة للتنحي عن الحكم.

تعرضت حكومة الرئيس محمد حسني مبارك، لانتقادات إعلامية ومنظمات غير حكومية محلية واسعة، وكان ذلك بسبب سياسته التي اتبعها طوال فترة حكمه والتي أدت الى تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي في عهده، حيث كان في بداية 2011 حوالي 40٪ من سكان مصر تحت خط الفقر (عبد الله،2012: 93).

أصدرت منظمة الشفافية الدولية(Transparency International)، وهي منظمة دولية غير حكومية مهتمة بالفساد، مقرها برلين في المانيا،تعنى بالفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد. وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي عن مؤشر الفساد، الذي يقدم قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم) أصدرت بيانا في عام 2010 بينت فيه جميع أنواع الفساد في مصر، وكان ابرزها الفساد السياسي، وقد صنفت مصر في هذا الصدد بالمركز 98 من 176 دولة عالميا (Choudhary, et al,2012 :80).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهد الاحتقان المتراكم عبر السنوات من الوضع المصري العام لقيام الثورة المصرية، لكن الاسباب المباشرة التي أدت لتفجر الثورة بشكل مباشر كانت تعود لعدة عوامل من ابرزها: عنف الشرطة، و تماديها في استخدام الصلاحيات الموكلة اليها علي مدار 30 عاماً، الانتهاكات والفساد السياسي والاداري والاقتصادي الذي امتد على طول فترة حكم الرئيس مبارك من قِبَلِ أركان النظام وأعوانه والمقربين منه والتحكم بموارد البلد لمصلحتهم الذاتية. الانخفاض المتدني في مستوي المعيشة: مع تزايد عدد السكان تدهورٌ الوضع الاقتصادي في مصر، تزوير الإرادة المصرية : لقد تم تزوير إرادة الناخب المصري طوال فترة حكم الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، كان اخرها عام 2010،

أما أهم الدوافع المباشرة التي ساعدت على قيام الثورة فهي الثورة التونسية، التي بدأت قبل الثورة المصرية ب 38 يوما في كانون الاول عام 2010، حيث كانت الثورة التونسية دافعا محفزاً للشعب المصري على قدرة الشعوب في إقصاء الأنظمة الديكتاتورية، وأثبتت الثورة الشعبية التونسية أن الشعوب العربية لها قوة تكمن في ارادتها وكلمتها ورفع راية الاحتجاج وحرية التعبير (Choudhary, et al.,2012:80).

بدأت الثورة المصرية في25 كانون الثاني في عام 2011 تحت شعار: خبز، حرية، كرامة إنسانية. وقد اتخذت هذه الثورة مسميات عدة مثل ثورة الغضب، أو ثورة اللوتس، أو الثورة البيضاء، أو الثورة الشعبية التي أدت في نهايتها إلى تنحي حسني مبارك بعد 18 يوما من اندلاعها عن حكم مصر (أمين،21:2018).

اصبحت مرحلة ما بعد الثورة مطالبة بترسيخ البناء الديمقراطي في مصر والتصدي للأمراض الاجتماعية التي انتشرت في عهد نظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك وعجزه عن معالجتها، مثل الفقر والجهل والمرض، ومواجهة التردي الاقتصادي الحاد الذي ساد البلاد، والذي تمثل في عجز الموازنة العامة للدولة، وتراجع عناصر الدخل القومي، وتحقيق منظومة الأمن (Hermida, et al., 2014:499).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثورة المصرية التي اطاحت بحكم الرئيس محمد حسني مبارك في 25كانون الثاني عام 2011 وتولي مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي السلطة في 24حزيران عام 2012، كانت هذه الثورة بمثابة تناقضات بين ارادة الشعب الحقيقة ومانتج عن هذه الثورة من فوضى وعدم رضى، وعدم استقرار الوضع العام في مصر، مما حدى بالشعب المصري الى ثورة بعد الثورة أثر انقلا قام به اللواء عبد الفتاح السيسي في 3 تموز عام 2017 ليسقط مرسي ويتولى السلطة الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد ذلك، اظهرت احداث مصر الضعف والوهن في المنظمة الإقليمية العريقة "الجامعة العربية"، التي وقفت كالمتفرج شاهدة على ما يجري في هذه الرقعة الجغرافية المسماة بـ"العالم العربي" (ابوزيد،16:2015).

موقف جامعة الدول العربية من الازمة المصرية

تباينت ردود افعال اعضاء جامعة الدول العربية، ما بين الغموض والوضوح والحياد؛ المغرب لم يكن لها أي موقف رسمي مغربي حول الاحداث في مصر. اما تونس فلقد اصدرت بياناً رسمياً صادراً عن وزارة الخارجية تحي فيه نظال الشعب المصري وتضحيات الشهداء، واشادت بدور الجيش المصري في حماية البلاد. أعلنت الجزائر أنها مع إرادة الشعوب وتتعامل مع الحكومات المنبثقة منها. بينما السودان اعلنت في بيان رسمي لها ترحيبها واحترامها لخيار الشعب المصري وإرادته وتحقيق تطلعاته المشروعه في الكرامة والحرية والاستقرار والسلام، واعتبرت ان انتقال السلطة السلمي للمجلس الاعلى للقوات المسلحة يعبر عن إرادة وطنية خالصة تمضي إلى تحقيق التطلعات المشروعة للشعب المصري. الأردن أصدرت بيانا تعبر فيه عن احترامها الكبير للشعب المصري، وخياراته الحرة المستقلة. بينما اعلنت السعودية عن تأييدها للحكومة المصرية برئاسة محمد حسني مبارك، واعتبرت ان ما يحدث عبث بأستقرار وأمن مصر. اما سوريا فقد تمنت في بيانها ان تتغلب لغة العقل في مصر، واعربت عن اسفها لسقوط الضحايا وتمنت الاستقرار للوضع المصري (السراي و الخفاجي، 2017 ص:324-336)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الردود المتباينة اربكت الموقف العام لجامعة الدول العربية، بالاضافة الى ان بقية الدول العربية في جامعة الدول العربية لاذت بالصمت في بداية الثورة، وتعاملت مع التطورات على أرض الواقع وتناقضات المواقف بين كل من النظام والمتظاهرين، الذين اعتصموا في ميدان التحرير على أنها شان داخلي، رغم أمل الاغلبية أن تنتهي الأوضاع في مصر إلى الاستقرار وأن يعود كل شيء إلى طبيعتة، وبعد نجاح الثورة في تنحي الرئيس المصري السابق حسني مبارك، كانت أكثر الدول العربية التي رحبت بالتغيير في مصر هي: قطر، والسودان، وتونس (السراي و الخفاجي، 2017:324-336).

أمّا موقف الجامعه العربية فقد بدأ بتسلسل متناسق مع الاحداث، حيث أصدرت الجامعة بياناً اثنت فيه على إعلان الرئيس مبارك نيته عدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة. وحث البيان إلى التفعيل الفوري للدعوة التي دعا اليها عمر سليمان إلى مؤتمر شامل للحوار الوطني بين جميع القوى السياسية الوطنية المصرية. ثم تغير موقف الجامعة تماما في منتصف شباط بعد ان تخلى الرئيس السابق حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية، حينها أشاد مجلس الجامعة في اجتماعه التشاوري الذي جاء بعد التنحي بالثورات البيضاء والحضارية في مصر وتونس، واثنى على روح الشباب العربي الذي ملك زمام التغيير والتطور والذي فرض إرادته، فكان موقف جامعة الدول العربية من الثورة المصرية قريباً الى الحياد السلبى الذى يضع في اولوياته العلاقة مع الأنظمة أكثر من الشعوب، رغم محاولة الجامعة تغلّيف هذا الحياد السلبى ببعض من الدبلوماسية حين توجهت في بيانها الى الاعلان بأن هذا شأن مصري داخلى خارج اطار صلاحياتها، وقد مثّل هذا الموقف تجسيداً واضحاً للدور المتلاشي الذي تلعبه الجامعة إزاء الازمات والاحداث في المنطقة العربيّة (أمين،201:21).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضية الرابعة : الأزمة اليمنية

الثورة اليمنية هي عبارة ثورة شعبية انطلقت في 11 شباط 2011 سميت بجمعة الغضب، وهو نفس اليوم الذي سقط فيه نظام حسني مبارك، حيث تأثرت اليمن بموجة الاحتجاجات الصاخبة التي اشتعلت في الوطن العربي عام 2011، واستلم قيادة هذه الثورة الشبان اليمنيون و أحزاب المعارضة التي كانت تطالب بتغيير نظام الرئيس علي عبد الله صالح بعد ثلاثة وثلاثين عاما من الحكم، والقيام بعدة اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. ثم كانت جمعة الكرامة في 18 اذار 2011، التي حدثت فيها مذبحة دامية،ادت الى خروج علي عبد الله صالح الى السعودية (Hermida, et al.,2014:499)

الثورة اليمنية كانت تملك أسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفكرية، ولم تأت من العبث ولا من العدم ولم تأت صدفة، ولا تعتبر بأي حال من الاحوال محاكاة لما جرى في مصر وتونس، ففي كل بلد ولكل ثورة أسبابها وهناك ظروف حكمت وسيرت مجرى الاحداث. لقد كانت الثورة اليمنية مزيجاً من الثورة الاجتماعية والسياسية، لقد تشكلت من قطاع شعبي كبير ساند الثورة و تشكلت من ثوريين ملهمين، استشعروا وتبنوا قضايا الشعب اليمني وامتثلوا لمطالب الجماهير، حيث تعتبر ثورة 11شباط 2011، ثورة شاملة وليست نخبوية إطلاقا، وهي ليست اتفاقاً بين ثوريين وعسكريين، لكنها كانت ثورة جماهيرية، عبرت عن توجه كبير للثورة حيث شاركت فيها معظم محافظات البلاد، و تم فتح الساحات الثورية، حيث اجتمع فيها كل اطياف المجتمع المدني والعسكري والقبلي (الذهب و ناصر،2017).

وصف في بيان استنادا إلى تقارير من مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ان الأزمة في اليمن تعتبر "الأسوأ في العالم"، نظرا إلى المجاعة التي تهدد ثمانية ملايين إنسان هناك (الذهب و ناصر، 2017)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اصبح اليمن في حالة من الانهاك بعد ثورته، حيث واجه بعد الثورة حرباً اهلية قبلية، وتعرض لانحدار شديد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتفكك الأمني. ولا يزال اليمن ابعد ما يكون عن الوصول الى حل، فالملف اليمني اليوم يعتمد على القرار الذي ستخذه التحالف العربي بقيادة السعودية والذي يملك السيطرة على أغلب مناطق اليمن، حيث تملك السعودية القرار نحو خيار التصعيد أو خيار التطبيع مع الحوثيين. ان اليمن في اسوء حالاته، ويحتاج عملية انقاذ حاسمة وسريعة، يتولاها جمع من الدول العربية وتلعب فيها جامعة الدول العربية دورا بارزا كما هو متأمل منها (حسن، 35:2018).

موقف جامعة الدول العربية من الازمة اليمنية

كان موقف الجامعة العربية حيال الأوضاع فى اليمن موقفًا ملتبسًا، حيث القت بالملف برمته منذ البداية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي قامت بدورها في تقديم اكثر من مبادرة لأصلاح الأوضاع بين الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ومعارضيه، حيث كان الرئيس علي عبدالله صالح يرفض التوقيع في كل مرة يتم الاتفاق فيها مع المعارضة في اللحظات الاخيرة، ورغم ذلك لم تحمِّل دول مجلس التعاون الخليجى النظام اليمنى المسؤلية، مما ادى الى تردي الأوضاع لدرجة خطيرة أوشكت للتحول لحرب اهلية (حسن، 35:2018).

ومع تطور الازمة اليمنية لاحقا كان موقف جامعة الدول العربية مختلفا، بالنسبة للثورة اليمنية وما أعقبها من تداعيات الصراع بين السلطة الشرعية وبين جماعة الحوثي، ويأتي هذا الاختلاف في موقف الجامعة هنا بسبب اختلاف المجال الحيوي للأزمة وعلى وجه التحديد اختلاف بيئتها الإقليمية. جامعة الدول العربية تركت الأزمة اليمنية كاملة لمجلس التعاون الخليجي، نظرا لأن تطوراتها تمس مباشرة أمن دوله، وبناء على الدور السعودي والإماراتي المتجه في الصعود إقليمياً، حيث يعتبر الدور السعودي الاماراتي أن ما يحدث من أزمات داخلية في أي دولة خليجية (كما في حالة البحرين)، أو ضمن اي دولة تقع ضمن الجوار الإقليمي لدول الخليج (كما في حالة، اليمن)، شأناً خليجياً بحتا، ويُمنع التدخل فيه اطلاقا حتى ولو كان تدخلاً عربياً عبر جامعة الدول العربية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي فأن جامعة الدول العربية فقدت دورها في الأزمة اليمنية وتخلت عنه طواعية لمجلس التعاون الخليجي الذي أصبح يلعب دوراً حيويا في التغيرات السياسية في المنطقة العربية، بل أنه اتجه إلى طرح فكرة أن يكون بديلاً مؤسسياً إقليمياً ليحل محل جامعة الدول العربية، ليملك زمام التحكم في القرار العربي السياسي من خلال اتباعه سياسة احتواء الدور الإقليمي لجامعة الدول العربية في الأزمات والقضايا الراهنة والمستقبلية (حسن، 35:2018).

لقد اختزل دور جامعة الدول العربية في الأزمة اليمنية في مرحلة الثورة الى عدة بيانات وتصريحات بدأت في آذار 2011، عندما اصدر مجلس الجامعة بيانه رقم 140، الذي عبر عن قلق جامعة الدول العربية إزاء مستجدات الأوضاع في اليمن، وادانت الجامعة فيه استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين. كما طالبت باحترام حقوق المواطنين في حرية التعبير. اعلنت بعد ذلك جامعة الدول العربية تأييدها للمبادرة الخليجية في نيسان 2011، والتي ضمنت للرئيس اليمني علي عبد الله صالح خروجاً امناً، وتم على اثر ذلك وضع أسس عملية الانتقال الديمقراطي وجعلها محل التنفيذ.

بعد تطور الازمة اليمنية إلى صراع مسلح بين السلطة الشرعية، وبين ميليشيات الحوثي التي تحالفت مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، بعد استيلاء تلك الميليشيات على العاصمة صنعاء في أيلول 2014، بدأ التحالف العربي بشن ضرباته الجوية وتدخل عسكريا لدعم السلطة الشرعية وقوى المقاومة الشعبية في اذار 2015، بينما انحصر رد فعل جامعة الدول العربية في الاجراءات الأتية:

ناقش مجلس جامعة الدول العربية مشروع قرار بخصوص اليمن في دورة انعقاده رقم 143 بتاريخ 9 آذار 2015، حيث اسفرت الجلسة عن مجموعة من التاكيدات التي دعت الى دعم الحوار الوطني بين القطاعات السياسية اليمنية كافة تحت رعاية المبعوث الأممي جمال بن عمر المعني بالملف اليمني سابقا.

رحبت جامعة الدول العربية في 5 أيار 2015، بدعوة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، لجميع القطاعات السياسية اليمنية لاجراء حوار في العاصمة السعودية، واشادت كذلك بمساعي وجهود مجلس التعاون الخليجي وجهوده

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظرا لانه يعتبر الراعي الرئيسي المعني بحل الأزمة اليمنية. دعمت جامعة الدول العربية إعلان الرياض الذي صدر عن مؤتمر من أجل إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية، والذي تم عقده ما بين الفترة من 17 - 19 ايار 2015 تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، واعتبرت ما صدرعن هذا المؤتمر من توصيات قرارات قابلة للتنفيذ. اكدت جامعة الدول العربية دعمها للتحالف العربي وتأييدها لعاصفة الحزم واعتبرتها خطوة هامة فرضتها التطورات التي أدت الى تدهور الحوار السياسي، واللجوء للقتال المسلح من قبل جماعة سياسية ضد مؤسسات الدولة، ما يعتبر خرقا للشرعية وتماديا عليها.

كما اصدرت جامعة الدول العربية التي عقدت بشرم الشيخ في اذار 2015، بياناً اشارت فيه الى تاييدها الكامل لما يقوم بها التحالف العربي في اليمن من اجراءات عسكرية. اما في حزيران 2015، فقد عقدت جامعة الدول العربية اجتماعاً على مستوى المندوبين الدائمين للدول الاعضاء بحضور نبيل العربي الأمين العام للجامعة ونائب الرئيس اليمني خالد بحاح، من أجل دعم الشرعية الدستورية في اليمن ممثلة بعبد ربه منصور كرئيس لليمن ومساندتها، ومطالبة الحوثيين بالانسحاب الكامل من صنعاء، والمدن الأخرى. بينما دعا الامين العام لجامعة الدول العربية في 10 تموز 2015، جميع أطراف الأزمة اليمنية إلى الالتزام واحترام الهدنة الإنسانية التي أقرتها الأمم المتحدة بدءا من التاريخ المذكور، من أجل تسهيل عملية دخول المساعدات الإنسانية تخفيفاً لحدة المعاناة الإنسانية التي يعانيها اليمنيون(الديهي،115:2018).

ولكن بالرغم من كل ذلك ما زالت الازمة اليمينية في أعلى درجات صراعها العسكري، وتنتظر قبول الحل السلمي وتطبيق الاتفاقات السابقة بين الاطراف المتنازعة، والمبادرة الدولية لتجنيب الشعب اليمني المزيد من الكوارث والاقتتال والظروف الصعبة.

وهنا يلاحظ ان الجامعة لم تخرج في تعاطيها مع الازمة اليمنية عن كونها راصداً لما يجري دون ان يكون لها يد في ادارة الصراع. وأعلى مستوى من المساهمة ماكان من تأييدها لإجراءات مجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضية الخامسة: الأزمة الليبية

لقد تميزت فترة حكم القذافي مجالات كثيرة من خرق حقوق الإنسان وتجاوزات صارخة لهذه الحقوق. واستشرى كبت الحريات ومقاومة الصحافة وفرض الرقابة الصارمة على المطبوعات، وزيادة عدد سجناء الرأي العام، وخاصة السجناء السياسيين، واختفاء وقتل المئات منهم، ومن ثم التنكيل والتهجير الإجباري. وأصبحت أجهزة الأمن والشرطة مصدر خوف ورعب لليبيين. وبرزت في تلك المرحلة عمليات الإعدامات الجماعية التي استمرت من نهاية السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وذهب ضحيتها أعداد كبيرة من طلبة الجامعات والمثقفين وذوي الفكر السياسي المعادي لسياسة القذافي القمعية. وقد كان يجري اعدامهم علنا في الساحات والميادين والجامعات، حيث كان لهذه المرحلة من حكم معمر القذافي أثر لن يتجاوزه الليبيين أطلاقا، بسبب الاحداث القمعية التي مارستها حكومته.

كانت من أكثر الأحداث المؤلمة بالنسبة للشعب الليبي في عهد ألقذافي ثلاث احتقانات شهيرة هن على التوالي: مجزرة سجن أبو سليم في عام 1996، مجزرة مشجعي كرة القدم في عام 1996، ومظاهرات بنغازي عام 2006 (القاسم، 2011).

انطلقت الاحتجاجات فجأة في جميع إنحاء ليبيا يومَ 17 شباط 2011 تحتَ ما سمي "يوم الغضب الليبي"، ووصلت الاحتجاجات إلى تسع مدن بنغازي والبيضاء وطبرق ودرنة وأجدابياونالوت والزاوية والزنتان ويفرن، ومناطق أخرى مجاورة. وبعد فترة قصيرة وصلَ الأمن لفض المُظاهرات، لكن المظاهرات تطوَّرت، بسرعة كبيرة، إلى صدامات مسلحة بين الطرفين، وكانت أعداد القتلى قد تراوحت مابين 11 إلى 49 قتيلاً موزعين بين مدن بنغازي والبيضاء وأجدابيا ودرنة. ورغم إن العديد من رجال الأمن انضموا إلى القوى الشعبية المعارضة وامتنعوا عن إطلاق النار على المنتفضين،إلا أن ذلك لم يحد من مستوى الاشتباكات وتأثيرها الدامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتهى نظام ألقذافي في العشرين من شهر تشرين الاول عام 2011، بعد مقتله على أيدي مجموعات من الثوار، إثناء محاولته الفرار، حيث كان الامل معقوداً على ان تتحرر البلاد بعد ذلك وتدخل عهداً جديداً من الحرية والديمقراطية التي يطمح إليها الشعب الليبي. خاصة بعد إعلان ذلك من قبل السلطة الانتقالية في الثالث والعشرين من شهر تشرين الاول عام 2011 (Yarmolinsky, 2014: 396).

الا ان ذلك لم يدم طويلاً حتى تفجرت الازمة الليبية باقتتال داخلي بين الفرقاء وانقسمت البلاد الى ثلاث حكومات ومجلسين منتخبين، ولا زالت الازمة مستمرة الى حد الان بدون حل رغم الوساطات العربية والدولية التي تسعى لتقريب وجهات النظر بين الاطراف المتصارعة هناك.

موقف جامعة الدول العربية من الازمة الليبية

اثناء وبداية الازمة قامت الجامعة العربية بتجميد حضور النظام الليبي اولا، ثم قامت بدعوة مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا، ثم قامت بالاتصال مع المعارضة، اي كان هناك انحياز واضح من قبل الجامعة العربية تجاه قضية الشعب الليبي المشروعة، واحترام حقه في التصدي لاعمال العنف بأشكاله كافة واللجوء إلى الحوار الوطني والتوجه نحو سلامة وامن المواطنين الليبيين وأمنهم (صدراتي،33:2016).

كما قامت جامعة الدول العربية في اخر عهد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى أبان ثورة الشعب الليبي في شباط 2011،، بتأييد تدخل حلف الناتو من أجل إسقاط حكم الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي الذي كان يسعى لإخماد الثورة مستخدما العنف والقوات المسلحة ضد المتظاهرين. كما وقامت جامعة الدول العربية بتاييد قرار مجلس الأمن الدولي بفرض حظر طيران على ليبيا بتاريخ 17 آذار 2011. كان تدخل الناتو في ليبيا سبباً في انفجار دوامة من الفوضى والصراع المسلح في ليبيا رغم الاطاحة بحكم معمر القذافي. اتّهمت جامعة الدول العربية بأنها كانت السبب المباشر للتدخل الأجنبى فى ليبيا، حيث اعتبرت أنها سنت سابقة فى التاريخ العربى المعاصر وفتحت بوابة للدور الخارجى ليلعب دورا في إسقاط النظم العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن جامعة الدول العربية إدّعت انها لم تستدعِ حلف الناتو للتدخل فى ليبيا، ولكنها اتخذت تلك الخطوة للرد على سطوة القذافي واسلوبه الأجرامي في الرد على الثوارمستخدما فى ذلك الطائرات بعنف مفرط، وكانت الثورة على وشك الأجهاض، فبادرت جامعة الدول العربية بالتقدم الى مجلس الأمن للاسراع بفرض منطقة حظر جوى على ليبيا لتلتفي ضربات معمر القذافي، ولم يكن بالحسبان ان هذا الامر سيتطور الى التدخل العسكرى وهو ما تحقق فعليا (صدراتي،33:2016).

لقد جاءات تبريرات الجامعة على قياس مقولة "عذر أقبح من ذنب"، إذا أنها اقرت بهذا الاستدعاء بعجزها عن معالجة الازمات العربية، وأنها لاتتردد في ادخال القوى الدولية داخل نسيج العلاقات العربية – العربّية، الأمر الذي يجعلها منظمة غير أمينة على القضية العربية، بل وأنها ربما تسبب المزيد من الاذى للنظام العربي.

القضية السادسة: الأزمة السورية

الثورة السورية هي انتفاضة شعبية انطلقت في اذار 2011، وكانت ضد القمع والفساد وكبت الحريات، متأثرة بدول الجوار العربي وبموجة الاحتجاجات التي اندلعت في الوطن العربي في بداية 2011 وخصوصا ثورتي تونس ومصر.

لقد عانت سوريا من انعدام الحياة السياسية تماما منذ وصول حزب البعث الى سدة الحكم في عام 1963، فلم يكن هناك رأي للشعب في أي من الشؤون المختلفة، ولم يكن هناك وجود لاطياف الشعب المختلفة في أمور قيادة البلاد وتوجيهها، حيث انه لم تَجْرِ انتخابات حقيقية، ولا محاسبة للمسؤولين، ولم يكن هناك تداول للسلطة. فلقد اختزل الحياة السياسية حزب البعث بأعضائه بداية، ثم أصبحت أسرة الأسد هي اساس الحياة السياسية ومركزها، مما أدى بالشعب السوري أن يعيش حالة اختناق سياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك ضعف الأوضاع الاقتصادية في سوريا وتدني المستوى المعيشي للمواطنيين خاصة في الارياف، والذين يشكلون اكثر من نصف السكان، حيث بينت منظمة رعاية الطفولة التابعة للأمم المتحدة "يونيسف" في تقرير لها في عام 2015 أن 82% من الشعب السوري يعيشون تحت خط الفقر، وأن 2.7 مليون طفل منقطعون عن الدراسة وأن ما يزيد عن نصف اللاجئين السوريين في دول الجوار هم من الأطفال، كما بينت في تقريرها أن حوالي 142749 طفلاً سورياً ولدوا فعليا كلاجئين.

كما واشار تقرير نشرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) على موقعها الالكتروني عام 2015، أن 90 % من السوريين يتجهون تحت خط الفقر في حال استمرار الأزمة، واشار التقرير الى أن خسائر الاقتصاد السوري بلغت حتى عام 2015 نحو 140 مليار دولار منذ بداية الأزمة في منتصف آذار عام 2011 (أسمر، 14:2017).

بالاضافة الى اسباب اخرى متعددة مثل انعدام الكرامة، تفشي الظلم وانعدام المساواة، تغوّل الأجهزة الأمنية وسحقها للمواطن، كانت هذه ابرز الاسباب التي دفعت السوريين إلى الثورة، لأنهم أرادو أن يعيشوا حياة مستقرة يمارسون فيها حقوقهم وواجباتهم، ويسهمون في بناء وطنهم وإعلاء كيان أمتهم، فثاروا على النظام المستبد بعد سنوات طويلة من الصمت القاهر.

انطلقت الانتفاضة الشعبية السورية في يوم الجمعة 15 آذار من عام 2011 ضد القمع والفساد الذي يعانيه الشعب السوري وكبت الحريات بعد حادثة أثارت غضب أهالي حوران في جنوب سوريا، حيث تم اعتقال خمسة عشر طفلاً من ابنائهم في 27 شباط من عام 2011، وقامت السلطات الأمنية بالتنكيل بهم وتعذيبهم لأنهم قاموا بكتابة عبارات مناهضة للنظام متاثرين بالاحتجاجات العارمةالتي اجتاحت الوطن العربي في بداية عام 2011، حيث تبنى هذه الثورة الشبان السوريون مطالبين بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، فقامت قوات الأمن والمخابرات السورية بمواجهتهم مباشرة ودون ادنى تروي بالرصاص الحي في مدينة درعا، مما اودى بحياة أربعة أشخاص وتحول الشعار من المطالبة باصلاحات الى إسقاط النظام واجتاحت المظاهرات مدن وبلدان محافظة درعا و باقي المدن السورية مثل حماه ودوما وداريا وحمص وحلب وغيرها من المدن السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد ارتكب النظام الحاكم في سوريا مجازر بحق الشعب السوري تتعدى بشاعتها الوصف، كان أبرزها مجزرة الحولة التي راح ضحيتها ما يزيد عن المائة شهيد بينهم ثلاثون طفلا، بتاريخ 25 ايار2012، حيث قام الجيش السوري بقصف المنطقة بالمدفعية، وساعد على عمل غطاء للشبيحة ليهاجموا ويقتلوا الاهالي بالرصاص عن قرب، ولم يسمح النظام لأية لجنة تحقيق دولية أو محايدة في التحقيق بالمجزرة. مجزرة أخرى حدثت بتاريخ 6حزيران 2012 في قرية قبيرة في محافظة حماة، وحدثت بنفس الطريقة البشعة التي وقعت فيها مجزرة الحولة، حيث راح ضحيتها أكثر من مئة قتيل، ومجازر أخرى كثيرة لم يتوان عنها نظام الرئيس السوري بشار الأسد بحق شعبه الى اليوم (أسمر، 14:2017).

وتتوالى فصول القتل والتهجير للشعب السوري من قبل النظام والقوات والتنظيمات العسكرية المساندة له، فحدث ماحدث بعد ذلك في حلب ثم في حمص والقلمون وريف حمى واخيرا في الغوطة الشرقية القريبة من العاصمة دمشق، ومايجري الان في درعا بالجنوب السوري هو استمرار لذلك المسلسل الذي لا يوجد أي افق للحل في الوقت الحالي.

موقف جامعة الدول العربية من الازمة السورية

كان غير خفي على العالم اجمع ان سوريا تعرضت لمؤامرة عظمى كان هدفها تدمير سوريا تماما، وتشريد الشعب السوري برمته، والقضاء على دورها الاستراتيجي التاريخي في المنطقة العربية. لقد استهدفت المؤامرة سوريا «قلب العروبة النابض» من اجل وقف آخر رمق عروبي قومي في المنطقة العربية. فالهدف الأمريكي الصهيوني الأزلي هو تدمير أي نظام عربي يحلم بأن يكون لديه قرار وطني مستقل حقيقي. وسوريا كانت مستهدفه لانها صاحبة قرار وطني مستقل وترفض الهيمنة الامبريالية والصهيونية على العالم (القاسم، 2015).

يجزم العديد من السياسين والباحثين في اوضاع العالم العربي أن الاطاحة برأس سوريا مطلوب، لأنها العمود الرئيس في حلف الصمود والتصدي لقوى الهيمنة والاستكبار العالمي، والمطلوب من المؤامرة على سوريا ضرب الجيش السوري في الصميم وتدميره وتفكيكه كونه يعتبر أحد الجيوش العربية المتبقية شوكة في خاصرة العدو الصهيوني بعد تدمير الجيش العراقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كانت سوريا تعتبر البلد العربي الوحيد الذي كان قادرا على تأمين الأمن الغذائي والدوائي بشكل كامل، سوريا وفرت مخزوناً استراتيجياً من القمح لعشرات السنين، وبنت مصانع أدوية عظيمة وفرت للسوريين الدواء، وكانت تقوم بتصدير الفائض إلى الخارج. فكان القضاء على البنية الصناعية في سوريا خصوصا في حلب التي كانت تحتض أهم المعامل في سوريا، وتنتج أعظم السلع والبضائع، هو الهدف الرئيسي من قبل القوى الامريكية والصهوينية، ويبدو واضحا ان المؤامرة الامريكية الصهيونية استهدفت الاقتصاد السوري الذي بدأ يتعافى بشكل رائع في العقد الأول من القرن الحالي. لقد تعرضت سوريا فعليا لأبشع مؤامرة عرفها العرب خلال تاريخهم الحديث. اسفرت عن تهجير خمسة عشر مليون سوري وتدمير ثلاثة أرباع سوريا (القاسم، 2015).

لقد كان هناك صمت كبير من قبل الدول العربية تجاه الاحتجاجات في بداية الثورة السورية فيما بين اذار الى تشرين الاول 2011، ويعود هذا الى الاضطرابات الإقليمية التي حدثت في أعقاب الربيع العربي. فقد كان غموض الوضع السياسي في مصر بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك، وعملية الناتو العسكرية في ليبيا، عوامل أدّت الى تحول انتباه الدول العربية بعيدا عن الاهتمام بالوضع في سوريا. بالأضافة الى تردد دول الخليج في إتخاذ خطوات حقيقية فيما يتعلق بالقضية السورية. كذلك المظاهرات في البحرين واليمن ودول الخليج كانت سببا دون ممارسة أية ضغوط على نظام بشار الاسد لوقف العنف ضدالشعب السوري. هذه الاسباب ادت الى اعاقة قدرة جامعة الدول العربية بالتوجه نحو خطة فعالة أو دور إيجابي تجاه سوريا.

اتخذت جامعة الدول العربية قراراً بتجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، وافقت 18 دولة على قرار التعليق بينما اعترضت اليمن ولبنان على قرار التعليق وامتنع العراق عن التصويت على ذلك القرار.

قامت جامعة الدول العربية بأرسال بعثة من المراقبين العرب الى سوريا بعد التوقيع في القاهرة بوساطة عراقية على البروتوكول الذي سمح بدخول المراقبين العرب إلى سورية في 19 كانون الاول 2011. والذي كان من ضمن بنوده بدء المحادثات بين المعارضة والحكومة السورية، وسحب القوات السورية من المدن والافراج عن السجناء ووضع حد للعنف السائد في سوريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتخذت الجامعة العربية قرارات ومواقف ازاء الثورة السورية، فكان من أهمها حماية المدنيين السوريين، وحث الجيش السوري على وقف التورط في أعمال القتل و العنف ضد المدنيين. كما قامت بتوقيع وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية، ودعت جميع الدول العربية ليقوموا بسحب سفرائها من دمشق، ودعت جميع أطياف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية، واوقفت التعامل مع البنك السوري، وجمدت أرصدة سورية المالية. لقد سعت الجامعة العربية بكل جهدها إلى إيقاف جميع أعمال العنف ووقف استخدام القوة ضد المتظاهرين وعبرت عن حزنها لسقوط الضحايا، الا ان تلك الجهود لم تسفر عن شي ايجابي لصالح الشعب السوري، ومع استمرار الازمة ودخول اطراف اقليمية ودولية وتعقدها، اصبح الحل العسكري هو السائد في الوقت الحاضر على حساب الحل السياسي، وانكفأ دور جامعة الدول العربية كمنظمة او حتى الدول العربية الساندة للثورة السورية لحساب الاطراف الاخرى (أسمر، 14:2017).

إن بعض القوى الغربية مع روسيا، تبحث في إقامة نظام اتحادي في سوريا، يساهم في الحفاظ على وحدتها كدولة واحدة بينما بالمقابل يمنح السلطات الإقليمية حكما ذاتياً موسعاً. اما عن دور جامعة الدول العربية ازاء مخططات تقسيم سوريا واطماع القوى العالمية والاقليمية في اخذ موقع استراتيجي في سوريا لم يتجاوز ان أشار السفير أحمد بن حلي الأمين العام المساعد لمجلس الدول العربية إلى أن مجلس جامعة الدول العربية سيبحث جهود حل الأزمة السورية خاصة تحت ظل المساعي الدولية التي تسعى لتحقيق الحل السياسي، وأكد دعم الجامعة العربية لوحدة سوريا وسيادتها الإقليمية وابدى الرفض لأي محاولات لتقسيم سوريا رغم الأفكار المطروحة حول الفيدرالية في سوريا، ويرز هذا الموقف عجز الجامعة عن التدخل في الازمة السورية بشكل ايجابي وفعال، وليس ذلك بالأمر الجديد وانما يعتبر ذلك امتدادا لعجزها الدائم والمستمر(عدوان،114:2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يستثنِ الثورات والانتفاضات العربية دول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، حيثُ اندلعت في 2012 انتفاضة عارمة في مملكة البحرين، طالبت بإصلاحات سياسية جذرية، وإطلاق حريات عامة، واجهها النظام بالقمع الدموي، متذرعًا أنّ دوافعها طائفية وفئوية وعقائدية، محاولاً إقناع الرأي العام أنّ الشيعة وإيران هم الذين يؤججون المظاهرات والاعتصامات، الأمر الذي جعله يستعين بغطاء خليجي بزعامة المملكة السعودية، لقمع الانتفاضة ونشر قوات "درع الخليج" في العاصمة "المنامة" ومدن ومناطق أخرى من المملكة الصغيرة.

اما عمان غير البعيدة عن البحرين، اندلعت اضطرابات واحتجاجات محدودة، أسفرت عن سقوط عدد من القتلى، مطالبة النظام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، وسرعان ما استجاب الملك قابوس لبعض المطالب، وخاصة الاقتصادية، فاستتب الأمن والاستقرار ولو مؤقتًا.

وكماحدث في البحرين جرى في المملكة العربية السعودية، وتحديدًا في المناطق الشرقية ذات الوجود السكاني الشيعي الكثيف، حيثُ خرجت مظاهرات محدودة، على مدى أيام، جوبهت بقمع وتضييق رهيبين من شرطة الأسرة الحاكمة، وسقط عدد محدود من القتلى، وهنا أيضًا تمحورت المطالب حول شعارات المساواة (بين الشيعة والسّنّة) في كافة الميادين، وتشعّبت لتشمل شعارات تطالب بإسقاط النظام، وبالإصلاحات الجذرية، وتمكنت السلطات من احتواء الانتفاضة، ولو مؤقتًا، بتوزيع منح وهبات مالية على المواطنين زادت عن ثلاثين مليار دولار.

في الوقت الذي كان فيه العنف سيّد الموقف في الدول العربية التي شهدت وما زالت تشهد ثورات وانتفاضات فإنّ الحراك الداعي إلى الإصلاح وإشاعة الحريات في دول أخرى مثل الأردن والمغرب والجزائر، بقي محدودًا نسبيًا، دون زوال المطالب، وبموازاته تحرّكت الأنظمة في هذه الدول، لاحتواء الموقف.

موقف الجامعة العربية المتوجس من "الثورات" العربية التي جاء بها "الربيع العربي" بقدر ما أكد من جديد أن الجامعة العربية هي منتدى أو نادي للحكام العرب يجمعهم مرة في كل سنة، في إطار ما يسمى "اجتماع القمة العربية"، لم يستطع التحول إلى منظمة إقليمية تخدم سكان هذه الرقعة الجغرافية ذات القواسم المشتركة العديدة، كالثقافة واللغة والدين وغيرها، بقدر ما باتت أكثر من ذلك عائقًا أمام تطور الشعوب العربية نحو دول تسودها الديمقراطية ويحظى فيها الشعب بكامل حقوقه (ابوزيد،16:2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث ان وجود أنظمة ذات سلطة ونفوذ في معظم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أدى ألى أن تكون قرارات الجامعة بعيدة عن الخطوات الحقيقية نحو دعم الديمقراطية، فموقف جامعة الدول العربية يعتبر موقفاً ناتجاً عن ضغوط الثورات وتوافقها مع المصالح الفردية لبعض الدول الأعضاء، ويشير الى أن تعزيز الديمقراطية في المنطقة العربية يبدو وكأنه رغبة غير حقيقية وهدف غير واقعي للدول الأعضاء.

فلقد اوجدت الثورات التي اجتاحات المنطقة العربية في بداية عام 2011، دور آخر مختلف لجامعة الدول العربية، حيث اتخذ مساراً أخرً بفعل ردود فعل زعماء الدول العربية التي اصبحت حذرة تجاه الاحداث الجديدة التي غزت العالم العربي، فانتشار الانتفاظات والاحتجاجات من بلد عربي الى أخر، والاطاحة بأنظمة مضى عليها عقود من الزمن، مثل نظام زين العابدين في تونس وحسني مبارك في مصر ومعمر القذافي في ليبيا، اثارت مخاوف الزعماء الاخرين وجعلتهم يستشعرون الخطر الذي بات قريبا منهم.

فقد اصبح بعض القادة العرب يخشون انتشار مطالب الديمقراطية والحرية في بلدانهم، لذلك توجهوا نحو اتباع سياسات نشطة من أجل السيطرة على التطورات الجديدة وتجنب الوقوع في نفس الوضع الذي سبقهم اليه زعماء آخرون. تحت وطأة هذه الظروف كان يجب ان يكون لجامعة الدول العربية دور مركزي واساسي في السياسة الإقليمية الجديدة لمواجهة التحديات التي طرأت بالاضافة الى التطورات الإقليمية، فلقد لعبت الظروف الدولية دورا اساسيا في صعود دور جامعة الدول العربية في أعقاب الربيع العربي، حيث اصبحت الحاجة ملحة لوجود منظمة إقليمية تنسق معها الدول الغربية سياساتها الإقليمية خصوصا بعد سقوط رموز القوة في الوطن العربي كما في مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: دور جامعة الدول العربية في التعاطي مع ثورات الربيع العربي (حركات الاحتجاج العربية)

في مطلع عام 2011 شهدت المنطقة العربية تغيرا جذريا وتحولا مصيريا، لم تشهده طيلة عقود، فبعد أن بقي العالم العربي خارج اطار موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتابعة، جاءت الثورات العربية التي اجتاحت العالم العربي لتفاجيء العالم وتدخل التاريخ. كان عام 2011 استثنائياً و تأسيسياً، بدأت بالثورة التونسية، ثم الثورة المصرية في كانون الثّاني والثورات المتتالية في ليبيا واليمن في شباط، وسوريا في مارس من العام ذاته، وصولا الى بعض الاحتجاجات التي اجتاحت عدداً من البلدان العربية. فشعلة الربيع العربي انتشرت عربيا بسرعة فائقة، حيث لم تستثن اي من الدول العربية وان تفاوتت هذه الاحتجاجات في قوتها الشعبية ضد الانظمة المستبدة من دولة لأخرى، حتى بعض دول الخليج العربي التي تملك سلاح النفط والوضع الاقتصادي المزدهر.

كانت أهمية هذه الثورات تكمن في أنها عكس حالات التغيير السياسي في الماضي، فهي لم تكن موجهة ضد عدو أجنبي، بل كان العدو داخلياً ومطالبها تعدت الدعوة إلى تلبية الحاجات المادية للمواطنين بل تمردت وتمددت الى قضايا غير مادية مثل محاربة الفساد و الحريات السياسية و المطالبة بتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإنهاء النظم الاستبدادية المتمثلة بحكم الفرد الواحد والاحزاب الشمولية، والعمل على فرض سلطة الشعب من خلال صناديق الاقتراع والانتخابات الديمقراطية. ونادت هذه الشعوب الثائرة بإسقاط النظم في معظم تلك الدول، سواء كان إسقاطاً شاملاً للنظام أم تغييراً جزئياً من خلال إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية على النظام.

وهنا يثور التساؤل عن دور جامعة الدول العربية وكيف تعاطت مع ثورات الربيع العربي ؟ هل انحنت أمام العاصفة ام أنضّمت للفريق المناهض لهذه الثورات؟

للوقوف على هذا التساؤل، ينبغي الرجوع الى قرارات القم العربية التي عقدتها جامعة الدول العربية، وتناولت فيها أهم القضايا المصيرية والازمات التي واجهتها جامعة الدول العربية، وكيف كانت طبيعة تعاطيها مع الواقع والوقائع التي ترافقه؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولاً : أبرز قمم جامعة الدول العربية وابرز التحولات السياسية فيها

ارتبط قيام جامعة الدول العربية بهدف إيجاد كيان عربي موحد، يهدف الى الدفاع عن استقلال الدول العربية، ويحافظ على السلام والأمن بين هذه الدول، ويتصدى للدفاع عن أي دولة عربية تتعرض للتهديد أو تقع تحت اي عدوان. سيركز الباحث على أهم هذه القمم مع رصد لأبرز التحولات السياسية فيها.

القمة العربية الثالثة والعشرون هي القمة التي عقدت في بغداد، العراق ما بين 27 إلى 29اذار 2012.وهي ثالث قمة تستضيفها العاصمة العراقية، بعد قمتي 1978 و1990. وحضرها نحو عشرة رؤساء وملوك الدول العربية، بالإضافة إلى كبار المسؤولين الحكوميين في مختلف الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، وبان كي مون الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. وتناقش القمة العربية تسعة بنود على رأس موضوع تطوير هيكلية الجامعة العربية ومن بينها الأزمة السورية،وقد تم تأجيل القمة عدة مرات بسبب الاحتجاجات التي تعصف في معظم الدول العربية. وقد قامت الحكومة العراقية بإرسال دعوات لجميع الأعضاء باستثناء سوريا والتي تم تجميد عضويتها في المنظمة.

في عام 2013 اعلنت قمة الدوحه في قطر أعترافها بالائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة ممثلا شرعيا للشعب السوري، وسلم مقعد سوريا في الجامعة للائتلاف، لكن هذا القرار واجه ممانعة من قبل بعض الدول المشاركة ومن الأمين العام لجامعة الدول العربية نفسه نبيل العربي الذي عمل على عرقلة تولي الائتلاف مقعد سوريا الشاغر منذ عامين، أي منذ تجميد عضوية سوريا في عام 2011، متذرعا بأن الدول الأعضاء تُمثّل من قبل الحكومات. ورغم ذلك فقد تم رفع علم الثورة داخل القاعة الرسمية لمؤتمر القمة في الدوحة، و في شوارع العاصمة القطرية، و جلس حينها معاذ الخطيب الرئيس السابق للائتلاف على مقعد سوريا في القمة، وقام بالقاء كلمة أمام القادة ورؤساء وفود الدول العربية، ودعى وزراء الخارجية بمنح الائتلاف مقعد سوريا، والاعتراف به كممثلاً شرعياً للشعب السوري(القاق،33:2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد ذلك بعامين في عام 2015، احتضنت مصر قمة دعت الى انشاء قوة عسكرية عربية وأيدت الاجراءات العسكرية التي تقوم بها السعودية في اليمن. في عام 2017 عقدت القمة العربية في منطقة البحر الميت في الاردن، وشاركت فيها جميع الدول الاعضاء الاثنين والعشرين باستثناء سوريا التي جمدت عضويتها منذ 2011، ودعت هذه القمة الى دعم محادثات السلام الفلسطينية الاسرائيلية والى دعم الحل السياسي لانهاء الازمة السورية.

ففي قمة البحر الميت في الاردن، وكان ابرز ما ورد في بيانها الختامي استعداد القادة العرب لتحقيق مصالحة تاريخية مع إسرائيل مقابل انسحاب اسرائيل من الأراضي التي اغتصبتها في حرب 1967، وطالب البيان دول العالم بالتضامن معهم وعدم نقل سفاراتهم إلى القدس وعدم الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل.

كما ابدت جامعة الدول العربية في بيانها دعمها للحل السياسي في سوريا، و ايضا للحكومة الشرعية في اليمن، والعمل على تحقيق مصالحة وطنية في ليبيا، ودعمهم للجهود التي تهدف إلى مكافحة الارهاب في كل مكان.

قمة الكويت هو مؤتمر القمة العربية الخامس والعشرين عقد يوم الثلاثاء في آذار2015، في العاصمة الكويتية مدينة الكويت. تم الاجتماع التحضيري للقمة بنجاح كبير وإجماع على البنود الأساسية . وجدول الأعمال التي تضمن القضايا الأساسية في المنطقة، مسار القضية الفلسطينية، تطور الصراع العربي الإسرائيلي، المشكلة السورية، وبحث التضامن العربي وتنقية الاجواء العربية ومبادرة السلام العربية والقضايا الحيوية كافة في المنطقة .

قمة شرم الشيخ هو مؤتمر القمة العربية السادسة والعشرين الذي عقد يوم السبت في 28 آذار 2015، في شرم الشيخ مصر. عقدت هذه القمة تحت شعار " سبعون عاماً من العمل العربي المشترك"

قمة نواكشوط المسماة قمة الأمل هي مؤتمر القمة العربية السابع والعشرين الذي عقد بين 25-27 تموز في العاصمة الموريتانية نواكشوط. سبق المؤتمر اجتماع لوزراء الخارجية العرب بتاريخ 23 تموز، حيث ناقشوا 16 بنداً، من ضمنها القضية الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قمة العربية الثامنة والعشرون، هو أحد مؤتمرات القمة العربية، عُقد بتاريخ 29 أذار في منطقة البحر الميت في الأردن، وشاركت الدول الإثنين والعشرون الأعضاء في الجامعة العربية في هذه القمة، باستثناء سوريا التي علقت جامعة الدول العربية عضويتها منذ 2011م، وقد كان مقرراً أن تعقد هذه القمة في اليمن التي قدمت إعتذارها نظراً للأوضاع الميدانية والسياسية في اليمن، وآلت رئاسة القمة العربية بعد إعتذار اليمن إلى الأردن، وفقاً للترتيب الهجائي للدول الأعضاء بالجامعة.

وهكذا يجد الباحث ان هناك زخماً كبيراً من الاجتماعات لمجلس الجامعة على مستوى القمة، الا ان هذا الزخم لم يتجاوز مجرد الالتقاء، دون صدور مواقف جادة، إذ أن كل ماصدر لم يكن يتعدى البيانات والشعارات المستنكرة احياناً والمتشددة بصورة غير فاعلة احياناً اخرى.

ثانيا: موقف جامعة الدول العربية ازاء حركات الاحتجاج العربية

أن جامعة الدول العربية لم تكن طرفاً في كل تغير يحدث في الوطن العربي، وإنما هي أطار للوضع القائم، فهي تتعامل مع اي دولة عربية، بغض النظر عن النظام الذي يحكمها، وهذا سبق وأن حدث في اكثر من موقف، فلقد تعاملت الجامعة العربية مع اليمن عندما كان منقسما الى دولتين كدولتين منفصلتين، وتعاملت معه كدولة واحده بعد ان توحد في دولة. كما انها تعاملت مع شمال السودان وكأنه لم يخسر جنوبه الذي اصبح دولة مستقلة (الأفندي،12:2016).

جامعة الدول العربية ليست هي الحكم الذي يحدد طبيعة النظام في أي بلد عربي، لذلك لا تستطيع ان تتدخل بأي شكل من الاشكال، وهي بذلك لا تتدخل في إرادة الشعوب، فالشعوب وحدها من تقرر مصيرها وطبيعة النظام فيها وبالتالي فالجامعة العربية تتقبل النظام القائم كما هو، وهذا تبرير ضعيف لعجز الجامعة عن اظهار وجودها كمنظمة دولية ذات فاعلية، كما هو عليه الحال في المنظمات الاقليمية والعالمية الاخرى (القاق،33:2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجامعه العربية هي كالحكم الذي يجمع مجموع الجهود، ولذلك أي اجراء يتم في الجامعة يتم بناء على قرار جماعي ليست الجامعة من قام باتخاذه. فعندما جمدت عضوية مصر في العام 1978،هذا القرار الذي اتخذ في مؤتمر القمة أتخذه العرب وليست الجامعة، فالجامعة العربية طبقت ما قرره العرب، وعندما قرر الرؤساء العرب تجميد عضوية سوريا في عام 2011، هذا ايضا قرار الرؤساء العرب الذين يعتبرون المؤسسة الاعلى في نظام جامعة الدول العربية، والجامعة تلتزم وتنفذ ارادة الرؤساء.

جامعة الدول العربية هي منظمة دولية، والمنظمات الدولية تعرف على أنّها مجموعة من الهيئات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع الدولي بشكلٍ أساسي، والتي تعمل على المشاركه في تحقيق إرادة وقوانين الجماعات الدولية، كما أنّها منظمات تقوم في بنيتها على هيكلٍ إداري تنفيذي وتنظيمي، تمثله مجموعةٍ من الشخصيات الاعتبارية و المؤسسات الرسمية التي تتكون منها الدول مثل: منطمة الأمم المتحدة. اذا المنظمات هي مجموع ارادات الدول الاعضاء، وهي غير ذات سيادة خارج هذا الاطار، الا في الحدود التي تضعها لها الدول الاعضاء، وهنا يبرز الفرق بين الحدود الواسعة للسيادة التي منحت للامم المتحدة مثلاً وللاتحاد الاوربي وللحلف الاطلسي، وبين ضيق هذه الحدود التي اعطيت لجامة الدول العربية او حتى انتفاء اية مساحة من حرية التصرف وحرية اتخاذ القرار (بن حثلين،56:2017).

لقد كان موقف جامعة الدول العربية متلكئاً في التعاطي مع ثورات الربيع العربي، مما حجّم من التعويل عليها من قبل الشعوب العربية، التي ثارت على سياسات حكوماتها، فلقد كانت ثورات الربيع انعطافه يمكن اعتبارها تاريخية على مستوى الشعب العربي الذي اصبح يوجه صوته نحو دول العالم الغربي بدلًا من توجهه نحو الدول العربية وجامعتهم العربية (فرنجية،87:2016).

رغم اجتماعات جامعة الدول العربية على مدار السنوات الست الماضية عدة مرات، إلا أن اجتماعاتها لم تسفر الا عن قرارت لا تعدو عن كونها قرارات شكلية، أو ربما تشوبها المناورة السياسية لبعض الأنظمة العربية التي لم تصلها رياح الربيع العربي؛ من أجل امتداد حمّام الدم أكثر وأكثر على أراضي الربيع، لتكون هذه الدماء درسا لشعوبها التي كانت تفكر بتغيير سلمي للسلطة، وتنهض نحو التقدم الديمقراطي للمجتمع الإنساني الذي تشّوه بما يتنافى مع قدرة تلك الشعوب على تحمل المزيد من الظلم والقهر (فياض،32:2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثورات والانتفاضات في الربيع العربي كانت ضد الأنظمة، وجامعة الدول العربية كانت وما تزال جامعة للأنظمة والحكومات، فميثاقها وصلاحياتها، وطرق عملها لا تسمح لها بالتدخّل في أي شأن سياسي داخلي، وحتى تلك المشروعات المطروحة من أجل اصلاحها وتفعيل وظيفتها، لا تطمح اطلاقا إلى إعطائها دورٍ بارزٍ وحق في التدخّل، بل إن أقصى ما تفعله تلك الأجتماعات والقمم العربية التي تتم في جامعة الدول العربية هو التوجه نحو استحداث جهاز لرصد الأزمات والاقتراح ببعثات خاصة لتقوم بالتشاور مع الأنظمة والحكومات المعنية من اجل مساعدتها، وتستثني تلك الأجتماعات أن يكون النظام نفسه هو السبب الرئيسي للأزمة المطروحة، فأي دور للجامعة وأي صلاحية لممارسة قرار حيال ذلك؟

لقد بينت مختلف الثورات التي شهدها العالم العربي، أن الغطاء العربي الذي وفّرته جامعة الدول العربية للقرار الدولي بالتدخّل في الشؤون العربية الداخلية كما حدث في ليبيا، كان الإجراء الأسرع في قراراتها (فياض، 2012 :34).

الجامعة العربية ليست مؤسسة مستقلة عن الدول والحكومات العربية، فهي لا تملك سياسة خاصة بها، بل هي رهينة مواقف المحاور التي تدور في داخلها. في ما مضى كان المحور السعودي مقابل المحور المصري وذلك خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وبعد ذلك دخلت عدة محاور في ترتيبات أخرى، حيث ظهر محور جزائري- سوري- مصري، في مقابل المحور الخليجي، أما حاليا فقد وصلت الجامعة العربية إلى حد كبير من الضعف والهشاشه الذي يمنعها من أن تكون ذات أي دور فاعل. لقد طرح الأمين العام السابق الدكتور عمرو موسى قبيل نهاية ولايته، خطة لإصلاح الجامعة العربية، تهدف الى إنشاء مجلس أمن عربي، والى انشاء محكمة عليا عربية، والى فرض قوة تدخل عربية، ليصبح لجامعة الدول العربية دور فاعل وحقيقي ومستقل عن اي ولاية او انتماء او تدخل لاي طرف، لكن هذا المشروع اصطدم بخلافات ومشاحنات الدول العربية، ولم يتخذ اي اجراء تجاه هذه المقترحات ولم تعد الجامعة العربية في وضعها الحالي ذات قدرة على تقديم أي دور فعال في القضايا العربية الراهنة (فرنجية،87:2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن من خلال دراسة هذا الفصل الاستنتاج، أن الدول والحكومات العربية لم تستطع استثمار فرصة وجود منظمة إقليمية عربية من أجل تحقيق الحد الأدنى من المصالح العربية المشتركة. بل أن الجامعة العربية كانت إسما اكثر منها واقعا، وأن وجود انظمة تحاول فرض رؤيتها وقرارتها مستخدمة مراكز القوة التي تملكها، أدى بالجامعة الى السير خلف الركب بلا ادنى خيار وتهميش دورها الفعلي في التغير.

وهنا يرى الباحث أن جامعة الدول العربية ترضخ لمؤثرات داخلية و أخرى دولية على قدرتها في اتخاذ قراراتها تجاه أي مشكلة أو قضية حاسمة بالمنطقة العربية. كما أن ضعف أداء أمانة الجامعة، وهشاشة دور الأمين العام وجهوده نحو اتخاذ أي قرار عربي و موحد بالاضافة إلى ضعف دور المنظمات العربية الخاصة التابعة لجامعة الدول العربية، مع حالة من الضعف العربي العام السائدة بسبب جعل المصلحة القطرية أهم من المصلحه القومية العربية، واصرار الدول الاعضاء على عدم تقديم أي من التنازلات عن بعض توجهاتها الفردية لخدمة المصلحة العربية الشاملة والمتكاملة، لذلك اصبح أداء جامعة الدول العربية ضعيفاً في جميع القضايا والأزمات العربية، حتى عند التدخل لحل المنازعات بالطرق السلمية، وتراجع العمل العربي المشترك في عدة قضايا ومجالات. بالإضافة الى ضعف مواد الميثاق، ويبدو واضحا أن ضعف منظومة الأمن القومي العربي تشكل سبباً قويا من اسباب فشل جامعة الدول العربية، هذا الى جانب غياب التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

إن إخفاق جامعة الدول العربية في تحقيق الاهداف والأمال المرجوة منها لايمكن أن يعزى بالدرجة الأولى إليها كجامعة للدول العربية وحـدها، بقدرما يعود إلى اعتبارات وأسباب خارجية حيث لم تكن جامعة الدول العربية السبب في عدم تحقيق حلم الوحدة العربية الشاملة ولم تكتف بأن تكون مجرد تنظيم إقليمي يكفل تنسيقا محجم بين دول تحرص على سيادتها القطرية، لأن السبب الفعلي في قصورها يكمن في غياب الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالأضافة الى الطابع التقليدي للميثاق الذي يعد من أهم أسباب قصور دور جامعة الدول العربية، حيث أن مشروع الوحدة العربية كما تم صياغته رسميا فـي الميثاق الحالي للجامعة، جاء ركيكا وهشا إلى حد بعيد. وكمثال على وهن الميثاق، فأن مجلس الجامعة لا يستطيع من الناحية القانونية أن يقوم بأصدار أي قرار مهم إلا بإجماع الدول الأعضاء كما تنص المادة السادسة من الميثاق. وأن أي قرار يتخذ لايلزم الا الدولة التي وافقت عليه.

و عدم وجود نظام فعلي للجزاءات في نطاق جامعة الدول العربية، يجعلها عاجزة عن فرض قرارتها والاحترام الواجب لتلك القرارات في مواجهة أية دولة عضو تحاول انتهاك أحكام الميثاق، لذلك فالجامعة تحتاج الى تطوير نظام الجزاءات بما يمنحها سلطة تقديرية تسمح لها بفرض إرادتها عند اللزوم أسوة بمنظمة الأمم المتحدة،مع الاخذ بعين الاعتبار ان التطورات العالمية والإقليمية المحيطة تؤثر إيجابا أو سلبا في أداء المنظمات الدولية عموما، ومن بينها في دور جامعة الدول العربية.

أدت هذه الاسباب الى عجز جامعة الدول العربية في حشد الجهود العربية المشتركة للتصدي لقمع العدوان الذي تعرضت له بعض الدول الأعضاء رغم وجود اتفاقية الدفاع العربي المشترك التي أقرت عام 1950 والتي تمكنها من تجاوز القصور في الميثاق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

مستقبل دور جامعة الدول العربية تجاه القضايا العربية السياسية والاقتصادية

يرى البعض ان ثورات الربيع العربي لم تحدث أزمة، بل انها كانت تغيرا لازما وضروريا. ولكن يبقى موقف جامعة الدول العربية من هذه الثورات، فهل أحدثت ويمكن ان تحدث هذه الثورات تغيرا جذريا في مسار لقرارات ودور جامعة الدول العربية في المستقبل القريب ؟ وهل يمكن ان يكون مستقبل دور جامعة الدول العربية أكثر جدية واشد حسما امام الوضع العربي المتأزم.

تعتبر ستة عقود كافية لتحديد موقف حاسم وواضح من مستقبل جامعة الدول العربية، خاصة بعد جملة التداعيات التي أفرزتها موجة الثورات والانتفاضات العربية وظهورالإرهاب الذي استشرى بالمنطقة العربية كافة، وما ادت اليه هذه الاحداث من اختراق خارجي دولي واقليمي للنظام العربي بالتزامن مع هذه التطورات.

متغيرات شديدة الأهمية والخطورة حطت من مكانة جامعة الدول العربية وقوتها على الفعل وتحقيق الأهداف، ونالت هذه المتغيرات أكثر من النظام العربي ومن الدولة الوطنية العربية، وأصبح النظام العربي تحت تهديد التفكيك وإحلال نظم إقليمية أخرى جديدة تعكس طموحات الأطراف الدولية والإقليمية ومعها طموحات المنظمات الإرهابية التكفيرية لتأسيس «خلافة إسلامية»، وأصبحت الدولة الوطنية العربية مهددة بالتفتت وإعادة التقسيم بنوع شبيه لمعاهدة سايكس بيكو. هذه الوقائع والاحداث كشفت في معظمها، وخصوصا ما يواجهه العديد من الدول العربية من أزمات وعجز في النظام العربي، عن إحداث اي فعل إنقاذي للواقع العربي المتهالك، وبالتالي انعكس هذا العجز على دور جامعة الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى تصبح المقارنة محددة، فقد رأى الباحث عقد مطلبين:

الاول: أهم مبادرات اصلاح ميثاق جامعة الدول العربية.

الثاني: رؤيا في تفاصيل دور الجامعة العربية (السلبيات، الايجابيات والتوقعات).

المطلب الاول: أهم مبادرات اصلاح ميثاق جامعة الدول العربية.

أصبحت جامعة الدول العربية مثاراً للنقد سواء من حيث أداؤها، أو من حيث آليات عملها، أو مقدار درجة الالتزام والمصداقية بما تصدره من قرارات في مختلف الشؤون والقضايا، ولعل أبرز جوانب القصور الأساسية في عملها هو ميثاقها الحالي، أضافة الى عديد من المشاكل الأخرى، مثل الخلافات المتصاعدة بين أعضائها، وغياب المصداقية عن قرارات جامعة الدول العربية، وعدم القدرة على الاتفاق بين الدول الأعضاء. حيث يبدو واضحا ان جامعة الدول العربية تواجه أزمة أداء لا أزمة وجود فأسباب وجودها قائمة و الحاجة إلى دورها مستمرة.

لذلك اصبح تطوير جامعة الدول العربية وإصلاحها أمرا ضرورياً لا بد منه لتواصل بقائها وتدافع عن مصالح أعضائها. وتأكيدا لهذا الهدف تقدمت عدة دول عربية بمبادرات ومقترحات من اجل تفعيل دور الجامعة كان أهمها تعديل الميثاق، خاصة بعد أحداث 11 ايلول 2001، حيث زادت التحديات الخارجية والمتغيرات السياسية، بعد ان اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن خطتها في تغير الخارطة السياسية للمنطقة العربية حسب المعايير والمصالح الأمريكية بنية محاربة الإرهاب وتطبيقا لمبادئ احترام حقوق الإنسان، لذلك فانه لايمكن فصل الواقع العربي عن التطورات الإقليمية والعالمية وتداعياتها (عوينات،20:2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن موقف جامعة الدول العربية أزاء مختلف القضايا ليس إلا انعكاساً لمواقف الدول الأعضاء، حيث أن جامعة الدول العربية لا تمتلك موقفاً خاصاً بها، وأن ميثاق الجامعة الذي تم اصداره في عام 1945، اي قبيل نشأة الأمم المتحدة، الأمر الذي يجعل من الجامعة تعود إلى الجيل الأول من المنظمات الدولية، مما يؤثر على حقيقة دورها في لعب دور واضح كقطب سياسي الذي أثر في القرار السياسي الدولي، ويملك القدرة على حسم القرارات والزام جميع الاطراف بها.

كان ولا زال يعزى فشل جامعة الدول العربية في مواجهة التحديات الى ميثاقها القاصر، الذي لم يعط دوراً فعالاً في أي من الحالات الطارئة والاستثنائية، بالإضافة إلى البطئ الكبير في التحرك الدبلوماسي. ولقد أدركت العديد من الدول العربية هذا العجز، فتقدمت أكثر من ثماني دول بمقترحات لتطوير جامعة الدول العربية منذ 2003م الى يومنا الحالي، مثل مصر واليمن وليبيا والسودان وقطر والأردن والجزائر، حيث كان أهمها المبادرة المصرية التي دعت إلى ضرورة وجود عمل عربي حقيقي لتسوية النزاعات العربية من خلال الطرق السلمية. كما بينت أهمية قيام الدول العربية بالعمل معاً من اجل تنفيذ مشروعات اقتصادية تكاملية فيما بينها. كما قامت تلك المبادرة بتقديم تصورٍ عن أهمية القطاع الخاص و الدور الذي يمكن أن يؤديه في العمل الاقتصادي العربي. ودعت المبادرة كذلك إلى إقامة برلمان عربي موحد و أقامة محكمة عدل عربية و كذلك مجلس أمن عربي قومي. ودعت المبادرة المصرية أيضاً الى تعديل نظام التصويت داخل الجامعة، والمبني على قاعدة الإجماع حيث اشارت الى أن هذا النظام يشكل عائقاً يمنع انطلاق القرار العربي المفترض في الأوقات العصيبة.

اما اليمن فدعت في مبادرتها الى تعديل نظام التصويت في الجامعة ليكون بالأغلبية بدلا من الإجماع. واقترحت تحويل الجامعة إلى اتحاد الدول العربية ليضم الملوك والرؤساء العرب ومجالس أخرى للأمن والدفاع والخارجية والتجارة والتنمية والاقتصاد والشؤون الاجتماعية ايضا. ودعت المبادرة اليمنية بقوة الى إقامة برلمان عربي ومجلس شورى ومجلس اقتصاد عربي مشترك، يضم بنك التنمية العربي وصندوق النقد العربي ومحكمة عدل عربية. ودعت اليمن كذلك الى تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك. أما اقتصادياً فدعت اليمن إلى إقامة السوق العربية المشتركة وإلى ربط العالم العربي بشبكة طرق ومواصلات إستراتيجية ودعت الى إقامة مشاريع قومية مشتركة وتشجيع الاستثمار المشترك (عوينات،20:2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت أحدث المبادرات لاصلاح جامعة الدول العربية، المبادرة السعودية لأصلاح ميثاق جامعة الدول العربية في العام المنصرم 2017، حيث طالب الملك سلمان بن عبد العزيز في القمة التي عقدت في عمان عام 2017 بأعادة هيكلة جامعة الدول العربية، وإصلاحها وتطويرها، لانها أصبحت مسألة ضرورية وملحة ينبغي الإسراع في تحقيقها لتقوم جامعة الدول العربية بدورها النافذ والفعال كما يجب أن يكون، وتتجاوز حالة من الترهل الشديد والضعف في بناء المواقف السياسية العربية وجمع الكلمة.

دعا الموقف السعودي إلى العمل على تعديل ميثاق الجامعة العربية وتطويره، الذي أُقرّ منذ سنين طويلة، واق حرصاً على استمرار تماسك الجامعة ودعم قراراتها، من خلال استحداث آلية لفرض التزامات على الدول الأعضاء تلزمهم بتنفيذ قرارات الجامعة التي يتم اتخاذها على مستوى القمة أو مجالس الوزراء، ان العمل على البحث عن آلية جديدة لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية، وإعادة تعديل بعض البنود التي طمس الزمن معالمها تقريبا ستكون انجازا يواكب آمال وطموحات الشعوب العربية ويلبي حاجتها في خلق واقع جديد وافضل في النواحي كافة.

تدعو المبادرة السعودية الحديثة الى تطوير دور جامعة الدول العربية، حيث ركّزت على ثلاثة جوانب أساسية: أهمها إيجاد ميثاق يجمع ما بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية حيث يعمل جاهدا على ضرورة أن يكون هناك التزام واضح وصريح يقيد جميع الدول العربية بما يتضمنه الميثاق وخصوصاً بتلك القرارات التي يتم اتخاذها بالإجماع على مستوى القمة أو وزراء الخارجية، وتتخذ الإجراءات الرادعة التي يتم الاتفاق عليها بحق من لا يلتزم بما أتفق عليه، اي انها تصبح واجبة التنفيذ بشكل مباشر على من يقع تحت طائلتها.

اما الأمر الثاني هو ما يجب القيام به على المستوى الأمني والسياسات الخارجية والعمل على تنظيم المجتمعات داخلياً، وثالثا : التركيز على الجانب الاقتصادي الذي كان له أهمية كبرى في مشروع المبادرة، حيث يعتبر المجال الاقتصادي الأساس حيال أي طموح لعمل عربي مشترك(القحطاني،24:2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث أن معظم مبادرات الإصلاح العربية لجامعة الدول العربية بقيت مجرد شعارات لم تصل إلى حد التطبيق الفعلي، ولم تأخذ حيز التنفيذ ولم تتعد الحبر الذي كتبت به، بالاضافة الى عدم تعاون الحكومات العربية مع جامعة الدول العربية وعرقلة تفعيل دورها والتخلي عن التزامات هذه الدول تجاه الجامعة، مما أدى فعليا الى أضعاف جامعة الدول العربية وتهميشها كلياً. لذلك فإن معظم المبادرات العربية لإصلاح جامعة الدول العربية لم تفّعل لعدم وجود الرغبة والارادة الحقيقية للاصلاح، وكذلك قد تكون نتيجة ضغوط خارجية اقليمية ودولية الغرض منها ابقاء جامعة الدول العربية على ماهو عليه من ضعف وتهميش بعيداً عن مصلحة الامة العربية وشعوبها.

المطلب الثاني : رؤيا في تفاصيل دور الجامعة العربية (السلبيات، الايجابيات والتوقعات)

أن جامعة الدول العربية برأي الكثيرين وبواقع الحال ليست أكثر من نادي للدول والحكام، مما جعل دور جامعة الدول العربية محدودا منذ البداية و حتى هذه الساعة، جامعة الدول العربية تصنف الى دول كبرى ترفض التغيير، ودول أخرى تغير الوضع فيها لكن الخوف لا زال يحكمها الى حد الان. وهي بمقارنتها مع منظمات وهيئات مشابهه الى حد ما اقل كفاءة في قراراتها، مثل مجلس التعاون الخليجي الذي تتشابه قرارات الجامعه العربية الى حد كبير مع قراراته، ولكنه يقدم دورا أكثر فاعلية وجدية في معظم قضاياه (نافع واخرون، 2012).

أكدت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها على سيادة الدول الاعضاء، حيث كان تأسيس الجامعة العربية يعبر عن حراك عربي قوي من أجل الوحدة، ولكنها لم تستطع أن ترتقى بهذا الحراك منذ لحظة التاسيس، فالحراك كان يؤكد على "سيادة" هذه الانظمة والكيانات العربية والاقليمية، فلم تستطيع الجامعة العربية تجاوز هذه الدعوة، فكان ميراث الجامعة العربية بما يتعلق بعملها في داخل الدول العربية ميراثا مختلطا. وفي أغلب الاحوال كانت تحركات الجامعة العربية بما يتعلق بالداخل العربي مغطاة بأرادة دولية، فدور جامعة الدول العربية الذي تمارسه تجاه الاحداث العربية يتماشى مع ما تريده الدول العظمى التي تريد التغير ولكن ضمن أرادتها أولاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدخلت الجامعة العربية في الأزمة الكويتية العراقية في عام 1961، وتدخلت بعد ذلك في حرب الخليج الاولى ثم تدخلت في الحرب الليبية، والآن تتدخل ببطء تجاه الأزمة السورية. إلا أنها في جميع الأدوار التي لعبتها لم تكن في صدام مع الأرادة الدولية، وانما كانت مغطاة على نحو ما بجزء من هذه الأرادة الدولية، وفي أحيان أخرى ربما كانت الأرادة الدولية ذات السيادة الأولى في مواضيع بعينها، فمثلا المبادرة العربية في اليمن كانت مقبولة من كل القوى الدولية بما في ذلك روسيا، ولكنها كانت ارادة دولية وهذا ماوقع في ليبيا.

كانت مشكلة الجامعة العربية في الاساس في ميثاقها، وفي الفكر الاساسي وفي المنطق الذي أسست عليه، والذي ينص على احترام حدود الكيانات الأقليمية وسيادتها، وهذا المنطق الذي يجب ان تتحرر منه الجامعه العربية وتقفز عليه وتأخذ خطوة أكبر، وإلا فأن حركتها في ما يتعلق بالداخل العربي ستكون دائما محدودة ومشروطة ومرهونة بذلك الميثاق.

لا شك أن قررات الجامعة ضمن هذا المفهوم سترتبط بتوازن القوى داخل الجامعه، حيث أن الدول التي لها قوة ضغط في هذا المجلس هي التي يسود قرارها، فدول الخليج العربي هي التي تملك مركز القوة الان في جامعة الدول العربية، كما أن مصر تمثل الوزن القومي القوي. بينما تراجعت سوريا والعراق بسبب ما واجهتاه من احداث (نافع واخرون، 2012).

أمّا ما جرى بعد الربيع العربي، فإن القرارات لم تعد تؤخذ بالأجماع وانما بقرار الاكثرية التي تحكمها رغبات خارجية تفرض على الجامعة أن تكون ملجمة، اي التحرك ضمن اطار معين وتبقى مع ما هو قائم، حيث أن الشعوب العربية كلما تتحررت من الأنظمة الشمولية كلما تصبح الجامعة العربية تعكس ارادة هذه الشعوب، فالكثير يطمح أن تكون الجامعه العربية جامعة شعوب وليست جامعة دول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الصعب جدا ان تُحمّل مؤسسة جامعة الدول العربية في القاهرة مسؤوليات أكبر من حجمها، إذ ليسَ لها ارادة حرة، فهي تعبر عن ارادة حكومات الدول العربية، وبالتالي هذه السكرتاريا التي يرأسها الامين العام للجامعة، هي مدبرة لشؤون ما يريده اصحاب القرار وليس غير ذلك، وهي بالتالي ليست مكوناً سياسياً بالمطلق، فهي لا تستطيع ان تتصرف وتتخذ قرارات ولا أن تسير جيوش، لانها لا تملك الأرادة، التي هي لرؤساء الدول، وللمجلس الأعلى للجامعة وهم رؤساء الدول، والمجلس الوزاري وهو المجلس الوزاري لوزراء الخارجية العرب، لذلك فمن غير المتوقع من الجامعة العربية ان تقدم الكثير أذا غابت إرادات الحكومات العربية في الجامعة العربية، هذه الإرادات المتنافرة وغير المنظبطة، إرادات لها مصالح مختلفة واتجاهات مختلفة وحسابات أبعد ماتكون عن المصلحة المشتركة.

تميز اداء جامعة الدول العربية ببروز دور دول الخليج العربي. وعلى الجانب السياسي، فأن للمبادرة الخليجية دورا وحضورا بارزا على الصعيد العربي كما في سوريا واليمن، فقد أصبح لدول الخليج دور أقوى في قرارات جامعة الدول العربية في ظل غياب وتراجع دول أخرى، فعندما غابت الدول العربية صانعة القرار مثل بغداد ودمشق والقاهرة، لم يبق في هذا السياق سوى دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتبر أكثر انضباطا وأكثر انسجاما ولكن ليس الانضباط والانسجام المطلق (نافع واخرون، 2012).

جعلت دول الخليج العربي من جامعة الدول العربية اكثر استقرارا، على الاقل في وجه المجتمع الدولي، لانها تملك أكبر مخزون للطاقة في العالم، لذلك فأن كلمتها أكثر استماعا، ومواقفها أكثر استجابة عندما تقرر هذه الدول، فكثير من الدول صانعة القرار في العالم، مثل اوروبا والولايات المتحدة، تستمع الى هذه الدول اكثر من غيرها، في حين أن بغداد انتهى دورها القيادي، وسوريا غارقة بالدم، ومصر الى الان لا زالت تبحث عن هوية، وتبحث عن دور وموقف، والتوجه نحو حكم مدني برلماني، مما قد يعيد لها دورها المهم في المستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد ساندت الجامعة استقلال الشعوب من الاستعمار، والان تساند، بشكل خجول، حرية الشعوب عندما يتحرك المجتمع بشكل شامل، فجامعة الدول العربية لن يكون لها مستقبل فعلي اذا لم تكن تخدم اولا مصلحة الشعوب، فهي تدخلت هامشياً في ليبيا وتدخلت في سوريا، بينما لم تتدخل في البحرين. فالمنحى الذي تنحوه الشعوب نحو نيل استقرارها له دور كبير في تحديد دور الجامعه العربية مستقبلا، فاذا استقر الوضع في تونس، ليبيا، مصر، اليمن وسوريا، واستتب الأمر لصالح القوى الوطنية والشعبية ستكون هذه الدول في طريقها الى ان تكون قوى فاعلة لتحديث ميثاق الجامعة العربية والانطلاق بتطويرها الى ان تصل الى مرحلة لتكون جامعة الشعب العربي وليس جامعة الحكومات العربية، وبالتالي ستكون هذه الثورات في الاعوام القادمة أكثر فاعلية لايجاد جامعة عربية تجمع الشعب العربي من المحيط الى الخليج، وأن يكون هناك برلمان عربي موحد، وأن يكون في مجلس جامعة الدول العربية نوع من الأنسجام بين القيادات السياسية على نوع السلطة في جامعة الدول العربية.

فالوضع الأقتصادي المتأزم، على سبيل المثال، في بعض الدول العربية، والمشاكل الأقتصادية في مختلف مجالات عيش المواطن العربي تستدعي من الجامعة العربية، أن تنشيء برعاية الدول العربية الغنية مالكة النفط وغيرها بنك للتنمية الاقتصادية للشعوب العربية التي فتكت بها النكبات الاقتصاادية والسياسية في ما بعد الثورات العربية، واودت باقتصادها نحو الأنهيار المباشر او التدريجي، لتقديم الدعم والمساعدة لتلك الدول لتتعافى اقتصاديا وتنجح في مسيرتها نحو اهدافها القومية، بل ويمكن ان ايضا ان يكون لهذا البنك مساهمات خارجية من دول اسلامية مثلا او حتى أوروبية(صدراتي، 33:2016).

يرى الباحث أنه بناء على تعريف جامعة الدول العربية نسبة الى القانون بانها جامعة دول، وليست جامعة للشعوب العربية. وهي لا تملك ان تكون أداة تنفيذية مثل باقي المنظات الدولية المماثلة مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لأنها لا تمتلك وسائل تنفيذية، وأقصى ما تستطيع فعله هو إدارة الخلافات، لأن صلاحياتها لا تتعدى صلاحيات رؤساء الدول العربية وأمرائها وملوكها، خصوصا عند الاخذ بعين الاعتبار أن أصغر دولة قادرة على جعل الإجماع ممتنعاً، بناء على الخروقات في نصوص ميثاقها. ولكن جامعة الدول العربية تملك بعض الاستقلال النسبي كهيئة اعتبارية وتؤمِّن الحد الأدنى من التضامن العربي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت بلا شك ساحة لقياس اداء السياسات العربية، ومظلة لحل الخلافات العربية – العربية. وبالرغم من انعدام هذه المهمة تماما اليوم، فلقد كان دور جامعة الدول العربية فيما مضى مقصوراً على البُعد التوفيقي بين الدول العربية، والعمل على تنقية الأجواء بينها، أما اليوم، فلقد تغير الحال، و تحول مسار بعض الدول العربية إلى سماسرة للولايات المتحدة الأميركية، للترويج لسياستها في المنطقة، وإلى داعمين للتصالح مع إسرائيل، متجاهلين توفير الحد الأدنى من حقوق الفلسطينين التاريخية.

كما يرى الباحث ان استشراف مستقبل جامعة الدول العربية في ضوء المتغيرات الجديدة في العالم العربي، يبنى على معالجة جذرية لعناصر جامعة الدول العربية كافة، فالجامعة العربية تعتبر جزء من كل، و مستقبلها سيقرره حال الدول الأعضاء، وحال النظام العربي، و مستقبله بناء على العلاقة بين النظام والمنظمة، ويرى الباحث ان الاحتمال الاكبر و الأكثر ترجيحاً في المستقبل القريب لجامعة الدول العربية، هو استمرار الوضع القائم، وحول تطورها نحو الافضل او الأسوء وبين التطور اوالتدهور، يعتمد كثيرا على حال الثورات العربية، والى اين يمكن ان يستمر امتدادها ومدى شمولها والى اي حال ستؤول في النهاية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة، النتائج والتوصيات

اولاً: الخاتمة

أظهرت الثورات العربية ومن قبلها، وعلى مدى سنوات عديدة، مختلف الأزمات والقضايا العربية، مدى العجز والخلل الواضح اللذين تصدرا أهم صفات الجامعة العربية ومواقفها، فكانت بواقع الحال منظمة مفصلة على مقاس الأنظمة الاستبدادية ولم تكن على الأطلاق منظمة تلبي تطلعات الشعوب العربية.

لقد أصبح يرى الكثير من الباحثين والمراقبين للوضع العربي، أنه لم يعد لجامعة الدول العربية وجود إلا أسم على الورق، فهي موجودة فقط في مكاتب موظفيها وفي مقرها. فلقد اصبحت تنتظر اعلان نهايتها وتوقف نشاطها فعلياً، مما سيكون شبه اعتراف رسمي بانهيار النظام الإقليمي العربي. ونتيجة لذلك ستكون الدول الأعضاء أمام خيارين، الأول: هو البحث عن نظام بديل لهذه الجامعة المتهالكة هيكليا وفعليا، وربما يكون النظام المطلوب إقليمياً ودولياً في ظل الظروف الحالية، ويمكن أن يكون نظاما شرق أوسطي تساهم فيه إسرائيل، وهو الهدف الذي سعى له الكثيرين من خلف الستار. أما ثانيا: التحرر الكامل من قيود الانتماء او الانضمام لأي إطار مؤسسي، سواء كان عربياً أم شرق أوسطياً، لكل خيار هناك مخاطر متوقعة، فقد يكون هناك حل ثالث هو إبقاء الوضع على ما هو عليه والتستر على وفاة الجامعة رسمياً.

لقد توصلت الدراسة بعد البحث المتعمق من خلال فصولها الى اجابات لأسئلة الدراسة التي تم طرحها في بداية الدراسة على النحو التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الاول: ما التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية في إدارة الأزمات العربية وحلها؟

لقد واجهت جامعة الدول العربية العديد من التحديات خلال مراحل تطورها تشكل خطر كبير على كيانها ووجودها، فالازمات العربية التي حدثت في الفترة الاخيرة التي تدعى (بثورات الربيع العربي) تمثل عبئاً خطيراً على جامعة الدول العربية. وقد تمثلت هذه التحديات بالسياسية والاقتصادية والتجارية. ففي المجال السياسي دعمت الاستقلال لبعض الدول العربية إلا انها لم تتسبب في هذا الأستقلال. وفي المجال الاقتصادي والتجاري فقد حاولت تشجيع التعاون التجاري العربي لكنه لايزال نمو التجارة العربية البينية متواضعاً فكان حجم التجارة البينية بنسبة قليلة بواقع 9.7% من إجمالي التجارة العربية الخارجية وفقا لبيانات المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، كما أنها حققت بعض المصالحات العربية على هامش مؤتمرات القمة، لكنها أخفقت في خلق التكامل الاقتصادي في تطوير العمل العربي المشترك و الذي خرج عن كونه فاعلاً الى كونه هامشياً.

السؤال الثاني: كيف تعاطت جامعة الدول العربية مع المتغيرات السياسية العربية؟

اتسم دور جامعة الدول العربية في التعاطي مع المتغيرات السياسية العربية بالسلبية المفرطة، فكان دورها مهمشا للغاية ولم يتعدى دور المساند فقط ولم تكن صاحبة قرار فعلي وحيوي مؤثر. فعدم قدرة جامعة الدول العربية على القيام بأعمالها ووجود خلل في أدائها كمنظمة إقليمية، أدى الى ظهور مجموعة من الاشكاليات في عدم تنفيذ قرارات الجامعة العربية، سواء كانت القرارات المتعلقة بالوضع السياسي الذي وصلت اليه الأمة العربية أم تأثير ذلك على الوضع العربي، خصوصاً، بالإضافة الى تبعية علاقات بعض الأنظمة العربية لسياسات الغرب وتقديم مصالحها على حساب المصلحة العربية، والذي أدى إلى إضعافها كثيراً اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا وامنيا ومدنيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الثالث: ما موقف جامعة الدول العربية من التغيرات السياسية في الفترة مابين2011-2017؟

كان موقف جامعة الدول العربية مثاراً للنقد سواء من حيث أداؤها، أو من حيث آليات عملها، أو مقدار درجة الالتزام والمصداقية بما تصدره من قرارات في مختلف الشؤون والقضايا، ولعل أبرز جوانب القصور الأساسية في عملها هو ميثاقها الحالي، أضافة الى عديد من المشاكل الأخرى، مثل الخلافات المتصاعدة بين أعضائها، وغياب المصداقية عن قرارات جامعة الدول العربية، وعدم القدرة على الاتفاق بين الدول الأعضاء. حيث يبدو واضحا ان جامعة الدول العربية تواجه أزمة أداء لا أزمة وجود فأسباب وجودها قائمة و الحاجة إلى دورها مستمرة، فكان موقف جامعة الدول العربية أزاء مختلف القضايا ليس إلا انعكاساً لمواقف الدول الأعضاء، حيث أن جامعة الدول العربية لا تمتلك موقفاً خاصاً بها، وفشلت في لعب دور واضح كقطب سياسي مؤثر في القرار السياسي الدولي، ويملك القدرة على حسم القرارات والزام جميع الاطراف بها.

كما قامت الدراسة بأختبار فرضية البحث التي مفادها إن نجاح المنظمات الدولية أو الاقليمية في أداء وظائفها يرتكز على وجود علاقة إرتباطية بين مواثيق هذه المنظمات وبين الإرادات السياسية للدول الأعضاء في تطبيق هذة المواثيق وتنفيذها والتي جاءت نتائج الدراسة داعمة ومؤيدة لهذه الفرضية، حين برز ان من اهم اسباب فشل دور جامعة الدول العربية في اداء دورها المنشود هو عدم الاتفاق والتكاتف الداخلي بين اعضائها وتكتلهم في ثنائيات منحازة لأهداف غير موحدة، مما زاد من حدة الصراع الداخلي بين الدول الأعضاء وبالنتيجة الى عدم اتفاقهم وتخليهم عن ادوارهم الحيوية في دعم اهداف وتوجهات جامعة الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: النتائج

توصلت هذه الدراسة، بعد بحث مستفيض لطبيعة وخلفية وحقيقة الدور الذي أسست من أجله جامعة الدول العربية، والبحث في كيفية تبنيها لادوارها مابين المتوقع منها ومابين الواقع الفعلي، وكيف تبنت ادوارها ازاء القضايا العربية السياسية الحاسمة، وهل كانت ادوارها تليق بمسمى وحقيقة جامعة الدول العربية، كانت ابرز النتائج على النحو التالي:

ان الجامعة العربية ليست سوى انعكاس لأرادات الانظمة السياسية وحكامها، وليست انعكاسا لأرادات الشعوب بالمطلق.

من اسباب ضعف جامعة الدول العربية، هشاشة دور وجهود الأمين العام للجامعة في اتخاذ أي قرار عربي موحد، بالاضافة الى ضعف دور المنظمات العربية الخاصة التابعة لجامعة الدول العربية مع حالة من الضعف العربي العام السائدة بسبب جعل المصلحة القطرية أهم من القومية العربية، واصرار الدول الاعضاء على عدم تقديم أي من التنازلات عن بعض حقوقهم الوطنية للمصلحة العربية الشاملة والمتكاملة.

تتحرك الدول العربية تحت منصة جامعة الدول العربية، باتجاهات ثنائية سواء بشكل مباشر أم غير مباشر .

جامعة الدول العربية لا تملك صندوق مالي لتقديم المساعدات والدعم للدول العربية النامية او المنكوبة بعد تغير مساراتها السياسية وتدهور اقتصادها، بل ان معظم الدول الأعضاء في الجامعة العربية لا يقومون بدفع اشتراكاتهم المفروضة عليهم.

تستخدم جامعة الدول العربية كأداة لتحقيق طموحات فردية، خاصة بدولة او توجه معين لعدة أطراف.

تفتقر جامعة الدول العربية الى آلية او قوى ملزمة في تطبيق قراراتها وتنفيذها من قبل الدول المعنية، مما يعتبر سبب اخر من فقدان الجامعة لهيبتها ولأهمية وجودها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر جنسية الامين العام لجامعة الدول العربية وكذلك مقر الجامعة بالأضافة الى ميثاقها القديم، اشكاليات كبرى وفعلية في طبيعة وكيان جامعة الدول العربية .

اصبحت الشعوب العربية تواجه استعمار داخلي يتمثل في انظمة مستبدة طاغية، حتى فيما بعد الثورات العربية.

أصبح العالم العربي أكثر انكشافًا و اشد عجزًا بسبب الأطماع والتحديات الخارجية، وبدا هذا العجز بوضوح من خلال ابتزاز أميركي واضح واستهتار علني بالحقوق العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: التوصيات

استنادا إلى ما توصلت اليه هذه الدراسة في خاتمتها ونتائجها، فأن أهم ما توصي به هذه الدراسة هو كالتالي :

العمل بشكل فعلي نحو التكامل الأمنيّ والاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الجامعه العربية، والذي لن يكتمل من دون توافر الإرادة السياسة.

لا بد من تحديد مصادر التهديد للأمن القومي العربي والعمل على كيفية التصدي لها، خاصة في المستجدات على النظام الإقليمي العربي، التصدي للتحديات الخارجية والاطماع الدولية التي تعمل على ادارة الازمات العربية وليس حلها من اجل افشال العالم العربي وجعله غارق في صراعاته.

الوقوف على حالة الشارع العربي الحقيقية والتماس اسباب معاناة الشعوب من صلب الواقع، من خلال ايجاد حلقة وصل لتكون شبكة تواصل بين جامعة الدول العربية والمجتمع العربي المدني ومؤسساته الحيوية.

تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بما يتوائم مع الأحداث التي استجدت على الساحة العربية وبما يتماشى مع المواثيق الدولية المعاصرة ومحاكاة التجارب الناجحة مثل الاتحاد الأوروبي.

تحديد فترة زمنية موحدة لمنصب الامين العام لجامعة الدول العربية لا تتجاوز الاربع سنوات،وتوزيع هذا المنصب على جميع الدول الاعضاء بالتسلسل، بالأضافة الى العمل على تغير مقر جامعة الدول العربية لكي لايقتصر على دولة واحدة ولا يحتكرلحساب اي دولة.

العمل على إنشاء سوق عربية مشتركة لتنشيط حركة التجارة البينية العربية وتسهيل نقل رؤس الأموال والافراد بسهولة من خلال الحدود، وانشاء بنك للتنمية العربية يساهم فيه كل الاعضاء الزاميا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

إبراهيم، سعد الدين (1980). اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة. ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

انطونيوس، جورج (1987). يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية. ترجمة ناصر الدين الأسد، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

تونسي، بن عامر (2003). قانون المجتمع الدولي المعاصر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الحضرمي، عمر حمدان (2017). جدلية السيادة والقانون الدولي. ط1، دار جرير، عمان، الأردن.

زيدان، مسعد عبد الرحمان (2008). تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي. دار الكتب القانونية، مصر.

العايد، حسني عبدالله (2009). انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية. ط1، دار المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد الرحمن، عواطف (2011). مصر و فلسطين / رؤية تاريخية معاصرة 1917-2009. المكتبة الاكاديمية للنشر والتوزيع، مصر.

عرفة، عبدالسلام صالح (1993). المنظمات الدولية والإقليمية. منشورات الجامعة المفتوحة، دار الجماهرية للنشر والتوزيع، مصرانة، ليبيا.

علي، أحمد (2011). التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة. دار الأكاديمية، الجزائر.

عمر، حسني حنفي (2005). مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا، السودان والصومال. ط1، الشركة الجديدة، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

متولي، عبد الحميد (2003). القاموس الدولي العام. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

وادي، خيرية عبد الصاحب (1982). الفكر القومي العربي في المغرب العربي. دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الرسائل جامعية

إسماعيل، كرازيدي (2003). العولمة والسيادة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنه، الجزائر.

أمين، ايمان محمد (2018). الإصلاح السياسي في مصر في 25 كانون الثاني / يناير 2011 الثورة: دراسة عن النخب وممارسات النظام السياسي. أطروحات جامعة الملك سعود، 21 -pp.1

أمينة، حلال (2007). تأثير المنظمات غير الحكومية على سيادة الدولة القومية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.

بن حثلين، محمد بن عبد الله (2017). القواعد القانونية الحاكمة لعمل المنظمات الإنسانية أثناء الصراعات المسلحة: دراسة مقارنة.

بن مرار، جمال (2008). تطور مفهوم السيادة في ظل المتغيرات السياسية الجديدة دراسة حالة الاتحاد الأوروبي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوست بن خدة، الجزائر.

الحاجي، علي محمد (2010). الموقف الليبي من جامعة الدول العربية بين الرغبة في الإصلاح والتعاطي مع الواقع. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

حناش، أميرة (2008). مبدأ السيادة في التحولات الدولية الراهنة. جامعة منتوري قسطنطينية، الجزائر.

الذهب، جبر ناصر (2017). تقييم دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية للفترة من 2010_2016 م. رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

سعود، عبدالله (2002). مفهوم السيادة البحرية، دراسة قانونية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار العام1982 والتشريعات الجزائرية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن عكنون، الجزائر.

سكري، حليم (2006). السيادة وحقوق الإنسان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة، مرداس، الجزائر.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

سهام، سليماني (2005). تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق (1991). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.

عبد الرحمن بن شريط (2011). الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بوزريعه، الجزائر.

العياش، بوصيح صاع (2009). نظرية السيادة في الفكرين: الإسلامي والعربي دراسة تحليلية مقارنة بين فكر أبي الأعلى المودودي وفكر جان روسو. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أمحمد أبو قرة بومرداس، الجزائر.

لبيد، صاع (2009). إشكالية سيادة الدولة في ظل العولمة. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

وافي، أحمد (2011). الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، ومبدأ السيادة والحقوق. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الدوريات والمجلات

أبو المجد (1981). القومية العربية والإسلام تصورات نحو صبغة جديدة للعلاقة بين العروبة والإسلام. السنة 3، العدد 6.

أبو النصر، عبد الحميد (2014). ندوة سياسية: أثر الثورات العربية على القضية الفلسطينية. 76(1338)، 1-1.

أحمد، أحمد يوسف (2000). واقع النظام العربي بين الهيكلة والإدارة السياسية. ورقة عمل مقدمة لندوة النظام العربي، الجزائر، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن.

اخشيم، مصطفى عبدالله (1989). جامعة الدول العربية بين النظرية والتطبيق. العدد 1.

أسمر، (2017). نقد للسياسة الغربية تجاه سوريا، دراسة تحليلية للسياسة الغربية تجاه سوريا. مجلة دراسات الشرق الأوسط، 57 (127)، 1-14.

الأفندي، عبد الوهاب (2016). كتابة وقائع الثورة المتلفزة: حضور البصر و غياب البصيرة في قراءة وقائع ثورات الربيع العربي. 155(3233)، 1-12.

البزاز، سعد توفيق عزيز (2012). دوافع التغيير في الثورة التونسية. مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، 12(2)، 281-304.

بورينغ، مايكل (2014). الجامعة العربية كيان واهن ينتظر من ينقذه. مجلة العرب، العدد 9530

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (2018). القمم العربية: مؤتمرات القمة العربية.

جريدة الرأي (2017). 33 قمة عربية 22 عادية و9 طارئة و4 قمم في الأردن - صحيفة الرأي.

حسن، شذى زكي (2018). بروز الدور الاقليمي لمجلس التعاون الخليجي في الثورات العربية (الثورة اليمنية انموذجا). مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،13(56)، 1-35

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الديهي، عبد الرسول (2018). دور جامعة الدول العربية في حل القضايا السياسية والاقتصادي. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية.

رضوان، طاهر (1982). الوحدة العربية بين الأمل والواقعية. مجلة شؤون عربية، العدد 13.

الروسان، محمد (2012). التحالف البريطاني الصهيوني الطريق إلى اغتصاب فلسطين. مجلة السياسية والدولية.

رؤوف، عماد عبد السلام (1986). الجمعيات العربية وفكرها القومي. ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

السراي، صالح جعيول جويعد، الخفاجي، فاطمة فالح جاسم (2017). موقف جامعة الدول العربية من أزمة العلاقات السياسية المصرية-التونسية (11-15 تشرين الأول عام 1958) في ضوء منشورات جريدة الأهرام المصرية. مجلة جامعة ذي قار العلمية، 12(3)، 324-336.

الشيباني، مصباح (2014). الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية (التّجانس الغائب). مجلة العميد، 3(1)، 203-228.

صدراتي، عبد الرحيم (2016). تفاعل جامعة الدول العربية مع التحولات االسياسية الراهنة في الوطن العربي.

عبد الرحيم، حافظ، والمفيفي، فتحي، وغباش، محمد، وعبدالعالي، دبلة، وأمازيان، محمد، ووناس، المنصف، والصديقي، سعيد (2006). السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

عبد الله، محمود عبد الحافظ محمد (2012). الثورة المصرية في الخامس و العشرين من يناير 2011 و التحديات الإقتصادية في المرحلة العلوي: أهم المظاهر- و سبل العلاج. مجلة الشروق للعلوم التجارية، 82 (185)، 1-93.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

عبدالرحمن، أسعد (2013). جامعة الدول العربية. الموسوعة الفلسطينية.

عبدالله، جبري (1982). إشكالية الوحدة العربية تاريخها استراتيجيتها وآفاقها الوحدة المصرية السورية نموذج.

عبدو، حسين وزرق سلمان (2010). النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط. جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

العربي، محمد مسعد (2014). ما وراء الحرب: إعادة تصور النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط الجديد/ ديفيد رود. 263(3137)، 1-3.

عوينات، نجيب بن عمر (2017). إصلاح جامعة الدول العربية. 180(3102)، 1-20.

فياض، فيصل (2012). موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية. جامعة الأزهر، القاهرة-مصر.

القاسم، فيصل (2015). من الذي نفذ «المؤامرة» على سوريا. جريدة القدس العربي.

القاق، علا (2015). دور النظرية الوظيفية في تحليل سياسات جامعة الدول العربية.

القحطاني، عبد الاله (2017). ترميم الجامعة العربية، مطلب سعودي قديم جدّده الملك سلمان في قمة_عمان. صحيفة سبق الألكترونية.

كافي، عبد الوهاب (2006). أثر العضوية في المنظمة العالمية للتجارة على مبدأ السيادة. كلية العلوم السياسية والإسلام، الجزائر.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

محافظة، علي (1983). النشأة التاريخية للجامعة العربية. مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

محافظة، علي وزلزلة، عبدالحسن، وحماد، مجدي، وهلال، علي، وصابر، محيي، والموافي، عبدالحميد، والبهارنة، حسين، وجميل حسين (1992). النشأة التاريخية لجامعة الدول العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

محافظة، علي، وزلزلة، عبدالحسن، وحماد، مجدي، وهلال، علي، وصابر، محيي، والموافي، عبدالحميد، والبهارنة، حسين، وجميل حسين (1983). جامعة الدول العربية الواقع والطموح. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

محمد، مجذوب بخيت، العسولي، حاتم علي (2015). دور الصحافة الإلكترونية العربية في التسويق للقضية الفلسطينية. 16(3).

مصطفى، عبدالله حشيم (1990). قضية الوحدة العربية ودور الجامعة في حركة الوحدة العربية قضايا وأزمات دولية معاصرة. ط2، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس.

مفيد، محمود شهاب (1979). جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها. ط1، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.

منير، عزيزة (2016). ارباكات جامعة الدول العربية. رب ضارة نافعة الحياة.

المؤتمر العالمي لمكافحة الإرهاب المنعقد في الرياض في الفترة 25-28 /2015.

مؤتمر مجلس الجامعة الدول العربية على المستوى الإداري في دورته العادية في شهر 9-2006.

ميثاق جامعة الدول العربية المادة (5-6).

ميثاق جامعة الدول العربية، المادة الثالثة.

ميثاق جامعة الدول العربية، المادة الثانية.

ميثاق جامعة الدول العربية، المادة الخامسة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

نافع، بشير و جبار، سعد و المسفر، محمد (2012). مستقبل جامعة الدول العربية وربيع الثورات. برنامج قضايا وآراء

نافعة، حسن (2018). التحولات السياسية في المشرق العربي في2018. مركز الجزيرة للدراسات، ص:110.

نافعة، حسن (1983). الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية في القضية الفلسطينية، ندوة الدول العربية الواقع والطموح. منشورات مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

نافعة، حسين (2017). جامعة الدول العربية وأزمة حصار قطر.

ندوة القومية العربية والإسلام (1981). بحوث ومناقشات الندوة الفكرية في مستقبل الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة الثانية، العدد 19.

هلال علي الدين (1983). ميثاق الجامعة بين القطرية والقومية. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

الهنداوي (1999). الساسة النشر بعيه وجرائم الإرهاب. مجلة كلية الحقوق، العدد 3.

ونوس، مالك (2017). دور الجامعة والعرب في سورية. مجلة العرب.

الياس، فلاح (2011). الاتحاد الأوروبي نموذجاً - هل من وجه للمقارنة مع الجامعة العربية؟. موقع صنع للعقول

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المواقع الالكترونية

التريكي، فاطمة (2016). جدل بشأن تدوير منصب أمين عام الجامعة العربية. قناة الجزيرة.
https://www.youtube.com/watch?v=-6WkBsMc_pY

فرنجية، صبحي (2016). جامعة الدول العربية والربيع العربي، دور مبتور وامل ضعيف في التغيير. موقع جيرون.

القاسم، علي (2011). سجن بو سليم (المجزرة المنسية)، الجزيرة :
https://www.youtube.com/watch?v=M-1n0tvT16A

مالك، انور وعبدالله، عبدالله (2015). فاعلية جامعة الدول العربية وجدواها في الوقت الراهن، برنامج الواقع العربي، قناة الجزيرة.https://www.youtube.com/watch?v=Rj37jprvRKo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الاجنبية

Choudhary, A., Hendrix, W., Lee, K., Palsetia, D., & Liao, W. K. (2012). Social media evolution of the Egyptian revolution. Communications of the ACM, 55(5), 74-80

Dakhlallah, F. (2012). The League of Arab States and Regional Security: Towards an Arab Security Community?. British Journal of Middle Eastern Studies, 39(3), 393-412.

Hermida, A., Lewis, S. C., & Zamith, R. (2014). Sourcing the Arab Spring: A case study of Andy Carvin's sources on Twitter during the Tunisian and Egyptian revolutions. Journal of Computer-Mediated Communication, 19(3), 479-499.

Yarmolinsky, A. (2014). Road to Revolution. Princeton University Press.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com